

سلسلة المُنشآت مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرباط

٩

الفَيْسُ الْعِرَاقِي

المُسَمَّاءُ ب:

النُّصْرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ فِي عُلُومِ الْجَدَنِ

لِلْحَافِظِ الشَّهِيرِ زَيْنِ الدِّينِ

أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَسَ بْنِ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ

ت ٨٠٦ هـ

قَدَّمَ لَهَا وَرَاجَعَهَا

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ

عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِ الْفَضِيلِ

حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقٌ وَدِرَاسَةٌ

الْمَرْفُوعِي الدَّاخِرُ الْفَرَّايَطِيُّ

مَكْتَبَةُ دَارِ الْمُنْهَاجِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِالرَّبَّاطِ

الفَيْسُ الْعَرَقِيُّ

المُسَمَّاءُ ب:

النَّظَرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ فِي عِلْمِ الْجَرَانِيَّةِ

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين

ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة في علوم الحديث. /

عبد الرحيم بن الحسين العراقي؛ العربي الدائر الفرياطي - الرياض،

١٤٢٨هـ

٢٠٨ ص؛ ٢٨×٢١ سم

ردمك: ٣ - ٥ - ٩٥٥٧ - ٩٩٦٠

١ - الحديث - مصطلح ٢ - علوم الحديث أ - الفرياطي، العربي

الدائر (محقق) ب - العنوان

١٤٢٧/٧٢٦١

ديوي ٢٣٠

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهاج بالرياض

الطبعة الثانية

١٤٢٨هـ

(مصححة)

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٢٨هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي
نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته
إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

المركز الرئيسي - طريق الملك فهد - شمال المجمعات

هاتف: ٤٠٦٥٥٥٣ - فاكس: ٤٠٨٣٦٩٨ - ص ب ٥١٩٢٩ الرياض ١١٥٥٣

الفرع: طريق خالد بن الوليد (البنك سابقاً) ت ٣٣٢٢٠٩٥

طريق الأمير سعود بن عبد الرحمن (مخرج ١٥) ت ٤٤٥٦٢٢٩

المدينة النبوية - طريق سلطنة ت ٤/٨٤٦٧٩٩٩

مكة المكرمة - الشامية - ت ٢/٥٧٣٠٩٨٠

سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرباط ٩

الفيسر العراقي

المسماة بـ:

النُبْهَة وَالتَّذْكِيرَةُ فِي عُلُومِ الْجَدِيدِ

للمحافظ الشهير زين الدين

أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي

ت ٨٠٦ هـ

قدم لها وراجعتها

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير

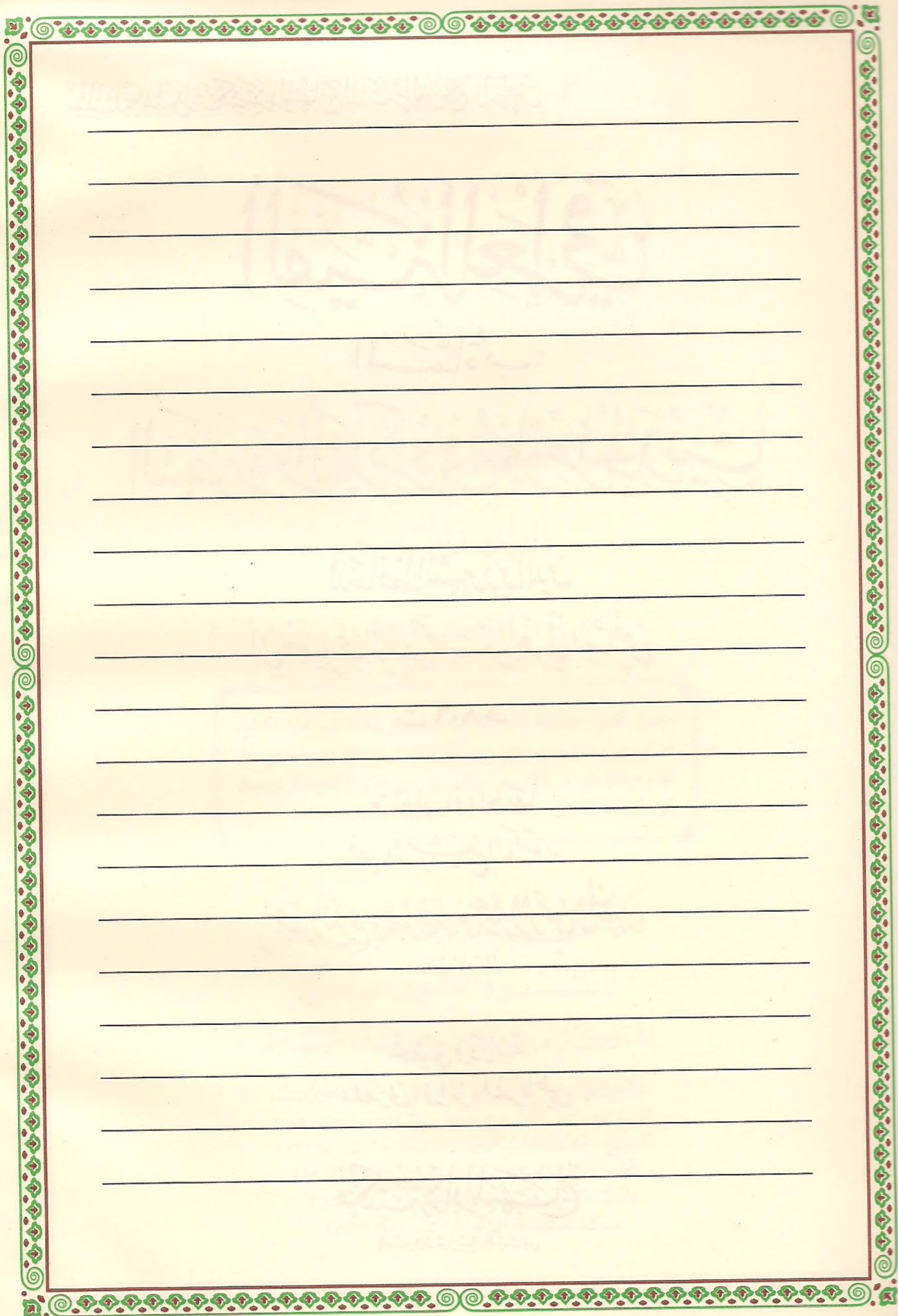
حفظه الله تعالى

تحقيق ودراسة

العزبي الدائر الفرياطي

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرباط



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا فِي أَلْفِيَّةِ الْعَرَقِ

١- « أَشْتَمَلْتُ عَلَى نَقُولٍ عَجِيبَةٍ ، وَمَسْأَلٍ غَرِيبَةٍ ، وَحَدُودٍ مَنِيعَةٍ ،
وَمَوْضُوعَاتٍ بَدِيعَةٍ ، مَعَ كَثْرَةِ عِلْمِهَا ، وَوَجَانَةِ نَظْمِهَا »

زكريا الرضائي
(ت ٩٢٦ هـ)

٢- « وَمَنْ تَأَلَّفَهُ الْأَلْفِيَّةُ الْإِصْطِلَاحِيَّةَ الْحَدِيثِيَّةَ ، وَقَدَسَّارَتِ
بِهَا الرُّكْبَانَ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ »

عبدالجو الكتاني
(ت ١٣٨٢ هـ)

مُقَدِّمَةٌ فَضِيلَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِذِكْرِ عَجَبِ الْإِسْلَامِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ الْخَفِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن علم مصطلح الحديث، من أشرف العلوم، لأنه وسيلة إلى تمييز المقبول والمردود من سنة المصطفى ﷺ - ولست بصدد الحديث عن أهمية السنة النبوية ومكانتها؛ لأن هذا الموضوع، ألفت فيه المؤلفات، وكثرت فيه المقالات - فإذا كان علم المصطلح هو الوسيلة الوحيدة لإثبات ما ينسب إلى النبي ﷺ أو نفيه، اتضحت أهميته بل ضرورته، لسلامة الاحتجاج بالسنة المطهرة.

ولكثرة ما صنف في هذا العلم من كتب مطولة ومختصرة، منظومة ومنثورة، من قبل المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، كثرة تجعل طالب العلم المبتدئ يحتار في اختيار ما يدرسه من كتب هذا الفن، فكثير سؤال طلاب العلم عن الترتيب والتدرج في دراسة هذه الكتب، كغيره من الفنون التي صنف العلماء كتبها، ملاحظين مستويات الطلاب، حيث جعلوهم على طبقات، وجعلوا لكل طبقة ما يناسبها من المؤلفات.

وكنت أنصح الطلاب المبتدئين بالبداة بكتاب «نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر العسقلاني؛ لأنه متن متين شامل مختصر، حاوٍ لكثير مما يحتاجه الطالب في هذه المرحلة، على أن يقرأه على أحد الشيوخ المتقنين، الذين يحسنون التعامل مع الطلاب في هذه السن، ويقرأ ما كتب عليها من شروح وحواشٍ، ويسمع ما سجل عليها من دروس.

مُقَدِّمَةٌ فَصِيلَةُ السِّيَرِ الدُّنْيَا بِحَسْبِ الدِّعْوَةِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ الْخَفِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ

ويُكثَّرُ في هذه المرحلة - مع ذلك - من حفظ المتون المجردة؛ كالأربعين، والعمدة، والبلوغ، وغيرها.

ولا مانع أن يتمرن، فيبدأ بتخريج بعض الأحاديث، تخريجاً مختصراً تحت نظر وإشراف أستاذ متمكّن، يوجّهه ويسدّده.

ثم يرتقي بعد ذلك إلى ما يناسب الطبقة الثانية، والكتاب المشرح عندي هو كتاب «اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير، ويصنع فيه نظير ما صنع في النخبة، بقراءة الشروح والحواشي، وسماع الأشرطة، والسؤال عما يشكل عليه.

وفي هذه المرحلة يبدأ بحفظ المتون بأسانيدها، ويحرص على حفظ السلاسل المشهورة، التي يروى بواسطتها كثير من الأحاديث.

ومع ذلك يستمر في التخريج، ويكثر منه، وينظر في الأسانيد من خلال كتب الرجال المختصرة؛ كالتقريب، والكاشف، والخلاصة، ونحوها. ويعرض عمله على شيخ معروف من شيوخ الفن.

ويكون عمله من تخريج ودراسة للتمرين، لا للنشر كما يفعله بعض الطلاب الذين تعجلوا النتائج، ثم ندموا على ذلك.

ثم يرتقي الطالب إلى المرحلة التي تليها؛ والكتاب المشرح عندي لهذه الطبقة هو «ألفية العراقي» الشهيرة، التي نظم فيها الحافظ العراقي علوم الحديث، لابن الصلاح، وزاد عليه ما يحتاجه طالب العلم، مما أغفله ابن الصلاح.

وهذه الألفية كتب الله لها القبول، فلا تكاد تقرأ ترجمة عالم بعد تأليفها، إلا وتجد في ترجمته ومن بين محفوظاته ومقروءاته، ألفية العراقي؛ لإمامة مؤلفها، وجودة نظمها، وما حوته واشتملت عليه مما يحتاجه طالب الحديث.

ولا أرى ما يدعو إلى تفصيل القول والحديث عن أهميتها ومزاياها وثناء العلماء عليها وعلى مؤلفها، فقد تحدثت عن ذلك بشيء من التفصيل، في مقدمة تحقيقي على النصف الأول من فتح المغيث للسخاوي - أطول شروحها -، والذي يصدر قريباً إن شاء الله تعالى.

فإذا أتقن الطالب النخبة، واختصار الحافظ ابن كثير لعلوم الحديث، ثم سمت همته إلى ألفية العراقي، وحفظ منها ما يحتاج إليه إن قصرت همته عن حفظ جميعها وقرأ شروحها، بدءاً من شرح ناظمها، ثم شرح الشيخ زكرياء الأنصاري، وهو - على اختصاره - فيه فوائد ولطائف تفرد بها، ثم ختم بشرح السخاوي «فتح المغيث»، الذي يستحق أن يسمى موسوعة المصطلح، مع إكثاره في هذه المرحلة من حفظ الأحاديث بأسانيدھا، وتخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدھا، بمراجعة كتب الرجال التي تعنى بنقل أقوال الأئمة في الرواة جرحاً وتعديلاً، ولا ينسى - مع - ذلك مراجعة كتب المصطلح الأخرى؛ كتدريب الراوي للسيوطي، وتوضيح الأفكار للصنعاني، وغيرها. ومع ذلك يعنى بقراءة ودراسة ما يكتبه العلماء المهتمون بنقل أقوال الأئمة الذين عليهم المعول في هذا الشأن؛ ككتب ابن رجب، وكتب العلل.

فإذا سار على هذا المنهج، وأكثر من الحفظ للمتون والأسانيد والسؤال عما يشكل عليه، مخلصاً في ذلك كله لله وَعَلَى، صارت لديه الأهلية بإذن الله تعالى، للمشاركة في هذا العلم العظيم، ومع كثرة الممارسة والنظر في كتب الأئمة ومحاكاتهم في أحكامهم، والنظر في دقائق علومهم، يتأهل للحكم بالقرائن على طريقة المتقدمين الذي ينادي به بعض الغيورين على هذا العلم.

إذا تقرر هذا. فإن الألفية - ونحن بصدد التقديم لها - قد طبعت مراراً قديماً وحديثاً، ولا مانع من الإشارة إلى بعض طبعاتها باختصار.

١ - طبعت سنة ١٣٠٠هـ في المطبع الفاروقي بدھلي، باهتمام الأستاذ أبي سعيد الهزاوري، مزينة بحواشٍ مفيدة ونافعة منتقاة من شروحها.

٢ - ثم طبعت في مدينة الرباط بالمغرب.

٣ - ثم طبعتها الشيخ محمد حامد الفقي سنة ١٣٧٢هـ ضمن مجموع أسمائه «نفائس»، ومعها العمدة والتدمرية والحموية.

٤ - ثم طبعت بعناية الشيخ أحمد محمد شاكر، وأخيه علي محمد

شاكر، ضمن مجموع أسمياه «من الروائع»، يضم الكتب التي اشتمل المجموع السابق «نفائس».

٥ - ثم طبعت في باكستان، باسم «المقاصد المهمة ومعها التعليقات الأثرية على المقاصد المهمة من الألفية» بقلم الأستاذ أبي الشفيق محمد رفيق الأثري، وذلك سنة ١٩٦٨م.

وأعقب ذلك وتخلله نشرات كثيرة، لكن هذه أشهر ما وقفت عليه.

ومع هذا كله، فالكتاب يحتاج إلى مزيد عناية، بمقابلتها على نسخها الأصلية، مع التعليق على ما يحتاج إلى تعليق، من فك عبارة مستغلة باختصار، وضبطها بالشكل. وكنت قد جمعت منذ أمد بعيد بعض النسخ للقيام بهذا العمل لميسس الحاجة إليه، وكثرة سؤال الطلبة عنه، فلم يتيسر ذلك لكثرة المشاغل، ثم أطلعني الشيخ عبد الله بن محمد السنان، صاحب دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، على نسخة محققة، تولى تحقيقها الشيخ العربي الدائز الفرياطي، وطلب مني التقديم لها إحساناً للظن بي، فاطلعت على أبيات الألفية التي كتبت بخط جميل بديع، وضبطت ضبطاً متقناً.

وقدّم المحقق لها بمقدمة جامعة مختصرة بأسلوب جميل واضح، فسرّني جداً ما قام به المحقق، وأرى أنه عمل متقن يمكن أن يعتمد عليه من أراد حفظ الألفية وضبطها.

أسأل الله - جل وعلا - أن ينفع بها، وأن يجزل المثوبة لمحققها وناشرها. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

كتبه

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عفا الله عنه

مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ

الحمد لله على توفيقه وتأييده الواسع، والشكر له كفاء ما أولى من هاتل جوده المتوالي، وكرمه المتتابع، وأصلي وأسلم على نبينا محمد بن عبد الله، أول مشفع وشافع، وعلى آله وأصحابه الذين طلّوا في سماء الدين الحنيف بدوراً سواطع، وعلى كل من كان لسبقهم ومزيتهم شاهداً، ولمنهجهم القويم يتّابع، يجمع إلى العمل الصالح العلم النافع.

وبعد؛

فقد كان من جملة توفيق الله لي، وجميل صنعه بي أن يسّر لي سبيل العناية بكتاب «التبصرة والتذكرة في علوم الحديث» المشهورة بين الناس بـ «ألفية العراقي في المصطلح» التي نظم فيها كتاب علوم الحديث لابن الصلاح، وخدمه خدمة جليلة خلّدت في العالمين ذكره، وأوجبت على الطالبين شكره، فقامت بتحقيقها وإخراجها معتمداً على أصول عتيقة صحيحة، وعلّقت عليها تعليقات لطيفة، وقدمت بين يديها نبذة واسعة في التعريف بقيمتها ومنزلتها بين المنظومات في فنّها، وما أدّخرت وسعاً في تصحيحها، ولا ألوت جهداً في ضبطها حتى خرجت ترفل في حلل من البهاء والجمال، فكان أن لقيت - بحمد الله - قبولاً واسعاً، واحتفاءً بالغاً من لدن الطلاب والدارسين، ولم يكد يمضي عليها بضعة أشهر معدودات حتى نفدت نسخها، واشتد الطلب عليها.

ومع ما حظيت به من التصحيح والضبط، فقد شاء الله أن تظهر مشوبة ببعض الأخطاء في ضبط الآبيات، وبعض الملحوظات في الدراسة، وقد تألمت لذلك كأشد ما يكون الألم.

من أجل ذلك كنت أنتظر الوقت الذي يتسنى لي إعادة النظر فيها، ومراجعتها، وإدراج ما استجد لدي من معلومات في أماكنها، ولم أزل كذلك

إلى أن أذن الله ﷻ بإعداد هذه الطبعة؛ فطفقت أقرؤها من جديد، وأصلحت ما ينبغي إصلاحه، وعدلت ما كان محتاجاً إلى التعديل، وها هي الآن أضعها بين يدي القراء الكرام، وقد تميّزت عن سابقتها بعدة أمور:

- تصحيح الأخطاء المطبعية وما إليها.

- إثراء الدراسة بإضافات وتصحيحات جديدة؛ ومن أهمها وضع مسرد مطول بما كتب على الألفية من الشروح ونحوها التي ناهزت الأربعين ما بين شرح وحاشية وتعليق، ولعلها أوفى قائمة لحدّ الآن.

- مقابلة متن الألفية على نسختين أخريين قديمتين، مما أفاد في قراءة النص على وجه أدق وأكمل.

- إعادة النظر في بعض الحواشي والتعليقات؛ بإصلاح ما وقع في الطبعة السابقة من وهم أو سبق قلم.

وفي الختام لا بدّ أن أتوجّه بالشكر والعرفان لجميع الشيوخ الأفاضل، وكافة الإخوة النبلاء الذين عبروا عن فرحهم بهذا التحقيق، وأعربوا عن اغتباطهم به، فلهم جميعاً مني الشكر الخالص، والثناء الوافر؛ ولا سيّما الإخوة الذين استفدت من ملحوظاتهم واقتبست من تنبيهاتهم في هذه النشرة؛ وهم: الشيخ عوض بن محمد القرني، والأستاذ البحّاث المحقق الشيخ محمد عَزِيز شمس - وقد تفضّلا عليّ بعدة إفادات وتنبيهات قيمة - وكذلك الشيخ محمد علي أبو شرحة الذي تفضّل فأرسل إليّ النسختين المشار إليهما، وإنه لما يسرُّ أن يجد الإنسان من يرجعه إلى الصواب إذا غفل، ويرده إلى الجادة إذا ذهل. أسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، ويرزقنا وإياهم الإخلاص في القول والعمل، ويعصمنا من الخطأ والزلل، والحمد لله ربّ العالمين.

✍️ وكتب

العربي الدائر الفرياطي

ظهر يوم الخميس ١٠ محرم ١٤٢٧هـ

بالمدينة المنورة

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ اللَّطِيفَةِ لِلدُّوْحَةِ

الحمد لله الذي وَفَّقَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ عَلَيْهِ اعْتَمَدَ، وَأَعَزَّ مِنْ أَوْلِيَائِهِ الْمُتَّقِينَ مِنْ إِلَى عَظَمَتِهِ وَعِزَّتِهِ اسْتَنْدَ، فَأَبْصَرُوا السَّبِيلَ الْحَقَّ وَاقْتَفَوْا أَيْبَنَهُ، وَاسْتَمَعُوا الْقَوْلَ فَاتَّبَعُوا أَحْسَنَهُ.

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ خَصَّهَ اللَّهُ بِالْقُرْآنِ وَمِثْلِهِ مَعَهُ، فَبَلَّغَهُ لِلنَّاسِ كَافَةً وَأَسْمَعَهُ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ اخْتَارَهُمُ اللَّهُ لِإِبْلَاغِ دِينِهِ، وَإِعْلَاءِ كَلِمَتِهِ، وَعَلَى التَّابِعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

فَهَذِهِ «التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ» أَوْ أَلْفِيَةُ الْمِصْطَلَحِ، الَّتِي صَاغَ جَوَاهِرُهَا، وَأَحْكَمَ أَبْوَابُهَا وَعَنَاصِرُهَا، وَأَبْدَعَ فِي نَظْمِهَا، وَأَجَادَ فِي رَقْمِهَا، الْحَافِظُ الشَّهِيرُ زَيْنُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ مَدَحَهَا بِنَفْسِهِ، فَلَمْ تَحْتَجْ بَعْدَ إِلَى مَدْحٍ، وَأَرْسَلَهَا دَانِيَةَ الْمَعَانِي، سَهْلَةَ الْأَلْفَاظِ.

«لَخَصَّتْ فِيهَا ابْنُ الصَّلَاحِ أَجْمَعُهُ وَزَدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعُهُ»

كَمَا شَرَحَهَا بِنَفْسِهِ، فَاسْتَغْنَتْ أَيْضًا عَنِ الشَّرْحِ. وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ أَحَقُّ أَنْ تَدْعَى شَاغِلَةَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْحَفَافِظِ، وَقَدْ نُظِمَ بَعْدَهَا فِي الْمِصْطَلَحِ مَنْظُومَاتٌ كَثُرَتْ، وَانْتَشَرَ بَعْضُهَا بَيْنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ لِأَيِّ مَنْظُومَةٍ أُخْرَى أَنْ تَحِلَّ مَحَلَّهَا، أَوْ تَصِلَ إِلَى مَكَانِهَا، بَلَّهَ أَنْ تَجَارِيَهَا فِي مِيدَانِهَا، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِأَيِّ وَاحِدٍ مِنَ الَّذِينَ نَظَّمُوا بَعْدَ الْعِرَاقِيِّ أَنْ يَصِلَ إِلَى مَكَانِهِ، أَوْ أَنْ يَسَامِيَهُ فِي حِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَذَلِكَ بَقِيَتْ هَذِهِ الْأَلْفِيَةُ مُتَفَرِّدَةً بِالسَّبْقِ، مُسْتَبَدَّةً بِالْحُسْنِ، تَتَحَدَّثُ إِلَى الْعَصُورِ، وَتَتَجَدَّدُ مَعَ الْأَجْيَالِ، وَلَا زَالَ أَهْلُ الْمِصْطَلَحِ يَتَفَيَّؤُونَ

ظلالها، ويترشّفون زلالها، يشرحونها ويحفظونها، ويستخرجون دُرّها ومكنونها.

وها نحن نضعها اليوم بين يدي الدّارسين للحديث، ونقدّمها لِطُلّاب المصطلح، لؤلؤة مكنونة، ودرّة مصونة، وقد طال بها المكث في خدرها، والتّحجب في سِتْرِها، نقدّمها غَضّة طَريّة كما تركها الحافظ العراقي، بعد أن وُفّقنا للوقوف على أصلٍ مقروء على الناظم ممهور ببلاغات القراءة عليه بخطه، في مواضع كثيرة، ومقروء أيضاً على الحافظ ابن حجر أشهر تلاميذه، وعليه إجازته لصاحب النسخة بخطه، ومقروء أيضاً على الحافظ ابن عمار المالكي، وهو من تلاميذ الناظم، وأحد شُراح الألفية، وعليه خطه ببلاغ القراءة عليه، وقد قابلناه بأصول أخرى صحيحة ومضبوطة.

ولما كانت الألفية تقع بأيدي كثير من المبتدئين، فقد عُنيّا بضبطها ضبطاً صحيحاً تامّاً، والتعليق على بعض الآيات والمواضع التي قد تشكّل.

وقد قدّمنا بين يديها ثلاث نبذة: نبذة عن الحافظ العراقي، وثانية عن الألفية، وثالثة في وصف الأصول المعتمدة ومنهج في التحقيق.

ثم إنّ هذا العمل مدين بالفضل والعرفان إلى من وسعني عنايته، وشملتني رعايته، شيخي وأستاذي فضيلة الدكتور عبد اللّطيف الجيلاني - حفظه الله - فالفضل يرجع إليه لحثه المتواصل، وتشجيعه الدائب؛ كما أنه معترف بالكرم والإحسان لشيخنا الأستاذ المفضّل فضيلة الدكتور عبد الباري ابن الشيخ حماد الأنصاري، الذي تفضل بمراجعة الألفية، ولم يكتف بذلك، بل دعاه حب الإتيان ورعاية حق العلم إلى الاستفادة من بعض شُراح الألفية، فضلاً عما لديه من نسخها المخطوطة، وقد أفدت من ملحوظاته القيمة، فجزاه الله خيراً.

وأيضاً لا يفوتني أن أشكر فضيلة الشيخ العلامة الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير الذي شرفني بتقديمه، وفضيلة الشيخ محمد بن ناصر العجمي الذي أفدت من ملحوظاته القيمة، والشيخ الفاضل عبد الله بن محمد السنان

- صاحب دار المنهاج - الذي سَمَتَ همته لإخراج هذا العمل بصورة جميلة ورائعة تَقَرَّ بها أعين طلبة العلم، والشكر موصول لكل من ساعد في مراجعة وإخراج الكتاب. جزى الله الجميع خيراً الجزاء، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

كتبه

العربي الدائز الفرياطي

في المدينة المنورة

١٤٢٤/٥/٦ هـ



نبذة موجزة عن محمد الحافظ العراقي (١)

مولده ونشأته، طلبه للحديث ورحلاته، شيوخه، تلامذته،
مؤلفاته، إمداده، وفاته، تناء المسانخ عليه

الحافظ العراقي غني عن التعريف لشهرته ومكانته، ولكن من حقه أن
نضع له ترجمة موجزة - على الأقل - في مقدمة ألفيته:

فهو الحافظ الكبير، والإمام الشهير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن
الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي المصري الشافعي.

○ مولده ونشأته:

ولد في جمادى الأولى سنة (٧٢٥هـ) بمنشأة المهراني - وتقع في منطقة
جنوب غرب القاهرة - وكان أصل أبيه من بلدة يقال لها: «رازيان» من عمل
إربل بالعراق، وقدم القاهرة وهو صغير، فنشأ في أسرة دين وصلاح.

○ طلبه للحديث ورحلاته:

كان الحافظ العراقي مفرط الذكاء، فأشار عليه القاضي عز الدين ابن
جماعة بطلب الحديث لما رآه مكباً على تحصيله وعرفه الطريق في ذلك، فطلبه

(١) انظر: ذيل التقييد للفاسي ١٢/٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٢٩/٤، وبهجة
الناظرين للغزي ص ١٩٧، والضوء اللامع للسخاوي ١٧١/٤، وطبقات الحفاظ
للسيوطي ٥٤٣/١ (٢١١٧٥)، وشذرات الذهب لابن العماد ٥٥/٤، وكشف الظنون
لحاجي خليفة ٧٤٧/١، ١١٦١/٢، وفهرس الفهارس للكتاني ٨١٤/٢، والأعلام
للزركلي ٢٤٤/٣.

نبذة موجزة عن حياة الحافظ العراقي

على وجهه من سنة (٧٤٢هـ)، لكن يصرح ابن فهد بأن أقدم سماع وجد له سنة (٧٣٧هـ)، مما يدل على أنه بدأ بطلب الحديث قبل سنة (٧٤٢هـ). وسمع من جماعة بالقاهرة، ثم أكثر الترحال إلى الشام والحجاز، وهَمَّ بالتوجه إلى بغداد، ثم فترَّ عزمه، وسمع بحلب وحماة وحمص وبلبك وطرابلس وغيرها، وسمع بالإسكندرية، وأراد التوجه إلى تونس فلم يتفق له ذلك.

واشتغل بالعلوم، وأحبَّ الحديث فأكثر من السماع، وتقدّم في فنّ الحديث بحيث كان شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة؛ كالسبكي والعلائي والعز بن جماعة والعماد بن كثير وغيرهم، ووصفه جمال الدين الإسنوي في «الطبقات» بـ: حافظ الوقت؛ فقال: وشرح - يعني ابن سيد الناس - قطعة من الترمذي نحو مجلدين، وَشَرَعَ في إكماله حافظ الوقت زين الدين العراقي إكمالاً مناسباً لأصله. انتهى.

○ شيوخه:

- ١ - تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦هـ).
- ٢ - علاء الدين علي بن عثمان التركماني الحنفي (ت ٧٥٠هـ).
- ٣ - تقي الدين محمد بن أبي بكر الأحنائي (ت ٧٥٠هـ).

○ تلامذته:

- ١ - برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، عُرف بـ «سيط ابن العجمي» (ت ٨٤١هـ).
- ٢ - برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (ت ٨٠٢هـ).
- ٣ - ابنه الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ).
- ٤ - شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
- ٥ - الشيخ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ).

○ مؤلفاته:

ألّف العراقي مؤلفات عديدة، مُتَقَنَّة مفيدة؛ من أشهرها:

- إخبار الأحياء بأخبار الإحياء، وهو تخريجه الكبير، واختصر منه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار^(١).
- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح^(٢).
- تكملة شرح الترمذي لابن سيد الناس، يقول ابن حجر: كتب منه نحو عشر مجلدات^(٣).

○ إملاؤه:

قال الحافظ ابن حجر: وشرع في إملاء الحديث من سنة (٧٩٦هـ)، فأحيا الله به سنة الإملاء بعد أن كانت دائرة، فأملى أكثر من أربعمئة مجلس، وكان رحمته الله يملئها من حفظه متقنة مهذبة محررة كثيرة الفوائد الحديثية.

وقال ابن قاضي شهاب: وعقد مجلس الإملاء في كل ثلاثاء غالباً، فأملى أكثر من أربعمئة مجلس من حفظه، كثيرة الفائدة.

○ وفاته:

مات - رحمه الله رحمة واسعة - في ثامن شعبان سنة (٨٠٦هـ)، ودُفِنَ في تربة خارج باب الفوقية.

○ ثناء المشايخ عليه:

قال ابن حجر: «وكان منور الشيبة، جميل الصورة، كثير الوقار، نزر الكلام، طارحاً للتكلف، لطيف المزاح، سليم الصدر، كثير الحياء، قل أن

(١) طبع المغني بهامش الإحياء، ونشره أيضاً أشرف عبد المقصود عن دار طبرية بالرياض، وهو بحاجة إلى تحقيق علمي جاد.

(٢) طبع مراراً، وقد حققه الشيخ الدكتور أسامة خياط في رسالة علمية بجامعة أم القرى، ونشرته مؤخراً دار البشائر الإسلامية، بيروت.

(٣) وقد نهدت كلية الحديث - في الجامعة الإسلامية - لتحقيق الكتاب؛ فوُزِعَ على طلبة الماجستير، فسجلت فيه عشرون رسالة، كُملَ منها الآن أربع رسائل.

نبذة موجزة عن الحافظ العراقي

يواجه أحداً بما يكرهه، ولو آذاه، متواضعاً حسن النادرة والفكاهة». وقال ابن قاضي شهاب: «الحافظ الكبير، المفيد المتقن، المحرر الناقد، محدث الديار المصرية، ذو التصانيف المفيدة».

وقد رثاه عدد من تلاميذه؛ كابن حجر، وابن الجزري، وغيرهما. ومما قال ابن الجزري في مرثيته:

رحمةُ الله للعراقي تترى حافظ الأرض حبرُها باتفاق
إنني مُقسِمٌ أليّة صدقٍ لم يكن في البلاد مثلاً «العراق»
رحم الله الحافظ العراقي وأكرم مثواه





نبذة عن الألفية

○ «مَنْ نَظَّمَ «ابن الصلاح» قبلها، تسميتها، ثناء العلماء عليها، عنايتهم بها، شروحها، المنظومات التي لها صلة بالألفية، العراقي ومنظوماته، إسنادي إلى الحافظ العراقي الذي أروي به الألفية»:

كتاب علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح كتاب عظيم، اشتغل عليه الحفاظ في زمانه ومن بعده من القرون التالية إلى عصرنا، لم يُقَصِّرْ في ترتيبه، ولم يَأُلْ جهداً في تهذيبه؛ فهو - كما يقول الزركشي - جَمَعَ مفرقهم وحقَّق طرقهم، وأَجَلَبَ بكتابه بدائع العجب، وأتى بالنُّكْتِ والنُّخب، حتى استحقَّ أن يُكْتَبَ بماء الذهب، والنَّاسُ كالمُجمِّعين على أنَّه لا يمكن وَضْعُ مثله، وقصارى أمرهم اختصاره من أصله^(١).

○ مَنْ نَظَّمَ «ابن الصلاح» قبلها:

رحل ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ، وترك في أيدي الناس كتابه العظيم يخترق العصور والأزمنة، وقد شَرَّقَ وغَرَّبَ، وبعَدَ وقَرَّبَ، وذهب الحفاظ في العناية به كل مذهب، فقد «عكف الناس عليه، وسَارُوا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»، كما وصفه الحافظ ابن حجر^(٢).

نعم، كانت الحاجة مَاسَّةً لنظم الكتاب، وتسهيل حفظه ومذاكرته على

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٩/١.

(٢) نزهة النظر ص ١٧.

نبذة عن المؤلف

الطلاب، ولم يكن العراقي أوّل من تصدّى لهذا الغرض، لقد سبق لهذه الغاية أحد تلاميذ ابن الصلاح: الإمام القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخليل الخوئي (٦٢٦ - ٦٩٣هـ)^(١).

وَأَتَمَّهُ فِي أوّل سنة (٦٩١هـ)^(٢) وَسَمَّاهُ: «أقصى الأمل والسؤل في معرفة أنواع حديث الرسول»، وله عدة نسخ مخطوطة^(٣)، وبما أنّ هذا النظم لم يُطبع بَعْدُ فلا بأس أن نقبس منه نماذج حتى يستطيع القارئ أن يلحظ أوجه الالتقاء والافتراق بين نظمه ونظم الحافظ العراقي:

قال الخوئي:

الحمد لله الذي هدانا	بأحمدٍ أعلى الورى مكانا
وَحَصَّه بِأَبْلَغِ التَّفْضِيلِ	صلى عليه الله من رسول
ثم على أصحابه الأبرار	ما هتفت ورّقاء في الأشجار
ثم على عترته وآله	وكل من يحذو على منواله
وبعد حمد الله والثناء	على الرسول خاتم النبأ
فإن أنواع علوم السنن	أجدر ما بعلمه المرء غني
وخير ما صُنّف فيها واشتهر	كتاب شيخنا الإمام المعتبر
وهو الذي بابن الصلاح يُعرف	فليس فيها مثله مصنف
وقد نظمت لبّه مختصرا	لا مسهب اللفظ ولا مقتصرا
لكنني ذكرت كل مسألة	وما تركت منه غير الأمثلة
ونسبة القول إلى مَنْ قالوا	وما أتى خلاله استدلالا
والله ربي أسأل التوفيقا	وجعله العصمة لي رفيقا
لتُصرف الأغلاط عني والزلل	وَيَسْتَتِبَّ الْأَمْرُ لِي وَفَقَ الْأَمَلُ ^(٤)

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٣٣٧/١٣، والأعلام للزركلي ٣٢٤/٥.

(٢) كشف الظنون ١١٦٢/٢.

(٣) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث وعلومه) ٢١٥/١، ومنه نسخة في مكتبة أبي العباس المرسي بالإسكندرية مصورة بالجامعة الإسلامية (فيلم ٧٧٧١).

(٤) أقصى الأمل والسؤل للخوئي (مخ الإسكندرية ق ٢/أ).

ويقول في نظم الصحيح:

اعلم بأن ما أتى من السنن
وكل ما إسناده يتّصل
واتصفوا بالضبط والإتقان
سَلَامَةٌ عَنِ الشُّذُوزِ الْمُضْعِفِ
إما صحيح أو ضعيف أو حسن
وكل من فيه رواية عُدلوا
فَهُوَ صحيح، وله شرطان
وَعَدَمُ الْعِلَّةِ فِيهِ فَأَعْرِفِ^(١)

ويقول في الخاتمة:

وَإِذْ نَظَّمْتُ مَا أَرَدْتُ نَظْمَهُ
فِي أَوَّلِ الْأَشْهُرِ مَبْدَأَ سَنَةٍ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الْبَارِي
وَأَلِهَ الْأَفَاضِلِ الْهَدَاةِ
مَا اخْتَلَفَ اللَّيْلُ مَعَ النَّهَارِ
وَيَسِّرَ اللَّهُ تَعَالَى خَتَمَهُ
إِحْدَى وَتَسْعِينَ وَسِتْمِائَةً
كَمْ مَنَحَةٍ مِنْهُ وَمِنْ إِنْعَامِ
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ
وَصَحْبِهِ الْأُمَثَلِ الثَّقَاتِ
وَعُجْرَتِ وَرِقَاءٍ فِي الْأَشْحَارِ

لا شك أن المنظومة سلسلة عذبة، يسهل حفظها وتردادها، ولكنه لم يقصد ما قصده العراقي من الإيجاز من دون إخلال بالمقاصد والمهمات.

ومن ذلك مثلاً أن ابن الصلاح أورد بعد خطبة الكتاب فهرستاً بأنواع علوم الحديث، وذكرها تباعاً (٦٥) نوعاً، فالخوئي نظمها كما هي عند ابن الصلاح في (٤٥) بيتاً، في حين نجد العراقي تجاوزها؛ لأنها ليست بذات أهمية، فهي عبارة عن فهرست للكتاب فقط. ومن ناحية أخرى، فإن الخوئي ترك الأمثلة، ونسبة الأقوال إلى قائلها، بينما العراقي حاول أن لا يترك شيئاً من ذلك، ولو عن طريق الإشارة المفهمة، وزاد على ذلك فوائد عجيبة، وتنبهات نفيسة، ومع ذلك فإن نظم الخوئي أطول من ألفية العراقي، إذ يصل فيما حسّبه بنفسه إلى نحو (١٦١٦) بيتاً تقريباً.

ويغلب على الظن أن العراقي لم يطلع على منظومة الشهاب الخوئي،

(١) المصدر نفسه (ق/٤/أ).

نبذة عن ألفية

ولذلك لم يتعرض لذكره ولا أشار إلى نظمه، ومما يؤيد هذا أنه لا يوجد بينهما تأثر في الألفاظ والأساليب، وكيفية تناول المادة، وكأنني بمنظومة الخوئي لم تشتهر بين الطلاب، ولا دخلت حلق الدرس، ولذلك لا يعرف أن أحداً من العلماء اعتنى بها شرحاً أو تعليقاً، بل حتى الساعة لم تطبع.

وهناك أيضاً عمل آخر تعرض لنظم ابن الصلاح يجدر بنا أن نخرج عليه ونحن في سياق الحديث عن الذين قاموا بنظم مقدمة ابن الصلاح قبل ألفية العراقي، وهذا العمل سابق للعراقي بنحو نصف قرن تقريباً، وأقرب مشابهة له من عمل الخوئي، وهو نتاج مغربي أندلسي، صاحب هذا النظم هو الإمام المحدث الأديب أبو عثمان سعد بن أحمد بن إبراهيم بن ليون التجيبي (٦٨١ - ٧٥٠هـ)^(١)، وله مصنفات كثيرة في الحديث، والأدب، والوعظ، وغير ذلك، قام الإمام التجيبي بنظم كتاب ابن الصلاح، وزيادة زوائد لطيفة عليه، وجعله في ألف بيت، ومن هنا قلنا: إنه مشابه لعمل العراقي، من حيث الزيادة على ابن الصلاح، ومن حيث عدد الأبيات، وقد سمي منظومته هذه: «الخلاصة»، تيمناً بالخلاصة في النحو لابن مالك الأندلسي، ورجاء أن يكتب الله لها من القبول مثل سميتها.

والحقيقة أننا لا ندري عن نسخها المخطوطة شيئاً، ولم نر من تعرض للتعريف بها قبلنا من الباحثين^(٢)، ولا شك أن البحث الجاد سيكشف عن شيء من ذلك، وقد رجعنا إلى كتب المصطلح التي ألفت بعد التجيبي، علنا نظفر بكلام عنها أو نقولات منها، فوجدنا الإمام السيوطي رحمته الله في «البحر الذي زخر» كثير الاحتفاء بهذه المنظومة، نقل عنها في عدة مواضع، بحيث أصبحت مورداً مهماً من موارد كتابه المذكور، وبواسطته سنقدم النماذج التالية منها.

(١) انظر ترجمته في: نفع الطيب للمقري ٥/٥٤٣، ونيل الابتهاج ص ١٢٣، ودرة الحجال ٣/٢٩٢، ١/٢٩٣، وشجرة النور ص ٢١٤، وهدية العارفين ١/٣٩٥.

(٢) وقد نقلت السيدة عائشة عبد الرحمن في مقدمتها لكتاب ابن الصلاح ص ٥٨ أربعة أبيات استشهدت بها على أنها من ألفية العراقي، والحقيقة أنها ليست منها، فيحتمل أن تكون من ألفية التجيبي، أو البرشنسي الآتي ذكرها. والله أعلم.

ومن حذق السيوطي ونباهته أنه أول ما بدأ النقل منها أول مرة، قدم لنا نبذة يسيرة عنها فقال:

«فائدة: أَلَّفَ أبو عثمان سعد بن أبي جعفر أحمد بن ليون التجيبي ألفية في علوم الحديث سماها «الخلاصة» أخذاً من ابن مالك، ذكر في آخرها أنه نظمها في سنة (٧٢٠هـ) لخص فيها كتاب ابن الصلاح مع زوائد لطيفة»^(١).

فأفدنا من هذا النص فوائد جمّة؛ منها اسم المنظومة، وعدد الأبيات، وكونها تلخيصاً لابن الصلاح، مع الزيادة عليه، وأهم من ذلك إفادته أن تاريخ نظمها (٧٢٠هـ)، فهي قبل العراقي بـ (٤٨) سنة.

وقد بدأ السيوطي النقل منها ابتداءً من مسألة تقديم البخاري على مسلم، فنقل منها الأبيات التالية:

وَعَلَّمَ الصَّحَّةَ لِلْبُخَارِيِّ	ومسلم تاليه لا نماري
ثم الموطأ، وهذه الصحاح	جزماً، وذا ترتيبها لابن الصلاح
ومسلم بالغرب قد يقدّم	كذا الموطأ بعضهم يقدّم ^(٢)

ونقل عنها في تفضيل الكتب الخمسة:

وخمسة الكُتُب كثير فَضْلاً على المدونات مما نُقِلَ^(٣)

ونقل عنها في عدد الأحاديث المسماة بالسنن، وعدد أحاديث سنن أبي

داود:

وفي رسالة أبي داود	أن أبا يوسف لن يزيده
للألف والمائة شيئاً في المَقُولِ	عليه سنة في أخبار الرسول
وابن المبارك رأى تسعمائة	تلك، وضعف زيادات فئة
وقال في الرسالة المذكورة	إن الذي في السنن المشهورة
منه شديد الوهن قد بيّنته	والغير صالح كذا أهملته

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي ٦٠٠/٢.

(٢) المصدر نفسه ١١٥٩/٣.

(٣) المصدر نفسه ١٠٦١/٢.

وَأَنْ مَا فِيهَا مِنَ الْأَخْبَارِ أَرْبَعَةُ الْآلَافِ بِاخْتِصَارِ
مَعَهَا ثَمَانِ مِائَةٍ، وَمِنْهَا مَرَّاسِلٌ سِتُّ مِئُونَ تُنْهَى^(١)
ونقل عنه في «قسم الضعيف»، قوله:

ثُمَّ الضَّعِيفُ كُلُّ مَا قَدْ أَتَاهُمْ سِنْدًا أَوْ مَتْنًا بِأَمْرِ مَا يَصِمُ
وَبِالْمَعْلُولِ وَالْمَعْلُولِ يُسَمَّى، وَبِالسَّقِيمِ وَالْعَلِيلِ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ: الضَّعِيفُ مَا اسْتَرَابَ فِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَرْبَابُ الصَّوَابِ^(٢)
ونقل في بلاغات الموطأ:

وَوَصَلَهَا التَّمْهِيدُ أَبْدَى مَهْيَعَةٍ إِذْ أَسْنَدَ الْجَمِيعَ إِلَّا أَرْبَعَةً
«إِنِّي لَأَنْسَى» و«إِذَا أَنْشَأَتْ» و«أَحْسَنَ الْخُلُقِ» و«عُمَرُ الْأُمَةِ»^(٣)

وفي موضع آخر ينقل عنه أبياتاً طويلة، نرجو أن يعرف لنا القارئ العذر في نقلها بتمامها؛ إذ نستطيع أن نستشف من خلالها طبيعة المنظومة، وحجم الزيادات التي فيها. والواجب علينا ونحن لم نقف لها على أصل مخطوط، فضلاً عن عدم اشتهاها لدى الدارسين للمصطلح، وعدم وجود شروح أو دراسات عنها، أن نحفل بهذه النثف التي ظفرنا بها عند السيوطي، ولا نفوت شيئاً منها، وإذن فلا مانع من نقل الأبيات كاملة، وهي:

وَكَثُرَ الْحَسَنُ فِي الْمَصْنَفَاتِ وَفِي الْجَوَامِعِ أَتَى وَالْمُسْنَدَاتِ
كَذَاكَ فِي السُّنَنِ وَالْمَوْطَأَتِ نَعَمْ، وَفِي الْأَحْكَامِ وَالْمُنْتَقِيَاتِ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْقَابِ أَنْ «الْمَصْنَفِ» عَلَى الْأَبْوَابِ
وَأَنْ فِي «الْجَامِعِ» بَعْضُ الْآثَارِ وَالرَّأْيُ مَعَ كَثْرَةِ سَوَقِ الْأَخْبَارِ
وَالْمُسْنَدُ الَّذِي عَلَى الرِّجَالِ بِنَاؤُهُ بِشَرَطِ الْإِتِّصَالِ
وَرَبَّمَا أُطْلِقَ فِيمَا بُوبَا مِثْلُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ؛ إِذْ رُتِّبَا
وَالسُّنَنِ الْأَخْبَارُ فِي الْأَحْكَامِ تُبْنَى عَلَى التَّبْوِيبِ فِي إِحْكَامِ

(١) البحر الذي زخر ١١٢٩/٣.

(٢) المصدر نفسه ١٢٨٨/٣.

(٣) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي (رسالة ماجستير، لعبد الباري الأنصاري) ص ٥٠١.

كذا «الموطأ»، ولكن مع أثر
ومثلها «الأحكام»، لكن الأثر
و«المنتقى» يشبهها، ولكن
وربما يُشرب ذلك نظر
فيها، وقد تُخرج من كُتب آخر
تختار في البعض من الدواوين^(١)

هذه الأبيات عرف فيها التجيبي بمصطلح (المصنف، الجامع، المسند، والسنن، والموطأ، والأحكام، والمنتقى)، وهذه القضايا لم يتعرض لها ابن الصلاح، ولا زادها العراقي، ولا حتى السيوطي الذي تأخر عنهم بزمان، واستفاد من أعمال ابن حجر وغيره.

وبعد هذا العرض المقتضب نستطيع أن نتبين ملامح عمل التجيبي، ونقف على أهم خصائصه مضموناً، وشكلاً؛ فخلاصة التجيبي - إذاً - نتاج أندلسي أصيل، غني بالزيادات المهمة، مع سلاسة في النظم، وخفة في الألفاظ، ولذا رأينا الحافظ السيوطي لم يستغن عنه، بل وجدناه محتفياً به، ينتقي من زياداته ما ليس عنده في ألفيته، ويودعها شرحه، ويبلغ ما نقله عنه أضعاف ما ينقله من ألفية العراقي، ومع هذا فإن خلاصة التجيبي لم تلقَ عناية تذكر لا من المتقدمين ولا من المعاصرين، مثل منظومة الحويّ السابقة.

ولما كانت ألفية ابن ليون التجيبي مشتملة على زوائد وفيرة، وفوائد كثيرة لا توجد في ألفية العراقي، فقد نهض الإمام الحافظ المصقع محمد بن أحمد ابن الخطيب التلمساني المعروف بابن مرزوق الحفيد (٧٦٦ - ٨٤٢هـ) تلميذ الحافظ العراقي إلى عمل يجمع بين الألفيتين، ويؤخذ بين الخريدين، فصنف منظومة سماها «روضة الإعلام بعلم أنواع الحديث السام»، جمع فيها بين ألفيتي العراقي وابن ليون، تقع في (١٧٠٠) بيت^(٢).

وهي مخطوطة في مكتبة الأسكوريال^(٣)، وهذا نموذج منها، قال في «أقسام الصحيح وأحكامه وكتبه»:

وقول شافعيّنا أصحُّ ما بعد كتاب الله من تحت السما

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي ١٠٦١/٣.

(٢) انظر: فهرس الفهارس للكتاني ٥٤٢/١. (٣) وعندي مصورة منها.

بَيِّنَةُ عَنْ أَلْفِيَّةٍ

موطأً لمالكٍ قد أوَّلا
قلت: بل الصَّواب إطلاق الإمام
إلا إذا اعتُبرَ ما تَضَمَّنَا
وغيرِ ذا من زائد على الصحيح
وقال في نهايتها:

نَظَّمْتُهَا فِي نَحْوِ نِصْفِ سَنَةٍ
مِنَ الْإِلَهِ رَبَّنَا ذِي الطَّوْلِ
سَنَةً إِحْدَى بَعْدَ عَشْرِينَ مَضَتْ
فِي شَهْرِ شَوَّالٍ أَشِيلْتُ لِلْوَرَى
وَفِي تِلْمَسَانَ بَدَتْ بِمِنَّةٍ
لَا بِالْقُوَى مِنِّي وَلَا بِالْحَوْلِ
بَعْدَ ثَمَانِ مَائَةٍ قَدْ انْقَضَتْ
تُشِيرُ بِارْتِفَاعِهَا فَوْقَ الذُّرَى^(٢)

ثم اختصر ابن مرزوق «روضة الإعلام» في منظومة أخرى سمَّاها
«الحديقة»، ومما جاء من أولها:

فَمَنْ لَهُ عَلَى الْكَثِيرِ اقْتِرَاحُ
وَمَنْ يَمِلُ بِطَبْعِهِ لِلِاخْتِصَارِ
فَلْيَقْصِدِ «الرَّوْضَةَ» إِذْ فِيهَا انْشِرَاحُ
يَكُنْ لَهُ عَلَى «الْحَدِيقَةِ» اقْتِصَارُ^(٣)

وممن نظم كتاب ابن الصلاح - زيادة على ما سبق - العلامة شمس
الدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق البرُشْنَسِي (ت ٨٠٨ هـ)^(٤)، كما
ذكر ذلك السيوطي في البحر الذي زخر^(٥).

وقد سَمَّى منظومته «المورد الأصفى في علوم حديث المصطفى»
وشرحها بنفسه، وقد نقل منها السيوطي في البحر قوله في تعريف «الحسن»:
الْحَسَنُ الْكَلَامُ فِيهِ مُنْتَشِرٌ وَلَيْسَ فِي حَدٍّ صَحِيحٍ قَدْ حُصِرَ^(٦)
كما نقل من الشرح أيضاً: «وقال البرُشْنَسِي في شرح ألفيته»^(٧). كما

(١) روضة الإعلام لابن مرزوق (مخ ل/٤/ب).

(٢) المصدر نفسه (مخ ل/٦٤/ب).

(٣) الحديقة لابن مرزوق (مخ ل/٦٦/ب). (٤) الضوء اللامع للسخاوي ٢٩٠/٧.

(٥) البحر الذي زخر للسيوطي ٢٤١/١. (٦) المصدر نفسه ٩٨٩/٣.

(٧) المصدر نفسه ٩٥٦/٣.

أفاد منها السخاوي هو الآخر بِدَوْرِهِ في فتح المغيث: «بل كما فعله البرشنسي في ألفيته»^(١).

ويتحصل من هذا أن منظومة البرشنسي تقع في ألف بيت، نظم فيها كتاب ابن الصلاح، وأن له زيادات عليه أيضاً مثل العراقي، وقد اطلع كل من السيوطي والسخاوي على هذه المنظومة؛ لكن السيوطي زاد بأنه وَقَفَ على شرحها للناظم ونقل منه.

ويجدر التنبيه هنا أنا لم نقف عليها ولا على شرحها؛ ولذلك فمعلوماتنا عنها يسيرة، فلا نعرف من السابق منهما: العراقي أو البرشنسي، ولا نجسر كذلك على التفضيل بينهما^(٢).

○ تسميتها:

اشتهرت الألفية بين الطلاب بألفية الحديث، وألفية العراقي في المصطلح؛ لأنها تشتمل على ألف بيت، مع زيادة بيتين ختم بهما، لكن ما اسمها الصحيح الذي وضعه لها الناظم رَحِمَهُ اللهُ؟

ولم يذكر الناظم في أولها بأنه سمّاها صراحة كذا وكذا، غير أنه ذكر في مقدمتها ما يستفاد منه تسميتها؛ إذ قال:

(نَظْمُهَا تَبْصِرَةٌ لِلْمُبْتَدِي تَذَكُّرَةٌ لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنَدِ)

فأخذ العلماء والشرّاح منه تسميتها بالتبصرة والتذكرة، وهذا واضح، إذا حمل قوله: (للمبتدي - للمنتهي) من باب التوضيح للعنوان وتكميل البيت؛ وكأنه ابتدر بذلك ليقدم جواباً لمن يسأل عن تعليل تسميتها بالتبصرة والتذكرة؟

فساق الاسم معللاً؛ فهي تبصرة للمبتدي يتبصر بها ما لم يكن به

(١) فتح المغيث ٤١٢/٣.

(٢) وتوجد لها نسخة خطية في مكتبة برلين بألمانيا برقم (١٠٤٧)، ولعل الله ييسر الحصول على صورة منها، وراجع: الفهرس الشامل ١٦٣٧/٣.

نبذة عن ألفية

عالمًا، وتذكرة للمنتهي يتذكر بها ما كان عنه ذاهلاً، وقد صرح العراقي في إجازته لابن حجر باسمها؛ فقال: «وقرأ عليّ الألفية المسماة بـ «التبصرة والتذكرة» من نظمي»^(١).

كما صرح غير واحد من العلماء بتسميتها كذلك، منهم تلميذه الحافظ ابن حجر في إجازته للثابتي؛ قال: «فقد عرض عليّ جميع «التبصرة والتذكرة في علوم الحديث» نظم شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي تغمّده الله برحمته...»^(٢).

ومنهم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه عليها؛ قال: «وبعد؛ فإن ألفية علم الحديث المسماة بـ «التبصرة والتذكرة» للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين...»^(٣).

وقال أيضاً في شرح البيت السابق: «وأشار بالتبصرة والتذكرة إلى اسم منظومته»^(٤).

وكذلك الحافظ السخاوي في فتح المغيث في شرح البيت نفسه؛ قال: «وأشير بالتبصرة والتذكرة إلى لقب هذه المنظومة»^(٥).

وكذا ابن فهد في لحظ الألفاظ في ذكر مصنفاته: «والألفية المسماة بالتبصرة والتذكرة في علم الحديث»^(٦).

وكذلك المستشرق الألماني كارل بروكلمان (Carl Brockelmann) (ت ١٣٧٥هـ) في تاريخ الأدب العربي في ذكره لمن نظم ابن الصلاح، فقال: «تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، أو المقاصد المهمة، أو ألفية العراقي»^(٧).

وزيادة على ما تقدم، فقد جاء عنوانها في نسخة غازي خسرو بك «كتاب

(١) الجواهر والدرر للسخاوي ٢٧١/١.

(٢) ألفية العراقي (مخطوط عارف حكمت لوحة ٥٧).

(٣) فتح الباقي في شرح ألفية العراقي ٨٥/١.

(٤) المصدر نفسه ٩٣/١. (٥) فتح المغيث، للسخاوي ١٥/١.

(٦) لحظ الألفاظ، لابن فهد ص ٢٣٠. (٧) تاريخ الأدب العربي ٢٠٨/٦.

التبصرة والتذكرة في علوم الحديث»، وقد فُرج من نسخها سنة (٧٩٦هـ) يعني في حياة ناظمها^(١). وكذا هو مثبت في النسختين الجيدتين اللتين توصلت بهما أخيراً.

وإذا تمهّد هذا، فلا يعوّل على ما سواه، فهو إما اختصار كما جاء عند ابن حجر في المعجم المفهرس: «الألفية في نظم العلوم: قرأتها عليه، وقرأت عليه شرحها»^(٢).

وإما بحسب الاسم الذي اشتهرت به فيما بعد، كما جاء عند الرضي الغزي: «ثم أقبل على التصنيف، فنظم علوم الحديث لابن الصلاح المسماة اليوم بالألفية»^(٣).

فهو يقصد المشهورة اليوم بالألفية، وكذا في كشف الظنون حيث ترجم لها في الأول بعنوان (الألفية في علم الحديث)، وقد يكون سبق قلم أو وهماً كما وقع للكتّاني، وقلّده الدكتور زين العابدين بلا فريج، فذكر أن اسمها: «نظم الدرر في علم الأثر»^(٤).

قال الكتّاني في الرسالة المستطرفة: «ونظمه، وزاد عليه الزين العراقي في ألفية تسمى: «نظم الدرر في علم الأثر»، ثم شرحها بشرحين مطوّل ومختصر»^(٥).

لكن في المكتبة العباسية بالبصرة كتاب بعنوان: «شرح نظم الدرر في علم الأثر» للمؤلف العراقي (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين) رقمه [٦٠٥/ ١١٤ب] في (٢٨٠ص) نسخ بتاريخ (٨٥٥هـ) كذا في الفهرس الشامل^(٦).

وعلق معد الفهرس: بأن للسيوطي كتاباً بهذا الاسم، ولكن الأمر يحتاج إلى مراجعة.

(١) انظر: صور المخطوطات ص ٧١. (٢) المعجم المفهرس ص ٤٠١.

(٣) بهجة الناظرين ص ١٩٨.

(٤) الزركشي وكتابه النكت لزين العابدين ص ٥٤.

(٥) الرسالة المستطرفة، للكتّاني ص ٢١٥. (٦) الفهرس الشامل ١٠٢٨/٢ (٦٢٧).

○ ثناء العلماء عليها :

إن العناية البالغة التي لقيتها ألفية العراقي من الحفاظ والفقهاء وغيرهم، تكميلاً، وتنكيتاً، وشرحاً، وتحشية، فهي أكبر دليل على أهميتها العلمية، وقيمتها الأدبية، وعلى إتقان تصنيفها، وإحكام ترصيفها، وهي بهذا غنية عن الثناء والتقريظ، فحسب الناس الاشتغال بإقراءها عن إطرائها، وبشرحها عن مدحها، غير أن العلماء لم يبخلوها حقها من الثناء والاحتفال، وهذه شذرة من أقوالهم:

يقول المقرئزي (ت ٨٤٥هـ): «ونظم علوم الحديث في ألف بيت أخذها عنه الناس، ثم شرحها، فكتب الجماعة منه نسخاً كثيرة سارت في الآفاق»^(١).
ويقول السيوطي (ت ٩١١هـ): «وله من المؤلفات في الفن: الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها»^(٢).

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ): «وبعد؛ فإن ألفية الحديث المسمّاة بالتبصرة والتذكرة للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين... لَمَّا اشتملت على نُقول عجيبة، ومسائل غريبة، وحدود منيعة، وموضوعات بديعة، مع كثرة علمها، ووجازة نظمها...»^(٣).

وقال الشيخ عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ): «ومنهم من نظمه (يعني ابن الصلاح) كالحافظ زين الدين العراقي - جدنا الأعلى من قبل الأم - في ألفيته المشهورة التي هي المرجع في هذا الشأن»^(٤).

وقال الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) - وهو ينصح طلبة العلم ويوجههم - : «وهذا بعد أن يشتغل الطالب بشيء من علم اصطلاح أهل الحديث؛ كمؤلفات ابن الصلاح، والألفية للعراقي وشروحها»^(٥).

(١) درر العقود الفريدة ٢/ ٢٣٦. (٢) طبقات الحفاظ، للسيوطي ص ٥٤١.

(٣) فتح الباقي، لزكريا الأنصاري ١/ ٨٥.

(٤) اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر ١/ ٢٢٠.

(٥) أدب الطلب ومنتهى الأرب للشوكاني ص ١٣٤.

وقال العلامة عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ): «ومن تأليفه الألفية الاصطلاحية الحديثية، وقد سارت بها الركبان في كل مكان وزمان»^(١).

وقال العلامة الشيخ حسن المشاط (ت ١٣٩٩هـ) في كتابه «رفع الأستار»: «وما زالت التصانيف في هذا الفن - يعني المصطلح - تتبع حتى تحولت الدولة إلى ألفية العراقي»^(٢).

أقول: ومع كل ما قيل فيها من ثناء وتقريظ تبقى الألفية بأسلوبها الرفيع ونظمها بل نظامها البديع، مع ما اشتملت عليه من كثرة العلم وصغر الحجم فوق أي ثناء.

ولعمري لهي أجدر بقول القائل: «قام الإجماع على أنها فريدة في فنها، فائقة في حسنها، تطرب بسماعها الثكلان، وتنشط لقراءتها الكسلان، وتعجب الأديب لانطباعها؛ كأن نظمها السكر المذاب أو رشف الشنايا العذاب».

○ عناية العلماء بالألفية:

انتهى العراقي من نظم ألفيته هذه في يوم الخميس ٣ جمادى الآخرة سنة (٧٦٨هـ)، ولعلها من أوائل كتبه، وأول ما كتبه في مصطلح الحديث^(٣)، وعمره ينيف على الأربعين (٤٣)، يعني بعد رسوخ قدمه وتأهله لذلك، وعاش بعد نظمها ما يُقَارِبُ الأربعين سنة، كان الطلاب خلال هذه الفترة يتواردون عليه لأخذها، وقراءتها، وضبط ألفاظها عنه شفاهاً.

وقد وقعت من طلاب السُّنَّة النبوية موقعاً حسناً؛ إذ كان يتعذر عليهم حفظ كتاب ابن الصلاح بكامله، فلخصه لهم في نظم وجيز، وزادهم تحقيقات واستدراكات ليست عند ابن الصلاح أو ذهل عنها.

«لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علماً تراه موضعه»

(١) فهرس الفهارس للكتاني ٨١٦/٢. (٢) رفع الأستار ص ١٧.

(٣) الحافظ العراقي وأثره في السنة لأحمد معبد ٦٦٣/٢.

نبذة عن الألفية

وقد كان لمنزلة الحافظ العراقي أثرٌ كبير في انتشارها؛ فقد انتهت إليه الرئاسة في علم الحديث، وبه تخرّج غالب أهل عصره.

ومن الذين أخذوا عنه الألفية التقي الفاسي المكي (ت ٨٣٢هـ) كما صرّح به في ذيل التقييد: «أخذت عنه الألفية الحديثية، وشرحها بقراءتي»^(١).

وقد كان الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - تلميذ الناظم، وخلفه في علم الحديث - أخذ عنه الألفية، وشرحها، وتباحث معه فيها، يقول ابن حجر: «وبحثت عليه شرحه على منظومته».

وفي المجمع المؤسس: «ونظم علوم الحديث في ألف بيت قرأتها عليه بحثاً، وشرحها قرأته عليه أيضاً»^(٢).

ولذلك كان له مزيد عناية بمنظومة شيخه، يدرسها لطلابه، ويُجيزُ بها لأصحابه، وقد كتب عليها نكتاً عزيزة، ومات ولم يكملها كما سيأتي.

إذاً، فقد بدأ الاهتمام بالألفية من تلاميذ الناظم، وهم كثير، فأشاعوها في دروسهم، ورغبوا في حفظها تلاميذهم، وكان البعض منهم ربما استدرك على الناظم تصحيح بيت، أو تكميل مقصد، أو نحو ذلك، مثلما فعل الشيخ الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد الحلبي المعروف بـ: سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)؛ فقد زاد على الألفية لشيخه الناظم أبياتاً عديدة، نظم فيها ما أهمله شيخه العراقي أو نظّمه، ولكن رأى هو أنه يحتاج إلى تعديل أو تكميل. وقد نقل الكثير من هذه الأبيات الإمام السخاوي في «فتح المغيث».

ومن أجل أن يعرف القارئ أهمية هذا العمل الذي قام به سبط ابن العجمي، وموقعه من الألفية، وأنه بالفعل كانت الحاجة داعية إليه، رأيت أن أتبع هذه الأبيات من «فتح المغيث»، وأضعها هنا مجتمعة أمام نظر المطالع؛ فمنها أن العراقي في (أقسام الحديث) قال:

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَّمُوا السُّنَنَ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ

(٢) المجمع المؤسس ١٨٠/٢.

(١) ذيل التقييد للفاسي ١٢/٣.

وكأنه للضرورة قدم في الذكر الضعيف على الحسن، قال السخاوي:
«ولا يחדش فيه تيسر تأخيره في نظم بعض الآخذين عن الناظم - ومقصوده
سبط ابن العجمي - حيث قال:

عِلْمُ الْحَدِيثِ رَاجِعُ الصُّنُوفِ إِلَى صَحِيحِ حَسَنِ ضَعِيفِ^(١)
وفي شروط اعتضاد المرسل قال أيضاً: «وقد نظم الزائد بعض الآخذين
عن الناظم، فقال:

أَوْ كَانَ قَوْلَ وَاحِدٍ مِنْ صَحْبٍ خَيْرَ الْأَنَامِ عَجَمٍ وَعُرْبٍ
أَوْ كَانَ فَتَوَى جُلًّا أَهْلَ الْعِلْمِ وَشَيْخُنَا أَهْمَلَهُ فِي النَّظْمِ^(٢)
وفيما إذا أبهم أحد الرواة في السند، وأن بعض الأصوليين يسميه
مرسلاً، قال السخاوي: «وقد أشار إليه بعض تلامذة الناظم بقوله:

قُلْتُ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ لَكِنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُجْهَلُ^(٣)
لكن إذا تتبعنا فتح المغيث إلى آخره سنجد التصريح باسم تلميذ الناظم
المبهم ههنا، ففي (معرفة الصحابة) اقتصر العراقي على ستة من المكثرين من
رواية الحديث، وأهمل السابع وهو أبو سعيد الخدري؛ قال السخاوي: «وقد
نظمه البرهان الحلبي فقال:

أَبُو سَعِيدٍ نِسْبَةً لَخُدْرَةٍ سَابِعُهُمْ أَهْمَلٌ فِي الْقَصِيدَةِ^(٤)
وفي (المتفق والمفترق) حينما عرض لتمييز (حماد) إذا أطلقه بعض
التلاميذ، لم يذكر العراقي تبعاً لابن الصلاح هدبة (هداب) بن خالد القيسي،
وأنه إذا أطلق فهو يريد حماد بن سلمة، قال: «وقد نظم البرهان الحلبي
- تلميذ الناظم - فقال:

كَذَا إِذَا أَطْلَقَهُ هَدَّابٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ، فَلَا يُرْتَابُ^(٥)

(٢) المصدر نفسه ٢٥٨/١.

(٤) المصدر نفسه ٤٣/٤.

(١) فتح المغيث ٢٣/١.

(٣) المصدر نفسه ٢٦٨/١.

(٥) المصدر نفسه ٣٠٦/٤.

وفي «تاريخ الرواة والوفيات» صرح به أيضاً في مواضع منها عند قول العراقي:

وفي الصُّحَابِ سِتَّةٌ قَدْ عُمِّرُوا كَذَاكَ فِي الْمُعَمَّرِينَ ذَكِّرُوا
قال: «بل نظمهم البرهان الحلبي في بيت، فقال:

مُنْتَجِعٌ وَنَافِعٌ مَعَ عَاصِمٍ وَسَعْدٌ لَجَلَاكِ مَعَ ابْنِ حَاتِمٍ^(١)
وفي وفاة البخاري عند قول العراقي:

ثم البخاري ليلة الفطر لَدَى ست وخمسين بَخْرَتُنْكَ رَدَى
قال: «وقد نظم البرهان الحلبي وفاته، فقال:

ثم البخاري يوم عيد الفطر سنة خمسين وست فادري^(٢)
وفي وفاة ابن ماجه التي لم يتعرض لها الناظم، قال: «وقد نظمه
البرهان الحلبي، فقال:

قُلْتُ: وَمَاتَ الْحَافِظُ ابْنُ مَاجَةٍ مِنْ قَبْلِ حَبْرٍ تَرْمِذٍ بِسِتَّةٍ^(٣)
وفي طبقات الرواة يقف الشارح عند توجيه قول العراقي:

وللرواة طبقات تعرفُ بالسن والأخذ، وكم مصنف^(٤)

مستشكلاً رفع (مصنف) بعد (كم) الخبرية الجارة، ثم يقول: وقد عزا
البرهان الحلبي لخط الناظم ما لا يحتاج معه إلى مزيد تكلف؛ فقال:

وللرواة طبقات فاعرفِ بالسن والأخذ، وكم مصنف

فتبين لنا أن ما كان يسميه السخاوي (بعض الآخذين عن الناظم) إنما
يقصد به البرهان الحلبي المعروف بـ «سبط ابن العجمي»، وتقدم ذكره في
تلاميذ الناظم^(٥).

(٢) المصدر نفسه ٤/٤٢٠.

(١) فتح المغيث ٤/٤١١.

(٤) المصدر نفسه ٤/٥٠٥.

(٣) المصدر نفسه ٤/٤٢٥.

(٥) في الطبعة السابقة كنت أبدت احتمال أن يكون أحد تلاميذ السخاوي هو الذي أكمل
الكتاب فكان يصرح باسم البرهان الحلبي؛ وذلك استناداً إلى ما جاء في فتح المغيث =

وقد نقل عن سبط ابن العجمي أيضاً البرهان البقاعي في مواضع؛ منها في صفة رواية الحديث، فذكر أن سبط ابن العجمي كَمَّلَ مسألة أهملها الناظم^(١)، فقال:

وصوب الشيخ لقول الأكثر وهو الصواب، ليس فيه نمطري^(٢)

فهذه عشرة أبيات التقطناها التقاطاً سريعاً من الشرح المذكور، وهي عبارة عن نماذج توضح قيمة زيادات وتكميلات سبط ابن العجمي وتجلي أهمية العمل الذي قام به، وأنه كان عملاً مجدياً للغاية، لأنه يقيد ما أهمله، ويُنَبِّهُ على ما ذهل عنه، ولذا أصبح رافداً مهماً للشرح والدارسين بعده كما رأينا عند السخاوي والبقاعي فيما سبق.

ولم يفت السخاوي في ترجمته من «الضوء اللامع» أن ينص على أهمية هذه الزيادات ويشيد بها، فقال - وهو يعدد تصانيفه -: «... واليسير على ألفية العراقي وشرحها، بل زاد في المتن أبياتاً غير مستغنى عنها»^(٣).

ومن هنا غدا البحث عن نسخة ابن العجمي شيئاً مهماً، فالغالب أنه دون تعليقاته، وما نظمه من تتمات على نسخته من الألفية.

= ٤/٤١١ (من طبعة الشيخ علي حسين علي)، تحت عنوان: [تصريح عن نسبة الكتاب] «واعلم جميع هذا الكتاب وهو المسمى بفتح المغيث بشرح ألفية الحديث من تألّفي إلا من المتفق والمفترق...» إلى آخره، ثم علقت تحت في الهامش بأن «الكلام في هذه المسألة يحتاج مزيد تأمل ومراجعة للأصول المخطوطة؛ لانعدام الوثوق بالمطبوع». وقد يسر الله تعالى بعد ذلك الرجوع إلى الأصل المخطوط من فتح المغيث الذي نقل منه المحقق - وهو نسخة السلیمانية ولها صورة في الجامعة الإسلامية برقم (٣٣٦) - فظهر أن المحقق الفاضل لم يحسن القراءة؛ فلم يحسن الفهم والاستنباط؛ وصواب العبارة كما هي في المخطوط: «الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، قرأ علي جميع هذا الكتاب وهو المسمى...» إلخ، وهو - كما ترى - ليس فيه أي إشارة إلى نسبة الكتاب ألبتة. فغفر الله للمحقق وعفا عنه!!

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح ص ٣٩١.

(٢) النكت الوفية للبقاعي ت: جمعان الزهراني ص ٢٣، وفتح المغيث ٣/١٠٨.

(٣) الضوء اللامع للسخاوي ١/١٤١.

وفي مكتبة أوقاف حلب نسخة من الألفية برقم (٢١٦٣) ضمن مجموع، كتبت سنة (٨٣٠هـ)، فالغالب أن تكون هي التي علّق عليها ابن العجمي، وهناك نسخة ثانية حلبية، مكتوبة سنة (٨٤١هـ)، بخط محمد بن محمد العراقي عن نسخة المؤلف، وهي محفوظة في تشستريتي بإيرلندا برقم (٤٥٥٩)^(١).

وكما اعتنى العلماء بضبطها والتعليق عليها يكملون مقاصدها، ويُقيدون شواردها، كذلك اعتنى الطلبة بحفظها ودرسها، وأصبح الذي يحفظها يستحق التنويه، فيذكر المقرئ مَنوّهًا بالعلامة الشيخ محمد بن محمد تاج الدين الغرابيلي (ت ٨٣٥هـ): «وحفظ الكافية في النحو لابن الحاجب، وألفية العراقي في علوم الحديث»^(٢).

وهذا مثال واحد للذين اعتنوا بحفظها من أمثلة كثيرة يجدها الباحث مثورة في كتب التراجم والفهارس وغيرها.

○ شروحها^(٣):

بقي علينا أن نذكر الشروح والتعليق التي وضعت عليها، والجهود التي صرفها العلماء في الاهتمام بها شرحاً وتعليقاً وتنكيلاً من عصر المؤلف إلى وقتنا الحاضر على وجه الاختصار^(٤)، وذلك فيما يلي:

١ - **الشرح الكبير**، للعراقي نفسه، وقد أحال عليه في مواضع متعددة من شرحه المختصر^(٥).

(١) فهرس تشستريتي، آربري ٨٥٤/٢.

(٢) عقود الدرر المفيدة، للمقرئ ٣٧٦/٣.

(٣) يراجع: كشف الظنون ١٥٦/١ والرسالة المستطرفة للكتاني ص ٢١٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٨/٦، وجامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي ٢٦١/١.

(٤) ومن أراد التوسع والمزيد، فليرجع إلى كتاب: الحافظ العراقي وأثره في السنة للشيخ الفاضل أحمد معبد عبد الكريم (٢/٦٦٣ - ٣/٩٤٧)، فقد أفاد وأجاد، وبلغ الغاية من المراد.

(٥) شرح التبصرة ص ٣.

وقد وصل فيه إلى قسم الضعيف، كما صرح به البقاعي^(١).

٢ - شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي أيضاً.

وهو مطبوع في فاس قديماً، ولكنه مختصر يوضح الأبيات وبعض الأشياء المهمة، وأخطأ حاجي خليفة، وإسماعيل باشا البغدادي، فسمياه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»^(٢)، وبهذا الاسم طبعه محمود ربيع في مكتبة السنّة بالقاهرة.

٣ - شرح الحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد ابن الناظم عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦هـ)^(٣).

أفاد السخاوي بأنه: «شرح أبياتاً من ألفية والده».

٤ - حاشية الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الحلبي الشافعي المعروف بـ: سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)^(٤).

ذكر السخاوي في سياق كتبه: «... وَالْيَسِيرَ عَلَى أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ وَشَرَحَهَا، بَلْ زَادَ فِي الْمَتْنِ أَبْيَاتاً غَيْرَ مُسْتَغْنَى عَنْهَا»^(٥).

يقصد أنه كتب شيئاً يسيراً؛ غير أن هذه العبارة تحرفت عند بعضهم، فصارت: «التيسير على الألفية وشرحها»^(٦).

وقد تجوز الكتاني، فوصفه بـ: «شرح ألفية شيخه العراقي»^(٧).

وهذه الحاشية موجودة مخطوطة.

٥ - مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية، للإمام شمس الدين محمد بن عمّار القاهري المالكي (ت ٨٤٤هـ)^(٨).

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية ص ١٤٦.

(٢) كشف الظنون ١/١٥٦، وهدية العارفين ١/٥٦٧.

(٣) الضوء اللامع ١/٣٤٣.

(٤) إعلام النبلاء لطباخ ٥/٢٠٥، والأعلام للزركلي ١/٦٥.

(٥) الضوء اللامع ١/١٤١.

(٦) فتح المغيث ٥/٥٠٥.

(٧) فهرس الفهارس ١/٢٢٢.

(٨) معجم المؤلفين ٣/٥٥٦.

نبذة عن الألفية

وقد ذكر هذا الشرح السخاوي، فقال: «واختصر شرح ألفية العراقي للمؤلف» - يعني شرح العراقي نفسه - كما ذكره الشوكاني أيضاً^(١).

وشرحه هذا مخطوط في الأزهر برقم (٣٢١٧٢٣).

٦ - **النكت على شرح ألفية العراقي**، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

أحال عليه في بعض إجازاته^(٢)، وعزاه له السيوطي، وقال: شرع فيه ولم يتمه^(٣).

ولم يرَ منه السخاوي غير ورقتين، قال: «والتقط بعض جماعته من تقريره شيئاً ما كمل»^(٤).

وفي نكت البقاعي مادة وافرة أخذها عن ابن حجر.

٧ - **شرح ألفية العراقي**، لإسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة الكناني (ت ٨٦١هـ).

نسبه له السخاوي، وحاجي خليفة، والزركلي^(٥).

٨ - **مختصر شرح الألفية**، لقاضي القضاة أحمد بن إبراهيم بن نصر الله العسقلاني الحنبلي (ت ٨٧٦هـ)^(٦).

عزاه له السيوطي^(٧).

٩ - **حاشية على شرح الألفية للعراقي**، للإمام زين الدين قاسم بن قطلوبغا المصري الحنفي (ت ٨٧٩هـ)^(٨).

(١) الضوء اللامع للسخاوي ٢٣٤/٨، وفتح المغيث له ٥٢٣/٤، والبدر الطالع ٢٣٢/٢.

(٢) كتاب الحافظ العراقي وأثره في السنة لأحمد معبد ٩٣٨/٣.

(٣) نظم العقيان ص ٤٩.

(٤) كتاب ابن حجر مصنفاته ودراسة موارده في الإصابة لشاكر محمود عبد المنعم ١٨٣/١.

(٥) الضوء اللامع ٢٨٤/٢، وكشف الظنون ١٥٦/١، والأعلام للزركلي ٢٠٨/١.

(٦) المنجم في المعجم للسيوطي ص ٤٦، والضوء اللامع ٢٠٥/١، والأعلام ٨٨/١.

(٧) نظم العقيان ص ٣٢.

(٨) كشف الظنون ١٥٦/١، وفهرس الفهارس ٩٧٢/٢.

ومنها نسخة بخط المؤلف في دار الكتب المصرية في مجموع برقم (٧٩٨ طلعت) (٣٨ - ٦٩)^(١).

١٠ - **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، للبرهان إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي (ت ٨٨٥هـ)^(٢).

وقد حُقق في أربع رسائل علمية مقدمة إلى قسم علوم الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، تبتدئ من أوله وتنتهي بآخر «غريب ألفاظ الحديث»^(٣).

١١ - **حاشية على ألفية العراقي**، للشيخ العلامة محب الدين محمد بن خليل بن محمد البصريي الدمشقي الشافعي (ت ٨٨٩هـ) تقريباً^(٤).
نسبها إليه السخاوي^(٥).

١٢ - **مختصر شرح الألفية للعراقي**، للعلامة زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الصالحي الحنفي (ت ٨٩٣هـ)^(٦).
ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية (٤٠٢)^(٧).

١٣ - **صعود المراقي في شرح ألفية العراقي**، لقطب الدين محمد بن محمد الخيضري الدمشقي الشافعي (ت ٨٩٤هـ)^(٨).

١٤ - **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ).

وهو أحسن الشروح وأوسعها، وأكثرها انتشاراً بين الدارسين.

- (١) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢١٣.
- (٢) الضوء اللامع ١/١٠١، والأعلام ١/٥٦، وفهرس الفهارس ٢/٦٢٠.
- (٣) المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف ١/١١٠.
- (٤) الضوء اللامع ٧/٢٣٧، والأعلام للزركلي ٦/١١٧.
- (٥) الضوء اللامع ٧/٢٣٧.
- (٦) كشف الظنون ١/١٥٦.
- (٧) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢٤٦.
- (٨) الضوء اللامع ٩/١٢٠، وإيضاح المكنون ٢/٦٧، والأعلام ٧/٥٢.

نبذة عن ألفية

يقول الكتاني في الرسالة المستطرفة: «وهو أفضل شروحها، لا ترى - كما قال هو فيه - له نظيراً في الإتيان والجمع، مع التلخيص والتحقيق»^(١). وهو مطبوع متداول^(٢).

١٥ - النكت على الألفية وشرحها للناظم، تأليف السخاوي أيضاً، وقد أحال عليها في «فتح المغيث»^(٣).

١٦ - شرح ألفية العراقي، للعلامة المحدث أبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن المبرّد (ت ٩٠٩هـ)^(٤).

١٧ - قطر الدرر في شرح ألفية العراقي في علم الأثر، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ).

وهو شرح مختصر، مطبوع بعنوان: «شرح ألفية العراقي - أو شرح التبصرة المسماة بالتذكرة في علوم الحديث»، بتحقيق: عبد الله الدرويش^(٥).

١٨ - شرح ألفية العراقي، للعلامة شمس الدين محمد بن قاسم بن محمد الغزي المعروف بابن الغرابيلي (ت ٩١٨هـ)^(٦).

ومنه نسخة في الأسكوريال برقم (١٤٩٤) في ٢١٦ ورقة^(٧).

١٩ - فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري المصري الشافعي (ت ٩٢٦هـ).

وقد طبع قديماً بفاس مع شرح الناظم، ثم طبع حديثاً بتحقيق: حافظ

(١) الرسالة المستطرفة ص ٢١٥.

(٢) وقد صدر عن دار المنهاج في طبعة علمية بتحقيق الشيخ د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، والشيخ د. محمد بن عبد الله الفهيد في ٥ مج مع الفهارس.

(٣) فتح المغيث ١/٤١، ٧١، ٩٦، وراجع: الضوء اللامع ٨/١٦.

(٤) فهرس الكتب لابن عبد الهادي ص ٢٠ (٥٦)، والسحب الوابلة لابن حميد ٣/١١٦٨.

(٥) نشر مكتبة الفارابي، دمشق ١٤١٨هـ.

(٦) الضوء اللامع للسخاوي ٨/٢٨٦، والأعلام للزركلي ٧/٥.

(٧) جامع الشروح والحواشي للحبشي ١/٢٦١.

ثناء الله الزاهدي، نشرته دار ابن حزم^(١).

ولأن هذا الشرح كان هو المتداول في التدريس، والمنتشر عند الطلاب، فقد وضعت عليه عدة حواشٍ؛ منها:

أ - فتح اللطيف على قسم الضعيف، لشيخ المالكية أبي الإرشاد علي بن محمد المجدولي المالكي (من علماء القرن الحادي عشر أو الثاني). وهو بحث على شرح زكريا الأنصاري في قسم الضعيف، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر برقم (٢٠٠٦٤١)، وقد اطلعت عليه، وله نسخة ثانية بدار الكتب المصرية^(٢).

ب - حاشية الشيخ منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطوخي المصري الشافعي، إمام الجامع الأزهر (ت ١٠٩٠هـ)^(٣). وهي مخطوطة في الأزهرية (٢٨٧)، وفي الجامعة الإسلامية مصورة منها (٢٥٩)، ولها نسخة ثانية في عارف حكمت بالمدينة النبوية.

ج - حاشية للشيخ علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (ت ١١٨٩هـ)^(٤). ومنها عدة نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية^(٥).

د - حاشية على شرح الألفية لشيخ الإسلام زكريا، للشيخ العلامة عطية الله بن عطية الأجهوري المصري الشافعي (ت ١١٩٤هـ)^(٦). وقد عزاها إليه ابن عابدين في «عقود اللآلي»^(٧).

هـ - أقوم المراقي على شرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري، وهي حاشية للشيخ القاضي محمد بن إدريس القادري الفاسي (ت ١٣٥٠هـ)^(٨).

(١) ثم صدر بعد ذلك عن دار الكتب العلمية سنة ١٤٢٢هـ بتحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل في ٢ مج.

(٢) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢٦٧.

(٣) خلاصة الأثر ٤/٤٢٣، ومختصر نشر النور والزهر ٢/٣٩٤.

(٤) سلك الدرر ٣/٢٠٦، والأعلام ٤/٢٦٠، ومعجم المؤلفين ٢/٨٤٠٢.

(٥) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢١٣.

(٦) سلك الدرر للمرادي ٣/٢٦٥، والأعلام للزركلي ٤/٢٣٨.

(٧) عقود اللآلي ص ٦٢. (٨) سل النصال لابن سودة ص ٦٢.

نبذة عن المؤلفين

٢٠ - شرح ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن إبراهيم التتائي المصري (ت ٩٤٢هـ)^(١).

٢١ - شرح ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن علي بن طولون الحنفي الدمشقي (ت ٩٥٣هـ)^(٢).

قال المؤلف: «لخصت شرحها للسخاوي، وربما زدت فيه»^(٣).

٢٢ - شرح ألفية العراقي في الحديث، للعلامة إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي (ت ٩٥٦هـ)^(٤).

وقد نسب له حاجي خليفة، وإسماعيل باشا^(٥). ومنه مخطوط في مكتبة جارية يهودا [٣٩٤٣ ٥٤٠].

٢٣ - مختصر شرح الألفية، للشيخ العلامة محمد أمين بن محمود البخاري الحنفي المعروف ب: أمير بادشاه (ت ٩٨٩هـ)^(٦).

وهو مخطوط في تركيا؛ مكتبة قاضي عسكر محمد مراد برقم (٣٢٩).

٢٤ - ذيل لألفية العراقي في الوفيات، لأبي العباس أحمد بن علي البوسعيدي الصنهاجي الهشتوكي (١٠٤٦هـ).

(١) نيل الابتهاج للتبكي ٢/٢٧٩، وشجرة النور ص ٢٧٢.

(٢) الأعلام للزركلي ٦/٢٩١.

(٣) الفلك المشحون له ص ١١٣ (٤٢٤).

(٤) شذرات الذهب ١٠/٤٤٤، ومعجم المؤلفين ١/٥٥.

(٥) كشف الظنون ١/١٥٦، وهدية العارفين ١/٢٧.

وقد شكك الشيخ الدكتور أحمد معبد في كتابه: الحافظ العراقي وأثره في السنة ٩٣٧/٣، في نسبة هذا الشرح إليه، ورجح أن مقصود صاحب كشف الظنون هو سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، غير أنه وهم فأرخ وفاته سنة (٩٥٦هـ)، وعدّ هذا في جملة أوهامه، وليس ما قاله بصواب؛ لأن هذا عالم آخر فقيه حنفي استوطن قسطنطينية وبها توفي، وله ترجمة في الشقائق النعمانية، وشذرات الذهب وغيرهما، وسبط ابن العجمي شافعي توفي قبله بكثير، فينتبه لهذا.

(٦) كشف الظنون ١/١٥٦.

كأنه نظم ذيل به (تاريخ الرواة والوفيات) من ألفية العراقي، وقد نسب له الزركلي^(١).

٢٥ - شرح الشيخ العلامة المحدث برهان الدين إبراهيم بن مرعي بن عطية الشبرخيتي المالكي (ت ١١٠٦هـ).

وقد نسب له إسماعيل باشا، وابن ظافر الأزهري، وكحالة^(٢).

٢٦ - هدية المغيث الباقي إلى موارد ألفية اصطلاح الحديث للعراقي، للشيخ المحدث شهاب الدين أحمد بن محمد الهشتوكي، المعروف بأحزي (ت ١١٢٧هـ)^(٣).

٢٧ - نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف، للعلامة أحمد بن عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري (ت ١١٩٢هـ).

وهو شرح لأربعة أبيات من الألفية، متضمنة لقسم الضعيف، ومنه عدة نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية، عزاه إليه الكتاني، والزركلي^(٤).

٢٨ - شرح ألفية العراقي في الحديث، للعلامة يحيى بن محمد الحلبي المعروف بالمسالخي (ت ١٢٢٩هـ)^(٥).

٢٩ - تحفة الباقي على ألفية العراقي، للشيخ أبي سعيد محمد بن حسين بن عبد الستار الإسرائيلي الهزاروي (ت بعد ١٣٠٠هـ).

وهي عبارة عن تعليقات على الألفية، لخصها من بعض الشراح، وزاد عليها، وقد طبعت في مطبعة الفاروقي في دلهي بالهند.

(١) الأعلام للزركلي ١/ ١٨١، وكتابي معجم مصنفات الأندلسيين والمغاربة في الحديث والسيرة (ذيل).

(٢) إيضاح المكنون للبغدادي ١/ ١٢١، واليواقيت الثمينة للأزهري ١/ ٨٨، ومعجم المؤلفين ١/ ٧٢.

(٣) سوس العالمة للمختار السوسي ص ١٨٨، وكتابي معجم مصنفات الأندلسيين والمغاربة في الحديث والسيرة (هدية).

(٤) فهرس الفهارس ١/ ٤٠٤، والأعلام للزركلي ١/ ١٦٤.

(٥) إعلام النبلاء للطباخ ٧/ ١٨٤، والأعلام للزركلي ٨/ ١٧٠.

نبذة عن ألفية

٣٠ - شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، للعلامة عبد الله بن أبيه الديماني الشنقيطي (ت ١٣٢٨هـ) ^(١).

وإن جعله بعضهم من شروح ألفية السيرة للعراقي ^(٢).

٣١ - القول الراقي على ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن إدريس القادري الفاسي (١٣٥٠هـ) ^(٣).

وهو صاحب الحاشية على شرح زكريا التي تقدم ذكرها.

٣٢ - الجواهر الزكية في مصطلح حديث خير البرية، وهو شرح على ألفية العراقي، للشيخ المحدث عبد الرحمن بن محمد بن قاسم البوصيري الملقب بالأخضري (ت ١٣٥٤هـ) ^(٤).

٣٣ - معراج الراقي إلى شرح ألفية العراقي، لشيخ الجماعة برباط الفتح العلامة محمد المكي بن علي البطاوري (ت ١٣٥٥هـ) ^(٥).

وهو شرح غير كامل يقف عند «زيادة الثقات».

ومنه نسختان بالخزانة العامة بالرباط، وقد حقق في رسالة لنيل شهادة الدراسات العليا بالمغرب في جامعة محمد الأول بمدينة وجدة ^(٦).

٣٤ - حلية التراقي بختم ألفية العراقي، للشيخ العلامة المحدث محمد المدني بن الغازي بن الحُسنِي (ت ١٣٧٨هـ) ^(٧). وهو ختم قيده عليها عند ختم تدريسها.

٣٥ - شرح ألفية العراقي في المصطلح، للشيخ العلامة المحدث

(١) معجم المؤلفين الشناقطة ص ٨٥، وكتابي معجم مصنفات الأندلسيين والمغاربة في الحديث والسيرة (شرح).

(٢) جامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي ٢٦٥/١.

(٣) سل النصال لابن سودة ص ٦٢. (٤) أعلام ليبيا للطاهر الزاوي ص ٢٠٤.

(٥) التأليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين للجراي ص ٢٥٣.

(٦) المعجم المصنف لخير يوسف ٧٧/١.

(٧) إتحاف الإخوان الراغبين لابن الحاج ص ٣٢١.

محمد بن أبي مدين الديماني الشمشوي الشنقيطي (ت ١٣٢٢ - ١٣٩٦ هـ)^(١).
وهو مخطوط مصور متداول.

٣٦ - تعليق على ألفية العراقي - لم يكمل، للعلامة أحمد ولد المرابط الموريتاني^(٢).

وبعد، فهذا ما انتهى إليه تتبعي لشروح ألفية العراقي وحواشيها، وقد قاربت الأربعين عملاً ما بين شرح، وحاشية، وتذييل، وتنكيت فضلاً عن المنظومات التي جاءت بعدها، واعتمدت عليها، أو اقتبست منها - وسيأتي ذكرها قريباً - مما يعكس قيمة هذه المنظومة العلمية، ويدل على مدى اشتغال الحفاظ والمحدثين بها من وقت نظمها إلى الآن، ويؤكد - في الوقت نفسه - أصالتها بين المنظومات في المصطلح لا يزيدا امتداد الزمان إلا تطاولاً وشموخاً، وثباتاً ورسوخاً.

تنبيهات:

ولعل من المناسب بعد سرد ما وقفت عليه من شروح ألفية العراقي أن أنبه على بعض الشروح التي ربما يخطئ بعض الباحثين، أو المفهرسين، فيجعلها شرحاً على ألفية المصطلح للعراقي، وإنما هي في الحقيقة موضوعة على ألفيته في السيرة، أو موضوعة على كتاب آخر لا علاقة له بالألفية؛ لئلا يظن ظان أنني لم أذكرها ضمن القائمة السابقة جهلاً بها، أو غفلة عنها، وهي كالتالي:

١ - شرح ألفية العراقي، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي الشافعي (١٠٣١ هـ).

ذكره عبد اللطيف الهميم، وماهر فحل في مقدمة تحقيق شرح زكريا الأنصاري على أنه شرح لألفية المصطلح^(٣).

(١) السلفية وأعلامها في موريتانيا ص ٣١٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٨٠.

(٣) فتح الباقي ١/ ٣٢.

نبذة عن ألفية

ولكن هذا لا يعرف، ولم أر من نسب له من المؤرخين، وإنما الثابت أنه شرح ألفية العراقي في السيرة بشرحين: كبير يسمى: الفتوحات السبحانية، وشرح آخر أصغر منه سماه: العجالة السنية^(١)، كما عند الكتاني وغيره^(٢).

٢ - حاشية الشيخ العلامة سلطان بن أحمد المزاحي المصري الشافعي (ت ١٠٧٥هـ).

ذكرها الأستاذ عبد الله الحبشي بأنها حاشية على فتح الباقي لذكريا الأنصاري^(٣).

ولكن الذي في خلاصة الأثر، وهدية العارفين وغيرهما: «حاشية على شرح المنهج للقاضي زكريا في الفقه الشافعي»^(٤). وأعتقد أن هذا هو الصواب.

٣ - شرح أبي الإرشاد علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).

ذكره ضمن شروح ألفية المصطلح الشيخ عبد الكريم الخضير، والشيخ محمد الفهيد في مقدمة تحقيق «فتح المغيث»، وقالوا: «يسمى فتح الباقي، ويقع في مجلدين»^(٥)، وأحالا على الكتاني، وعمر كحالة؛ فأما نص الكتاني، فلا يؤدي ذلك؛ فإنه قال: «وله شرح على ألفية العراقي في السير»^(٦).

ومثله عند المحبي في خلاصة الأثر، والزركلي في الأعلام^(٧)، وهو الصحيح، ومنه عدة نسخ مخطوطة.

(١) حُقق الشرح الكبير في رسائل شهادة دراسات عليا بجامعة ابن زهر - أكادير، والشرح الصغير طبع في الرياض سنة ١٣٨٩هـ، ويخلط بعض الباحثين، فيظنهما شرحاً واحداً، كما وقع لعبد الله الحبشي في جامع الشروح والحواشي ١/٢٦٥.

(٢) فهرس الفهارس ٢/٥٦٢، والأعلام للزركلي ٦/٢٠٤، ومعجم المؤلفين ٢/١٤٤.

(٣) جامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي ١/٢٦٣، وهو يحيل على تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/٥٨٠.

(٤) خلاصة الأثر ٢/٢١٠، وهدية العارفين ١/٣٣٤، والأعلام للزركلي ٣/١٠٨.

(٥) فتح المغيث للسخاوي ١/١٥٧. (٦) فهرس الفهارس ٢/٧٨٣.

(٧) خلاصة الأثر ٣/١٥٨، والأعلام ٥/١٣.

وأما كحالة فجاء عنده هكذا: «شرح ألفية الوافي (كذا) في مصطلح الحديث في مجلدين سماه: فتح الباقي»^(١). وهو تابع لإسماعيل باشا الذي نسب للأجهوري: «شرح ألفية العراقي في الحديث»^(٢)؛ ثم جاء كحالة، فزاد الطين بلة بأن سماه: «فتح الباقي»، وقد تقدم أن شرح الأنصاري هو المسمى بذلك.

٤ - شرح العلامة محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي (ت ١٢٢٧هـ).

ذكره محققا فتح الباقي على أنه شرح لألفية المصطلح العراقي^(٣)، بيد أن الصواب أنه شرح على ألفية السيرة للعراقي كما ذكره تلميذه الكوهن في فهرسته، والزركلي وغيرهما^(٤).

○ المنظومات التي لها صلة بألفية العراقي :

جاء بعد الحافظ العراقي من نظم في فن مصطلح الحديث، وأدلى بدلوه فيه، وظهرت منظومات عدة متفاوتة في الجودة والقوة، مختلفة في الطول والقصر، بناءً على تباين مقاصد ناظميها، وتفاوت منازلهم في العلم، والذي يهمنا من ذلك المنظومات التي لها تعلق بألفية العراقي؛ إما عن طريق الاستمداد منها، أو معارضتها، أو الجمع بينها وبين غيرها، أو اختصارها؛ من أجل توضيح الأثر البالغ الذي أحدثته ألفية العراقي في المنظومات التالية لها، وما كان لها من الصدى الواسع الذي ظل يتردد عبر القرون، وسنعرض لذلك فيما يلي:

١ - روضة الإعلام لابن مرزوق الحفيد:

وقد سبق الكلام عليها، وأن ابن مرزوق الحفيد - وهو تلميذ الناظم - جمع فيها بين ألفية ابن ليون التجيبي، وألفية العراقي في (١٧٠٠) بيت.

(١) معجم المؤلفين ٥١٠/٢. (٢) هدية العارفين ٧٥٨/١.

(٣) فتح الباقي لزكريا الأنصاري ت: عبد اللطيف الهميم وصاحبه ٣٢/١.

(٤) إمداد ذوي الاستعداد للكوهن ص ١٠، والأعلام ١٧٨/٦.

قال في أولها :

الحمد لله على عظمى النعم
بين للناس الذي قد أنزلا
فليس من سواهما سبيل
هما اللذان لا يضل من تبع
إلى أن قال :

وبعد فالعبد الحقير المرموق
يقول مما قد قضى الله القدير
أنني قرأت مع سادات علي
نظام شيخنا العراقي الزيني
ثم يقول :

فذاك ما جرأني على نظام
بزين زين الدين قد تزيّنا
يكون رابع قواعد التمام
واللين من ابن ليون أتقنا^(١)

وهكذا يسير ابن مرزوق في نظمه غير بعيد عن ألفية العراقي؛ فهو يذكر أنه قرأها مع سادات من أهل الفن، ثم يشير إلى أن نظمه اكتسب زينة من نظم شيخه زين الدين العراقي...

وقد سبق القول أيضاً أنه لخص من «الروضة» منظومة سماها «الحديقة»، ولم تخل هي بدورها من إحياءات ألفية العراقي؛ فمن ذلك ما ذكر في آخرها بأنها وإن لم يتيسر نظمها في المدينة النبوية، ولا كتبت لها هاتيك المزية مثل الألفية لشيخه، فإنها في الحقيقة متممة إليها، وأخذة من علمها :

فكملت والحمد لله على
في فاتح الثاني مع العشرين
إن لم تكن بطيبة قد نُظِمَتْ
ما من من إنعامه وخولا
بعد ثمان مائة يقينا
فإنها لعلمها قد انتمت^(٢)

(١) روضة الإعلام لابن مرزوق (ق/أ - ب). (٢) الحديقة لابن مرزوق (ق/٦٦ - ب).

٢ - ألفية السيوطي:

وقد انبرى الحافظ السيوطي لألفية العراقي، فنظم مضمناها مرة ثانية، وزاد عليها أشياء ومسائل من النخبة وشرحها لابن حجر في ألفية سماها «نظم الدرر في علم الأثر»، وحذف منها جلّ الأمثلة، وأصحاب الأقوال، وبعض التعاريف، ومما قال في مقدمتها:

وهذه ألفية تحكي الدرر منظومة ضمنتها علم الأثر
فائقة ألفية العراقي في الجمع والإيجاز واتساق
والله يجري سابغ الإحسان لي وله ولذوي الإيمان^(١)

ومثلما أثنى على ألفيته في مقدمتها، لم يغفل أن يمدحها في نهايتها، ويوصي الطلاب بالاعتناء بها، بل تقديمها على غيرها، فقال:

نظمٌ بديع الوصف سهل حلؤ ليس به تعقد أو حشو
فأعز بها بالحفظ والتفهم وخصّها بالفضل والتقديم^(٢)

ورغم ذلك كله لم ينجح السيوطي في إغراء الطلاب بألفيته وحفظها، ولم تستطع اختراق حلق الدرس، ومجالس المذاكرة، ولم تلق من العناية والاحتفال مثل ألفية العراقي، وإن كان قد اعتنى بشرحها جماعة من العلماء؛ منهم الناظم نفسه، ولعل من أشهرهم الشيخ محفوظ بن عبد الله الترمسي (ت بعد ١٣٥٢هـ) في «منهج ذوي النظر».

وقد كان من الجائز أن يتحول الاهتمام، وتوجه الأنظار كلية إلى ألفية السيوطي لجملة أسباب لا تخفى، فالعادة أن يؤثر الناس الجديد على القديم، مثلما وقع لألفية ابن معطي مع الخلاصة لابن مالك، ولكن الذي حصل على العكس؛ فلم يزل الناس متشبثين بألفية العراقي، خائضين في مجالها، متمسكين بأذيالها، متعلقين بشخصها ومثالها، والأعمال بالنيات، والله أعلم بالخفيات.

(١) ألفية السيوطي ص ٣.

(٢) المصدر نفسه ص ١٤٦.

٣ - طلعة الأنوار للعلوي:

ومن المنظومات التي ارتبطت بألفية العراقي - بعد ألفية السيوطي - منظومة «طلعة الأنوار في علم آثار النبي المختار»، للشيخ الإمام عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (١٢٣٠هـ)^(١) قام بتلخيصها من الألفية في ما يزيد على ثلاثمائة بيت لما رأى الهمم ضعفت عن حفظها.

ومما جاء في مقدمتها بعد الحمدة:

وبعد فالله يعين من نوى	نشرأ لما في وقته قد انطوى
من كل فن تجتنى ثماره	مطرداً في شرعنا أنهاره
لا سيما إن كان ذا علم الأثر	إذ دونه يقصر في الفقه النظر
وأهله فيه لهم يرى اصطلاح	مشترط مرتبط به النجاح
نظم فيه رجز العراقي	مُشيد البناء والمراقي
لكنه تقاصرت عنه الهمم	والعجز غير حاشم به ألم
فأسأل الإله نظم مختصر	يناسب المقام خال من كدر ^(٢)

وهي منظومة جيدة السبك، جامعة لمهمات المصطلح، وقد انتشرت، وتداولها الطلبة، ولها عدة شروح؛ كشرح ناظمها الذي سماه: «هدى الأبرار على طلعة الأنوار»، وقد طبع.

وشرح العلامة الفقيه الشيخ حسن بن محمد المشاط المكي (١٣٩١هـ) المسمى: «رفع الأستار عن محيا مخدرات طلعة الأنوار»^(٣).

٤ - منظومة الطالب ابن الحاج الفاسي:

وهي منظومة في مصطلح الحديث، للشيخ القاضي العلامة محمد الطالب بن حمدون بن الحاج السلمي الفاسي (ت ١٢٧٣هـ)^(٤).

(١) الوسيط في أدباء شنقيط ص ٣٧.

(٢) رفع الأستار للشيخ المشاط ص ١٣ - ١٩.

(٣) طبع عدة طبعات، منها طبعة مطبعة النهضة العربية بمكة سنة ١٣٨٧هـ.

(٤) الشرب المحضر للكتاني ص ٧٩.

ذكر أنه حاذى بها ألفية العراقي، ولم يتوفر لدي من المعلومات غير ما ذكرت^(١).

٥ - الفتح الرباني للهاشمي:

ومن المنظومات التي اعتمدت أخيراً على ألفية العراقي: منظومة «الفتح الرباني» للشيخ العلامة المحدث عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي (ت ١٣٩٤هـ) التي جمع فيها بين ألفية العراقي، وألفية السيوطي، ومنظومة قصب السكر للصنعاني، ثم قام بشرحها في كتاب سماه: «ظفر الأمانى». ولا زال النظم والشرح مخطوطاً في مكتبة ابنه أبي تراب رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

٥ العراقي ومنظوماته:

لعلّ الذي يعرف الحافظ العراقي وما اشتهر به من علم الحديث والتخريج والمصطلح، يعزّ عليه أن نقول بأن العراقي ناظم ماهر، ورازق متقن، عالي الكعب في نظمه، لم يتزّر فيه بغلالة، ولم يرثه عن كلاله، لغته عذبة، وأسلوبه سهل، وعليه مسحة من طلاوة الشعر، ونفحة من بديع البيان، وهو في الطبقة العليا من أصحاب الأنظام والأرجوزات، وهو إن لم يكن في مقدمتهم فلا يقصر دونهم. وهذا في الحقيقة أقل ما يقال فيه، فقد كان طويل النفس فيه والباع، قوي الذراع، وحسبك برجل ينظم ما يقارب (٥٠٠٠) بيت في فنون مختلفة، وهذا العدد لا يكاد يجتمع لكبار الأدباء والمتفرّغين للأدب والشعر، المنصرفين للضرب والعجز والصدر، المتهاكين بين الجيد والنحر، وأنّى بهذا القدر لرجل مثل العراقي أفنى شبابه في الطلب والتحصيل، والرحلة والسماع، وبعد ذلك في التصنيف والتخريج، والتدريس والإملاء.

ومع هذا، فإذا ذكر أصحاب المنظومات، وما نظموا، ومن له أرجوزة مائة بيت والمائتين والثلاثمائة، يأتي الحافظ العراقي وبين يديه أربع ألفيات وزيادة، هي كالتالي:

١ - ألفية غريب القرآن: وتسمى ألفية الغريب اختصاراً، ولها عدة

(١) معجم المطبوعات المغربية للقيطوني ص ١٠١.

نبذة عن ألفية

نسخ خطية، واحدة في دار الكتب المصرية مصورة في الجامعة الإسلامية برقم (٢٢٨١)، ونسخة أخرى مصورة برقم (٤٤٢)، ومطلعها:

الحمد لله أتمَّ الحمدِ	على أيادٍ عظمت عن عدِّ
وبعد، فالعبد نوى أن ينظما	غريب ألفاظ القرآن عظما
لكنه ما اعتبر الثوانيا	وما أتى من الحروف تاليا
فاخترت ترتيباً على الحروف	الثان والثالث في التأليف
وربما زدْتُ حاجة دعتُ	مُميزاً بـ«قلتُ» غالباً أتتُ
وأذكر الحرف بنص المنزلِ	وربما أشرتُ إن لم يسهلِ

تدبر قوله: «وربما أشرت...»، ولا حظ - وأنت تقرأ الألفية - أن العراقي قد يضطره النظم أحياناً، فلا يستطيع أن يأتي بالنص كما هو، فيعمد إلى الإشارة التي تؤدي الغرض، فإذا كان حديثاً، فهو يعطيك الطرف، أو الجملة المهمة منه، أو يذكر راويه المشتهر به، وهكذا... وإذا كان اسم شخص فهو يشير إليه بكنيته، أو نسبته، أو صفته، ولا يتركه جملة، وهذه ميزة عالية في نظم العراقي تنبئ عن صناعة محكمة، ومعرفة واسعة.

وقال في آخرها:

نَظَّمْتُهَا فِي سَفَرٍ لِمَكَّةَ	بَدَأَ وَعَوْدًا مَعَ شُغْلِ الْفِكْرَةِ
وَكَمَلْتُ عِنْدَ السُّوَيْسِ عَائِدًا	مِنْ سَفَرِي لِفَضْلِ رَبِّي حَامِدًا
مُصَلِّياً عَلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ	فَهُوَ شَفِيعِي وَهُوَ لِي وَسِيلَتِي

وقد طبعت قديماً مع التيسير في علوم التفسير للديريني في القاهرة ١٣١٠هـ - ١٨٩٣م في (١٦٧ص)^(١).

٢ - التبصرة والتذكرة: أو ألفية الحديث، وتقدم الكلام عنها^(٢).

٣ - النجم الوهاج في نظم المنهاج: يعني: منهاج الوصول إلى علم

(١) وطبع طبعات أخرى بالمطبعة البهية في القاهرة ١٣١١هـ - ١٨٩٤م، وفي مطبعة البابي الحلبي بهامش تفسير القرآن العظيم للسيوطي ١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م. انظر: معجم المطبوعات ١٣١٨/٢.

(٢) انظر: ص ٢١، وما بعدها.

الأصول لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي (ت ٦٨٥هـ)، وتقع هذه المنظومة في ١٣٦٧ بيتاً.

قال ابن فهد: «وله نكت عليه، بين فيها حكمة مخالفته لعبارة المنهاج، والتنبيه على دقائق ذلك، بلغ فيه إلى أثناء الباب الخامس في النسخ والمنسوخ، وقد شرح هذا النظم كاملاً ابنه الحافظ ولي الدين»^(١).

٤ - نظم الدرر السنية في نظم السير الزكية^(٢): وهي ألفية في نظم السيرة النبوية الشريفة.

ومطلعها:

يقول راجي من إليه المهربُ	عبد الرحيم بن الحسين المذنبُ
أحمد ربِّي بأتم الحمدِ	وللصلاة والسلام أهدي
إلى نبيه وأرجو الله	في نجح ما سئلتُه شفاهَا
في نظم سيرة النَّبِيِّ الأَمجدِ	ألفية حاويةً للمقصدِ
وليعلم الطالبُ أن السَّيرَا	تَجْمَعُ مَا صَحَّ وَمَا قَدْ أَنْكَرَا
والقصدُ ذِكرُ ما أتى أَهْلُ السَّيرِ	بِه وإن إسناده لم يُعْتَبَرْ
فإن يكنْ قَدْ صَحَّ غَيْرُ مَا ذُكِرْ	ذَكَرْتُ مَا قَدْ صَحَّ مِنْهُ وَاسْتَطِرْ
وآخرها:	

صَلَّى عَلَيْهِ رَبَّنَا وَسَلَّمَا	وصاحبيه نُعَمَّا وَأُنْعَمَا
هما الضجيجان من الأَقْمَارِ	قد جاورا في اللحد خير جارِ
ثم على عُثْمَانَ مَعَ عَلِيٍّ	مِنْ سَائِرِ الْأَصْحَابِ وَالْوَلِيِّ

وقد نالت حظاً وافراً من العناية والشرح؛ فشرحها الحافظ السخاوي، لكنه قال: في المسودة ثم عدم^(٣)، وزين الدين عبد الرؤوف المناوي

(١) ذيل الطبقات، لابن فهد ص ٢٣٠.

(٢) وهي قيد التحقيق والإعداد لدى شيخنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني على نسخة بخط المؤلف، مع دراسة عن المنظومات في السيرة النبوية ونشأتها، وأهميتها.

(٣) الضوء اللامع ١٦/٨.

نبذة عن الألفية

(ت ١٠٣١هـ)، وسمّاه «الفتوحات السبحانية»، وهو موجود، وله نسخ خطية منتشرة، قال في بدايته:

«إن الألفية المسماة: بالدرر السنية في نظم السيرة النبوية، لجدنا من قِبَل الأمهات، عظيم الحفاظ، زين الدين العراقي، قد قام الإجماع على أنها فريدة في فنّها، فائقة في حسنّها، تُطرب بسماعها الشكّان، وتُنشّط لقراءتها الكسلان، وتعجب الأديب لانطباعها، كأن نظمها السكر المذاب، أو رشف الشاي العذاب...».

وشرحها أيضاً شيخ المالكية بمصر علي الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ)، ومنه نسخة في الزيتونة بتونس [٤٦(١٢٤٣)] ونسخ أخرى، وشرحها آخرون؛ كالشيخ محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران (١٢٢٧هـ)، وغيره.

٥ - نظم الاقتراح في بيان الاصطلاح^(١): لابن دقيق العيد، ويقع هذا النظم في (٤٢٧) بيتاً. وقد تفضل عليّ أخي وأستاذي الشيخ الدكتور عبد اللطيف الجيلاني بمصورة منه تقع في (١٥ص)، وهذا مطلعه:

يقول بعد حمده لربه	مصلياً على النبي وصحبه
عبد الرحيم بن الحسين الأمل	نظم كتاب الاقتراح يسهل
فإن يجي ضمير أو فعل ولم	يذكر له اسم نحو عنه وجزم
أو أطلق الشيخ فما مقصودي	في الكل إلا ابن دقيق العيد
وربما قدّمت للمناسبة	وربما زدت لأمر ناسبه

هذه مقدمة نظم الاقتراح، وهي قصيرة لا تجاوز خمسة أبيات مراعاة لحجم الكتاب المراد نظمه، ونلاحظ أنه اصطلاح هنا لابن دقيق العيد على نحو اصطلاحه في ألفية الحديث في الإشارة لابن الصلاح. ويقول في آخره:

وكمّلت بالخبت من ودانا في رابع العشرين من شعبانا

(١) حقّقه الأخ عبد القادر الإدريسي، ونشرته دار ابن حزم بيروت.

عام ثلاثة وسبعين أتت
وعدها سبعٌ تلي عشرينا
فليدعُ لي ناظرها بالمغفرة
وليستر العيب فليس يسلم
فالحمد لله كما يحبُّ
وأفضل الصلاة والتسليم
وآله وصحبه الأبطال
من بعد سبعمئة قبلُ خلت
من قبلها أربعة مئينا
ونضرة مع الوجوه النضرة
منه سوى مَنْ حَفَظُوا وَعَصَمُوا
عوداً على بدءٍ، فَنَعْمَ الرَّبُّ
على النبي الرَّؤُفِ الرحيمِ
خَيْرِ صَحَابَةٍ وَخَيْرِ آلِ

هذه إذن خاتمة نظم الاقتراح، وقد أفادنا أنه انتهى منه عام (٧٧٣هـ) فيكون بعد الألفية؛ لأنه نظمها سنة (٧٦٨هـ). وقد انتشر هذا النظم بين العلماء، حتى إن الحافظ السخاوي كتب عليه شرحاً سماه: «الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح»، وقد وصفه الكتاني بأنه في مجلد لطيف^(١).

○ إسنادي إلى الحافظ العراقي الذي أروي به الألفية:

وقد أشار علي بعض الإخوة الأفاضل - وفقني الله وإياهم لما هو خير في العاجل والآجل - أن أذكر سندي المتصل بالناظم، ليطلع عليه من لديه رغبة في الأسانيد، ويعرف به كيفية اتصالنا بالعراقي رحمه الله، وامثالاً لذلك أثرت عدم السكوت، وقلت - بعد التوكل على الحي الذي لا يموت -:

١ - أروي هذه الألفية المباركة عن شيخنا الفاضل فضيلة الشيخ العلامة نظام محمد صالح يعقوبي قراءة لأغلبها، قراءة بحث ومذاكرة في المسجد النبوي الشريف، وإجازة بباقيها، وهو عن مسند العصر الشيخ محمد ياسين الفاداني عن القاضي الحسين بن علي العمري الصنعاني (ت ١٣٦١هـ) عن العلامة محمد بن إسماعيل الكبسي (١٣٠٨هـ) عن الإمام الشوكاني^(٢) عن العلامة عبد القادر الكوكباني عن الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الشامي عن الحسين بن أحمد زبارة عن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الحبشي عن

(١) الضوء اللامع ١٦/٨، وفهرس الفهارس للكتاني ٩٩٠/٢.

(٢) إتحاف الأكابر له ص ١٥.

نبذة عن الله لفيت

الإمام إسحاق بن محمد بن جَعمان عن محمد بن علي بن عجلان عن عبد الرحمن بن محمد الخطيب عن أبيه عن الجلال السيوطي عن العلم البلقيني عن ناظمها رَحِمَهُ اللهُ.

٢ - وأخبرني بها إجازة جماعة، منهم الشيخ محمد الأمين بوخبزة الحسني، عن المسند عبد الحي الكتاني عن الوجيه عبد الله السُّكَّري (١٢٣٠ هـ - ١٣٢٩ هـ) عن مسند الشام عبد الرحمن الكُزَّبري (١١٨٤ - ١٢٦٢ هـ) عن المرتضى الزبيدي عن حسن البرزنجي عن عبد الله بن سالم البصري عن محمد بن سليمان الروداني بسنده في صلة الخلف^(١) عن سعيد قدورة الجزائري عن شيخه المقرئ عن أبي عبد الله محمد بن محمد التَّنسي عن والده محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التَّنسي عن الحفيد ابن مرزوق عن الحافظ العراقي.

٣ - وبه إلى الكتاني عن الشيخ سليم البشري شيخ المالكية بمصر عن الشهاب أحمد مئة الأزهري المالكي عن الأمير الكبير عن الشيخ علي السقاط عن عبد الله بن سالم البصري عن الشمس البابلي عن سالم السنهوري المالكي عن النجم الغيطي عن زكرياء الأنصاري عن الحافظ ابن حجر عن ناظمها الحافظ العراقي.

* وبه إلى الحافظ المرتضى الزبيدي (١٢٠٥ هـ) عن المعمر سابق بن رمضان بن عرام الزعْبلي الشافعي (١٠٦٨ - ١١٨٢ هـ) عن البابلي عن حجازي الواعظ عن الجمال يوسف عن أبيه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن ابن حجر عن العراقي.

ولعل هذا أعلى سند لنا من طريق الحافظ ابن حجر؛ بيني وبين الناظم فيه ١١ واسطة.

* وأرويهما بأعلى من هذا عن الشيخ بوخبزة التطواني عن القاضي

عبد الحفيظ الفاسي (١٣٨٣هـ) عن أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ) عن شيخه العلامة محمد نذير حسين الدهلوي (١٢٢٠ - ١٣٢٠هـ) عن الشيخ عبد الرحمن الأهدل (ت ١٢٥٠هـ) عن الشيخ محمد بن سِنة عن الشريف محمد بن عبد الله عن محمد بن خليل بن أركماش عن ابن حجر عن العراقي.

وهذا السند أعلى. غير أنه لا يصح؛ فإن ابن سِنة والشريف مجهولان، ورواية الأهدل عن ابن سِنة - على فرض ثبوتها - هي بالإجازة العامة لأهل العصر فقط، كذلك رواية نذير حسين عن الأهدل إنما بالإجازة العامة لأهل العصر أيضاً.

* وبه إلى الشيخ عبد الرحمن الأهدل المذكور عن المرتضى الزبيدي عن المعمر سابق بن رمضان بن عرام الزعبلي الشافعي (١٠٦٨ - ١١٨٢هـ) عن البابلي عن الشهاب السبكي عن النجم الغيطي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن ابن حجر عن العراقي.

فهذه بعض الأسانيد التي نروي بها مؤلفات العراقي، أوردناها عن ثلاثة من تلاميذه؛ وهم: البلقيني، وابن مرزوق، وابن حجر. ونقتصر على ما تقدم، ففيه كفاية بالمقصود، والحمد لله رب العالمين.





نبذة في السلام على وصف الأئمة المعتمدين ومن هجئي في التحقيق

تهياً لي - والحمد لله على توفيقه - أن أخرج هذه النسخة على أصول معتمدة مصححة؛ هي كالتالي:

١ - نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية الشريفة: وهي مقروءة على الناظم، وعليها خطه في عدد من المواضع ببلاغ القراءة والسماع، نصه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث عليّ. كتبه مؤلفه»، ومقروءة على عدد من الحفاظ، كابن حجر، وابن عمّار المالكي، والرّضي الغزي، وفي نهايته إجازة ابن حجر لصاحب النسخة.

وهذا الأصل مصوّر من خزانة الشيخ عارف حكمت إحدى مجموعات مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة برقم (٢٣١/١٢). وهي نسخة مصححة ومقابلة، وناسخها هو محمد بن أحمد بن علي، الشهير بالكفتي (٨١٤هـ)^(١)، كتبها بخط نسخي جميل. ومما زاد هذه النسخة أهمية أنها مضبوطة بالشكل التام، يعتني الناسخ فيها ببيان ما يجوز في ضبطه وقراءته أكثر من وجه، كما كان يوضح ما قد يشكل بأن يكتبه في الهامش واضعاً فوقه كلمة «يَبَانُ».

وعدد أوراقها (٥٧) ورقة، ومسطرتها: (١٠) أسطر، بيت في كل سطر، وهي مجدولة يحيط بصفحاتها إطار مزين، وتتخللها بلاغات السماع والقراءة، ففي الورقة (٣) بلاغ القراءة بخط الحافظ ابن حجر^(٢)، وفي الورقة

(١) انظر ترجمته في نهاية نص الألفية ص ١٨٦.

(٢) لم يتضح نص السماع في التصوير، وقد رجعت إلى الأصل، فإذا به رفع من مكانه لحاجة.

(٤٠) بلاغ القراءة والسماع لعبد الله بن خلف النابتي على الحافظ ابن عمار المالكي بخطه مؤرخ في ١٤ جمادى الأولى عام (٨٠٩هـ)^(١)، وفي آخره: «بلغت مقابلة قراءة على المصنف»، ثم إجازة الحافظ ابن حجر لجمال الدين عبد الله النابتي نصّها: «الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أمّا بعد، فقد عرّض عليّ جميع التبصرة والتذكرة في علوم الحديث: نظم شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي - تغمّده الله برحمته، وجمع بيننا وبينه في مستقر رحمته - الشيخ الفاضل البارع المحدث الأوحد المفيد المجيد جمال الدين مفخر الطالبين عبد الله بن زين الدين خلف النّابتي عرضاً من حفظه في مجلس أجاد فيه، فبان أنه الفرد، وتوسّع في إبرازه فلم يقدّر في السرد، وقد أجزت له أن يرويها عني بقراءتي لجميعها على ناظمها، وأن يروي عني شرحها، وجميع ما هو لي مسموع أو مجاز، وما لي من نظم وتأليف، وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا بين يديه، وأن يتطول على تقصيرنا يوم العرض عليه.

قاله وكتبه: أحمد بن علي بن محمد، العسقلاني الأصل، الشهير بابن حجر، في مستهل ذي الحجة عام ثمانية وثمان مائة، والحمد لله كثيراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

من هو صاحب النسخة عبد الله النابتي هذا؟

إذا علمنا قيمة هذه النسخة وأهميتها البالغة، فمن السائع للقارئ أن يتساءل عن صاحبها، وعن منزلته؟ وأورد هنا نصّ الترجمة التي احتفظ لنا بها المؤرخ الحافظ شمس الدين السخاوي رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ كَافِيَةٌ شَافِيَةٌ فِي التَّعْرِيفِ بِهِ، حَيْثُ قَالَ: «عبد الله بن خلف بن محمد بن عثمان، الجمال النابتي - بنون ثم موحدة بعدها مشاة فوقانية - ثم القاهري، نزيل الظاهرية القديمة، ولد سنة (٧٦٦هـ) تقريباً، وقرأ القرآن، ونشأ مخالطاً للناس سيّما الأتراك، حريصاً على السعي والتحصيل؛

بحيث أثرى في العقارات وغيرها، مع كونه ضيق العيش، لا يظن من رآه به غير الفقر، وهو ممن أكثر ملازمة الولي العراقي في أماليه وغيرها، وكذا سمع على شيخنا في أماليه، وهو المشار إليه بقوله في المشتبه في النابتي بعد ذكر الذهبي من ينتسب كصاحب الترجمة ما نصّه: «ونسب مثل هذه النسبة بعض أصحابنا من طلبة الحديث»^(١)، وحكى لي عنه البدر الدّميري مضحكات، مات في يوم الثلاثاء ٢٠ من رجب سنة (٨٣٧هـ) بالقاهرة»^(٢).

٢ - نسخة مكتبة الغازي خسرو بك في سرايفو في البوسنة: محفوظة فيها برقم (٨٥٥) ترتيب (٣٨٣)^(٣). وهي نسخة عتيقة، مصححة ومقابلة، تتخللها أحياناً علامة بلاغ القراءة والسماع، منسوخة في حياة الناظم سنة (٧٩٦هـ) بخط أحد تلامذته، ولعلها أقدم نسخة إلى الآن تعرف للألفية^(٤)، تقع في (٣١) ورقة، ومسطرتها (١٩) سطراً بخط نسخ عادي، وعليها بعض التعليقات المنقولة عن المؤلف.

ومن أهم فوائد هذه النسخة العنوان الصحيح المثبت في أولها - كما أشرت في تسميتها سابقاً -: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، نظم الإمام العالم العلامة زين المحدثين زين الدين عبد الرحيم العراقي، أمد الله مدته ونفع بعلمه المسلمين. آمين».

وبعده أسفل ما نصه: «الحمد لله، وأسأله التوفيق، والهداية لأقوم طريق، هذه النسخة المباركة بخط الإمام العالم العلامة الولي العارف بالله تعالى سيدي الشيخ عبادة المالكي الأنصاري، تلميذ سيدي مدين نفعنا الله ببركاتهما».

(١) قلت: انظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٢٢٧/١.

(٢) الضوء اللامع، للسخاوي ١٧/٥ - ١٨.

(٣) انظر: فهرس المخطوطات العربية والتركية في مكتبة غازي خسرو بك في سرايفو لقاسم دوبراجا ٢٣٣/١.

(٤) بل هناك نسخة أقدم منها محفوظة في الجامع الكبير بصنعاء برقم (٤٦) لغة، فرغ من نسخها يوم السبت ٣ شوال عام ٧٧٥هـ، انظر: كتاب الحافظ العراقي وأثره في السنة، للدكتور أحمد معبد ٦٦٨/٢.

وفي نهايتها نجد التنصيص على كونها مقابلة بعبارة نصّها: «بلغ مقابلة جهد الطاقة»، ويأتي بعدها من جهة اليسار تاريخ النسخ: «تمت بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه. ووافق الفراغ من نقلها في اليوم المبارك التاسع عشر من شهر ذي قعدة الحرام سنة ست وتسعين وسبعمائة، أحسن الله تقضيها في خير وعافية، بمحمد وآله^(١). آمين آمين».

وقد رمزت لها ب: «س».

من هو عبادة المالكي الأنصاري هذا؟

إنه أحد تلامذة الحافظ العراقي النابهي، ورفيق الحافظ ابن حجر في الطلب؛ العالم العلامة زين الدين عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم بن سراج الأنصاري الخزرجي الزرزاوي^(٢) القاهري المالكي، ولد في جمادى الأولى سنة (٧٧٧هـ) بزُرّا من قرى مصر، وقرأ بها القرآن، ثم انتقل إلى القاهرة، فحفظ كتباً وسمع الكثير على: أبي إسحاق التنوخي وابن الشيخة وصلاح الدين الزفتاوي والعزيز المليجي والشرف بن الكويك والسراج البلقيني والزين العراقي - وهما عمدته في الحديث - وتفقه على التاج بهرام الدميري والجمال الأقفهسي وغيرهم. وصفه ابن حجر بـ «العالم العلامة المتفنن زين الدين، سمع الكثير من شيوخنا، ورافقنا في السماع مدة، ومهر في الفقه وغيره، وصار رئيس المالكية بأخرة».

(١) قوله: بمحمد وآله، لا يجوز فيما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وأصحابه وغيرهم من العلماء من أنه لا يجوز أن يسأل الله تعالى بمخلوق، لا بحق الأنبياء ولا غيرهم، لأنه يتضمن شيئين:

أحدهما: الإقسام على الله ﷻ به، وهذا منهي عنه عند جماهير العلماء.

والثاني: السؤال به. وهذا وإن جوزه طائفة من الناس ووجد في دعاء كثير منهم، لكن ما روي عن النبي ﷺ في ذلك كله ضعيف بل موضوع. اهـ. من قاعدة جلية في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٦٤) ملخصاً.

(٢) الزرزاوي نسبة إلى زُرّاً: بلدة قرب القاهرة كما في معجم البلدان ٣/ ١٣٦، وقد تصحف في إنباء الغمر ٤/ ٢٠٣، والمنهل الصافي ٧/ ٥٢، والضوء اللامع ٤/ ١٦ وغيرها إلى: الزرزاري - بالراء -.

الكلام على الأصول المعتبرة، والتحقيق

وقال عنه السخاوي: «تقدم في الفقه والأصليين والعربية وشارك في غيرها وصار أحد أعيان مذهبه، ونسخ بخطه الحسن الكثير، ودرس للمالكية بالشيخونية بعد ابن تقي، وفي البرقوقية بعد ابن عمار... وتصدى للتدريس والإفتاء والإفادة قديماً، وأخذ الناس عنه من أهل كل مذهب طبقة بعد أخرى، وانتفعوا به في الفقه وأصوله والعربية وغيرها من الفنون... وأقام عند الشيخ مدين^(١) في زاويته بالمقس، مقبلاً على شأنه، منقطعاً إلى العمل والعبادة في ازدياد من الخير والمحاسن حتى مات في يوم الجمعة ٧ شوال ٨٤٦هـ وصلي عليه بالأزهر، تقدّم الناس الشيخ مدين المذكور، وكثر التأسف على فقده، ولم يخلف بعده في المالكية مثله، وكان فصيحاً طلق اللسان حسن التقرير، علامة مبرزاً في المعقول والمنقول صالحاً خيراً زاهداً ورعاً صلباً في الدين غاية في التقشف... وبالجمله فمحاسنه كثيرة»^(٢).

٣ - نسخة جامعة الملك عبد العزيز بجدة: ولا أعرف المكتبة التي تحتفظ بأصلها الخطي، ولكنها مصورة في الجامعة المذكورة في (قسم المجموعات الخاصة) وهي نسخة قديمة، منقولة عن نسخة الناظم، يرجع تاريخ نسخها إلى القرن (٨هـ)؛ فقد انتهى كاتبها منها سنة (٧٥هـ)، ولم ينص على القرن، والظاهر أنه يقصد بعد السبعمئة؛ ويؤيد ذلك أنه كتب في العنوان - بجانب اسم الناظم - «سنة (٧٧٥هـ)» وعلى هذا، فهي مكتوبة في حياة الناظم وقبل وفاته بنحو ٣٠ سنة.

وهي مكتوبة بخط نسخ عادي، وقد ضبطت غالب الحروف فيها بالشكل، وميزت العناوين بخط عريض، وتقع في (٥٤) ورقة بترقيمي، ومسطرتها (١١) سطرًا.

(١) هو مدين بن أحمد بن محمد الحميري المغربي ثم الأشموني المالكي، توفي سنة (٨٦٢هـ)، انظر: الضوء اللامع ١٠/١٥٢.

(٢) انظر ترجمته في: إنباء الغمر لابن حجر ٢٠٣/٤، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٢٢٧/١٥، والمنهل الصافي ٥٢/٧، ومعجم الشيوخ لابن فهد ص ٣٥٩، والضوء اللامع للسخاوي ١٦/٤، ووجيز الكلام ٥٨٦/٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٣٧٦/٩.

وهي مقابلة ومصححة على الأصل المنقول منه؛ يُصادفُ بصرك في مواضع كثيرة: «بلغ مقابلة على نسخة الأصل المنقول منها حسب الجهد والطاقة».

وفيهما جملة من التعليقات والتوضيحات لبعض الآيات.

وجاء في عنوانها: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث تصنيف الشيخ الإمام الأوحـد فريد دهره، ووحيد عصره سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الرحيم بن الحسين لطف الله تعالى به. آمين».

وعلى صفحة العنوان تفسير لبعض الكلمات، وتملكات من بينها تملك الناسخ بخطه ونصه: «في نوبة عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن اليميني ثم الجبرتي رحمهم الله. آمين».

وفي العنوان أيضاً: «٢٢٨ رقم العثمانية».

وجاء في نهايتها تاريخ نسخها، واسم الناسخ، كالتالي:

«فرغ من تعليقها لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن اليميني ثم الجبرتي - نفعه الله بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم - في يوم الأحد بعد صلاة العصر خامس عشر شهر شعبان المكرم سنة خمس وسبعين».

بلغت مقابلة بالأصل المنقول قال ذلك معلقه في شهر شعبان سنة تاريخه أعلاه على حسب الجهد والطاقة».

○ ميزة هذه النسخة:

وما يلفت النظر أن هذه النسخة تميزت عن سائر النسخ المعتمدة بشيء مهم، وهو أن كاتبها ينص في الهامش على تاريخ إضافة الناظم لبعض الآيات من المسودة، مما يؤكد أنها منقولة عن أصل الناظم رَحِمَهُ اللهُ، وأنا أذكر نماذج من ذلك وإن كان بعضه لا يظهر في المصورة.

١ - قوله (٢٦٧):

ومن يوافق غالباً ذا الضبط

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسودة في الخامس والعشرين من جمادى الآخرة سنة سبعين وسبعمئة».

٢ - قوله (٢٨٢):

جميع أشياخي ثقات لو لم

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسودة في السابع والعشرين من ذي القعدة سنة أحد^(١) وسبعين».

٣ - قوله (٤٢٩):

وخلف بن سالم قد قال: نا إذ فاته لزحمة حدثنا

من قول سفيان وسفيان اكتفى

مقابله: «غير هذا البيت والذي قبله في ثاني ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة».

٤ - قوله (٤٥٤):

وجاز للموجود عند الطبري

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسود في خامس شهر رجب سنة سبعين وسبعمئة».

٥ - قوله (٦٧٧):

وقد رجا جوازه ابن حنبل

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسودة في حادي عشر رمضان...».

٦ - قوله (٧٨٧):

وقيل من أقام عاماً أو غزا

إلى قوله:

وهم عدول، قيل لا من دخلا

(١) كذا في هامش النسخة.

مقابله: «ألق هؤلاء الثلاثة الأسطر من المسودة في مستهل ربيع الآخر سنة أحد^(١) وسبعين وسبعمائة».

٧ - قوله (٨٨٢):

عين أبي بن عمارة اكسر^(١)

مقابله: «ألق في سابع عشر المحرم سنة [اثنتين وسبعين]...».

٨ - قوله (٩٠٢):

ابن العلا وابن أبي سفيان

مقابله: «ألق في سنة أحد وسبعين».

وهذه النماذج تدلنا على أن العراقي بقي ينقح ألفيته سنوات بعد أن بيضا سنة ٧٦٨هـ.

ورمزت لها بـ(جب).

٤ - نسخة ثانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة: ولا أعلم المكتبة

التي تحتفظ بالأصل المخطوط، وهي نسخة عتيقة جيدة مقابلة، مكتوبة سنة (٨٣٠هـ)، بخط نسخ جميل لعالم معروف، مشكولة الأبيات غالباً، تقع في (٣٨) ورقة، ومسطرتها (١٥) سطراً، وهي خالية من الحواشي التي عادة ما تكون في نسخ الألفية إلا قليلاً جداً، وبعضها يضع فوقه «حاشية»، وفي نهايته دائرة منقوطة علامة على أنه من الأصل المنقول عنه.

وهي مقابلة كما يظهر من وجود الدوائر المنقوطة من داخل بعد الأبواب، واستدراكه لما يسقط، وبيانه للنسخ المخالفة.

واعتنى الناسخ في أكثر من موضع بتوضيح الكلمات التي قد تشكل بأن يكتبها في الهامش مضبوطة واضعاً فوقها كلمة «بيان» وهو مصطلح يدل على بيان ما في المتن وتوضيحه على وجه الصحة.

(١) غير واضح في الصورة كذا قرأتها.

كما اعتنى ببيان اختلاف النسخ، فيضع الموجود في النسخ الأخرى في الهامش وفوقه (خ).

وجاء في عنوانها: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث نظم الشيخ الإمام العلامة الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم بن العراقي المصري، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين».

وفي نهايتها: «تمت التبصرة والتذكرة بحمد الله وعونه، علقها تاسع شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وثمانمائة محمد بن إبراهيم بن محمد السلامي ثم البيري ثم الحلبي عفا الله عنه».

○ ترجمة الناسخ:

هو الشيخ العلامة الفقيه شمس الدين محمد بن إبراهيم بن محمد السلامي البيري الحلبي الشافعي (٨١١ - ٨٧٩هـ)، له من المصنفات: الأنوار البهية في شرح المنظومة الرحبية، وشرح منظومة غنية الباحث في الفرائض أيضاً.

ترجمه السخاوي في الضوء، ووصفه بأنه: «كان فقيهاً فاضلاً، متفنناً، حسن الخط، ديناً متواضعاً، لطيف العشرة، نسخ الكثير بالأجرة وغيرها». وهو تلميذ سبط ابن العجمي، حيث وصفه بشيخنا في إحدى المرات^(١). وقد رمزت لها ب(ح).

٥ - نسخة خزانة الإسكوريال بإسبانيا: وهي نسخة مملوكية عتيقة، وناسخها إمام من أئمة هذا الشأن، وهو الشيخ أبو الإمداد إبراهيم بن حسن اللقاني المصري المالكي (ت ١٠٤١هـ)، تقدّم في فن الحديث، وله فيه مصنفات عدة؛ منها: «بهجة المحافل في التعريف برواة الشمائل»، و«قضاء الوطر في شرح نخبة الفكر»، لابن حجر، وغير ذلك^(٢).

(١) الضوء اللامع ٢٥٧/٦، والأعلام ٣٠١/٥، ومعجم المؤلفين ٣٩/٣.

(٢) انظر: خلاصة الأثر للمحبي ٦/١، والأعلام للزركلي ٢٨/١.

وهذه النسخة من خزانة السلطان أمير المؤمنين زيدان بن أحمد السعدي المتوفى سنة (١٠٣٧هـ) وعليها خطه: «الحمد لله، تملكه عبد الله المتوكل عليه: زيدان أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين الحسيني، أصلح الله أحواله».

وهي محفوظة بخزانة دير القديس لورنزو بمدينة الإسكوريال بإسبانيا برقم (١٤٩٢)، ولها مصورة في الجامعة الإسلامية فيلم (٣٦٨١)، كتبت بخط نسخي يميل إلى الرقعة، وضبطت بالشكل غالب الكلمات، تقع في (٤٤) ورقة، ومسطرتها (١٣) سطراً، بيت في كل سطر، جاء في آخرها: «تمت بحمد الله وصلاته وسلامه على نبيه، على يد الفقير الحقير الفاني، إبراهيم اللقاني، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين».

وقد رمزت لها ب: «ل».

٦ - نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق: وهي نسخة قيّمة، مضبوطة بالشكل، تكاد تكون مطابقة للأصل، كتبت بخط نسخ عادي، تقع في (٣٧) ورقة، وعليها إطار كما في النسخة الأصل، ومسطرتها (١٥) سطراً، بيت في كل سطر، ورقمها في الفيلم (٤٥٩٤) في آخرها بيان النسخ، وتاريخ النسخ: «تمت يوم الأربعاء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، سادس عشري جمادى الأولى سنة (١١١١هـ) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، على يد كاتبها الفقير أحمد ابن المرحوم أحمد السّاوي غفر الله لهما، ولمن دعا لهما بالمغفرة والرحمة، آمين».

وقد رمزت لها ب: «ظ».

وقد رجعت إلى نسخ أخرى عديدة، ولكن لم أثبت ما فيها من الفوارق تخفيفاً، منها نسخة خطية محفوظة بخزانة جامعة برنستون بأمريكا لها مصورة في الجامعة فيلم (١٧٠٢)، ونسخة أيضاً في الخزانة العامة برباط الفتح عاصمة المغرب.

○ منهجي في التحقيق :

سرت في تحقيق نص هذا النظم المبارك على المنهج التالي :

- ١ - جعلت النسخة المقروءة على الناظم أصلاً.
 - ٢ - قابلتها بالنسخ الأخرى، وأثبت الفروق الجوهرية عند الحاجة.
 - ٣ - ضبطت النص بالشكل التام وفق ما في الأصل، وما في النسخ المعتمدة، مع التنبيه في الهامش على النسخة التي استفدت ذلك منها.
 - ٤ - خرّجت الأحاديث التي يشير إليها الناظم تخريجاً مختصراً.
 - ٥ - علّقت تعليقات موجزة على المواضع المهمة، وخرّجت النصوص التي يشير إليها الناظم.
 - ٦ - قدّمت لها بهذه المقدمة المتواضعة رعيّاً للإيجاز والاختصار.
- هذا، وإنني أبرأ إلى الله الكريم من دعوى العصمة والكمال، بل هذا مبلغ جهدي، وغاية وكدي، وأسأل المولى ﷺ لي ولناظمها المغفرة والقبول، إنه تعالى أكرم مسؤول ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، والحمد لله رب العالمين.

صَدْرُ الْمُخَطَّاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَبْدُ الْحَمْدِ الْحَسَنِ الْأَبَرُّ	بِقَوْلِ رَأْيِي رَيْدِ الْمَقْدَرِ
عَلَى أَمْتَانِ جَلَّ عَنْزُ احْصَا	مَنْ بَعْدَ حَكَمِ اللَّهِ دِي الْأَلَا
عَلَى نَبِيِّ الْجَبْرِ دِي الْمَرَّاحِمِ	مَوْلَاهُ وَسَلَامُ دِي الْأَسْمِ
تَوْضِيحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَشْمُهُ	هَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهِيْمَةُ
تَذَكُّرُهُ لِلشَّهْرِ وَالسَّنَةِ	نَظْمُهَا نَصْفُهُ لِلشَّهْرِ
وَزِدْنَاهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْصِيْعَةً	لِخَطِّهَا مِنْ أَمْرِ الصَّلَاحِ أَجْمَعِ
لِوَاحِدٍ وَمِنْ لَهُ مَسْتَوْرٍ	فِي حَتِّهَا الْفِعْلُ وَالْمَعْمُورِ
أُرِيدُ إِلَّا أَنْ الصَّلَاحَ مُبْهِمًا	كَأَلَا وَأَخْلَفْتُ لَفْظَ الشَّيْءِ مَا
فَسَلِّمْهُ مَعَ الْخَارِي هُمَا	أَنْ يَكُنْ لِي شَيْئًا فَخَرًّا كَثَمًا

<p>لا ينجح حاله ولا ينجح امره ولا ينجح دينه</p>	<p>أَرْبَعَةُ أَلْفٍ وَالْمَكْرُورُ فَوْقَ لَا تَمُوتُ الْوَادِكُورُ</p>	<p>أَرْبَعَةُ أَلْفٍ وَالْمَكْرُورُ فَوْقَ لَا تَمُوتُ الْوَادِكُورُ</p>
	<p>الصَّحِيحُ الزَّائِدُ عَلَى الصَّحِيحِينَ صِحَّتُهُ أَوْ مِنْ مُصَنِّفٍ خَصْرُ وَأَنْ خَزْمَةً وَكَالْمُسْتَدْرِكِ بِهَذَا الْحَسَنُ مَا لَمْ يُرَدِّ بَلَبُورُ وَالْمُسْتَحْيَى يَدَانِي الْحَاجِمَا</p>	<p>وَحَذْرُ زِيَادَةِ الصَّحِيحِ إِذَا تَبَيَّنَ يَجْمَعُهُ خَوَانُ حَبَّانِ الرَّحْمَى عَلَيْ سَاهِلٍ وَقَالَ مَا أَتَفَرَّدُ بِعِلَّةٍ وَلَكِنْ أَنْ تُحْكَمَ مَا</p>
<p>لمع السحر وراء العنداء هنا في له لعله</p>	<p>المُسْتَحْرَجَاتُ عَوَانَةٌ وَخَوْرَةٌ وَاجْتِدَابُ إِذَا خَالَفَ لَفْظًا وَمَعْنَى رُتَمَا فَقَوَّعَ الْعُلَاوِ مِنْ قَائِدَاتِهِ وَلَبَّتْ إِذَا زَادَ الْحَمْدُ مَتَرًا</p>	<p>وَأَسْتَخْرِجُوا عَلَى الصَّحِيحِ كَأَنِّي عَرُوكَ الْفَظَ الْمُتَوَنِّهَ مَا وَمَا تَزِيدُ فَاحْكُمْ مِنْ بَحْتِهِ وَالْأَصْلُ بَعْدَ التَّبَهُمِيِّ وَمِنْ عَمَّا</p>

صورة الورقة (٣) ويظهر فيها بلاغ القراءة بخط المؤلف،
وآخر بخط الحافظ ابن حجر

مَا فِيهِ مِنْ فَايِدٍ وَلَا تَرْدٍ

عَلَى اسْنَادٍ قَصِيرٍ مِنْ

وَأَسْتَجِيبُ الْإِنْسَادُ فِي الْأَوَّلِ

وَأِنْ خَرَجَ لِلرُّوَاةِ مُتَقِنٌ

وَلَيْسَ بِالْأَمَلِ جِنِّ بَكْمَلٍ

عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مِثْرٍ وَاعْتِدَ

وَاجْتَنِبِ الْمُسْكُلَ خَوْفَ الْفِتَنِ

بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النُّوَادِرِ

مَجَالِسُ الْإِمْلَاءِ فَفَوْحَسْنُ

غِيَّةٌ عَنِ الْعَرَضِ لَمْ يَخْصُلْ

الف
عزضا وسها
فصدره كاج
الفطز حططن
نيلج مار كاله

وَأَخْضِرَ النَّيْلَ فِي ظِلِّكَ

وَمَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلَ الرَّحْمَٰنِ

وَأَعْمَلْ بِمَا تَشَاءُ فِي الْفَضَائِلِ

عَلَيْهِ تَطْوِيلٌ لِحَيْثُ صَحَرُ

وَجِدْ وَأَنْدُ بِعَوَالِي مَضْرَا

لَعْنَهُ وَلَا تَسْأَلْهُ جَلًّا

وَالشَّيْخَ بِجَلَّةٍ وَلَا تَأْكُلْ

وَلَا تَكُن مِّنَ الْكَافِرِينَ

محمد بن علي المالك
مدرسه الكمار
بنو العبد
من العبد
العبد
عبد الله
عبد الله
عبد الله

أُولَئِكَ أُولُودُ الَّذِينَ كَانُوا يُخَفُّونَ	أُولَئِكَ أُولُودُ الَّذِينَ كَانُوا يُخَفُّونَ
وَرَبَّمَا نَفْسُ مَوْلَى الْمَوْلَى	وَرَبَّمَا نَفْسُ مَوْلَى الْمَوْلَى

أَوَّلُكَ الرُّوَاةِ وَبِلَدَانِهِمْ

فَلَيْسَ إِلَّا كَرَّةً لِلْأَوَّلِ	وَصَاعِبُ الْأَنْسَابِ فِي الْبِلَادَانِ
-------------------------------------	--

فَأَبْدَأُ بِالْأَوَّلِ وَثُمَّ جِئْنَا	وَأَنْ يَكُنْ فِي بِلَدَيْنِ سَكَنَا
---	--------------------------------------

يُنْسَبُ لِحُلٍّ وَإِلَى النَّاجِبِ	وَمَنْ كُنْ مَوْقِفَةً مِنْ بِلَادِهِ
-------------------------------------	---------------------------------------

فَقَرَّبْتُ مِنْ خَدِّهَا مَصُونَهُ	وَحَلَّتْ بِطَبِيعَةِ الْمَيْمُونَةِ
-------------------------------------	--------------------------------------

إِلَيْهِ مِمَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ	فَرَيْنَا الْحَمْدُ وَالْمَشْكُورُ
-------------------------------------	------------------------------------

عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ	وَأَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
---	------------------------------------

وَكُتِبَ بِهَا الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ عَلَى الشَّهِيدِ الْكَفْتِيِّ الْهَدَاغَرِيِّ وَالْمُسْلِمِ

صورة نهاية الأصل يظهر فيها اسم الناسخ العلامة اللغوي

محمد بن أحمد الكفتي (٨١٤هـ)

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى
 أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ عَزَى عَلَى جَمْعِ الثَّبَرِ وَالتَّذَكُّرِ فِي عِلْمِهِ الْحَدِيثِ كَمَا أَلَامَ
 الْعُلَمَاءُ بِطَرَفِ الْعَصْرِ سَيِّدَ الْإِسْلَامِ أَبِي الْعِصْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَرَامِي مَوْلَى الْإِسْلَامِ مُحَمَّدَ بْنَ
 وَاسِيٍّ سَيِّدِ جَمْعِهِ الشَّيْخِ الْفَاضِلِ الْبَارِعِ الْحَدِيثِ الْوَحِيدِ الْمُبْتَدِ الْجَمِيدِ جَمَالُ الدَّرَجَةِ مَغْنَمُ
 الطَّالِبِ عَبْدِ الْمَدِينِ بْنِ الدِّينِ خَلْدِ النَّبَاتِيِّ عَرْضًا حَفِظَهُ أَجَارَ فِيهِ فَبَازَ أَنْهُ الْفَرْدُ
 وَتَوَشَّعَ فِي إِبْرَارِهِ فَلَمْ يَغْدَرْ فِي التَّسَرُّدِ وَفَدَا حُرَّتَهُ لِرَسُولِهِ عَمَّا تَرَى كَيْسَهَا عَلَى
 وَأَنْ يَدْعَى شَرَّهَا وَجَمِيعَ مَا هُوَ لِي مُسْتَوْعٍ أَوْ حَازَ وَمَا لِي مِنْ مَطْمَئِنَةٍ بِالدَّوْ
 وَاسْتَأْذَنَ الْمَدِينِ سَعِيدًا مَا عَلِمَ مِنْ بَيْتِهِ وَأَنْ تَطُولَ عَلَى عَصِيَّةِ يَوْمِ الْعَرْضِ عَلَيْهِ
 قَالَهُ كُنْتُ أَحَدَ عَلَى نَحْوِ الْعِصْلَى الْأَصْلِ الْهَمَزُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَمْدِ عَمَّا يَدْعَى
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ



صورة الورقة الأخيرة من الأصل، وفيها إجازة الحافظ ابن حجر بالآلفية
 لصاحب الأصل جمال الدين عبد الله النابتي

كِتَابُ التَّبَصُّرِ وَالتَّنْكِه

في علوم الحديث نظر الامام العلامة
 العلامة زين المحمّد بن الدين
 عبد الرحمن العراقي المدني
 ما لله مدته ونفع علومه
 المسلمين
 امين



الحمد واسأله التوفيق والهداية لائق طهر
 هذه النسخة المباركة بخط الامام
 العالم العلامة الولي الاروف بالله تعالى
 سيدي الشيخ عبد الله الالوسي
 سنة ١٢٨٥ هـ

عبد الرحمن بن محمد

الرحيم، رب يسر خيرا
عبد الرحيم، الحسين الاثري
على امتنان جل عز اخصا
علي بن أبي الخير ذي المراحيم
توضيح من علم الحديث رتبة
تدريج المنتهى والسند
وزدناها علما تراه موضوعة
لواحد ومن له مستنور
اريد الا ان الصلاح فيها
فصل مع البخاري هما
مقتضا في صغها وسهلها

افساح الحديث

وَأَمَّا هَذَا الشَّيْءُ فَسَمَوْا السَّنَدَ
فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ
عَنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ مَتَّشِدٌّ
وَالصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ قَصْدُ
إِسْمَاكَ عَنْ حُكْمٍ عَلَى سَنَدٍ
خَاضِرٍ يَوْمٌ فَقِيلَ مَا لَكَ
يَوْمَئِذٍ وَأَخْرَجْتَ عَنْهُ سَنَدًا

إلى صحح وضعف فخص
بنقل عدل ضابط القوائم
وعلة قارحة فتوزي
وظاهرة القطع والعهد
بأنه أصح مطلقاً وقد
عز نافع بما رواه الترمذي
الشافعي قلت وعنه أحمد

وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْإِنْسَانِ

لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَحُضْرُ نُوْفَقِهِ

وَوَاقِعُ الْفَرَاغِ مِنْ بَقَايَا السُّومِ

وَالْمَارَكِ النَّاسِ عَشْرَ مِنْ شَهْرِ

مُؤَدَّى قَعْدِ الْإِحْرَامِ سَنَةِ سِتٍّ

وَتَسْعِينَ وَسِمِائِيَّةً

وَأَحْزَنَ لِقَائِهِ فِي حَبْرِهِ

وَعَافِيَةِ عَجْرِ وَالْمَنْزِلَةِ

وَأَمِينُهُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بِمُلْكِهِ نَسْتَعِينُ وَبِعِزَّتِهِ نَسْتَعِزُّ
 بِرَأْسِهِ نَسْتَعِزُّ وَبِعِزَّتِهِ نَسْتَعِزُّ
 بِرَأْسِهِ نَسْتَعِزُّ وَبِعِزَّتِهِ نَسْتَعِزُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ
 يَتَوَكَّلُ رَاجِي رَحْمَةِ الْمُقْتَدِرِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَشْرَفِ
 مِنْ بَعْدِ مُحَمَّدٍ وَسَيِّدِي الْأَوَّلِيِّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ جَلَّ عَنْهُ أَفْصَحُ
 ثُمَّ صَلَوةً وَسَلَامًا دَائِمًا لَكَ يَا سَيِّدِي الْحَبِيبُ الْمُرَادُ
 مِنْ هَذِهِ الْمَقَاصِدِ الْمُجْتَمِعَةِ وَتَرْخُصًا مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ بِرَحْمَتِهِ
 نَظَّمْتُهَا تَبَصُّرَةً لِلْمُنَادِي بِمَذْكِرَةِ الْمُتَهَبِّ وَالْمُسْتَدِ
 لِحَصْرِتِ يَنْهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْفَعُ مِنْ ذَنْبِهَا عِلْمًا تَرَاهُ مُوضَعَةً
 تَحْتَ جَا النِّعَلِ وَالضَّرْبِ بِالسَّيْفِ وَتَمَنَّى لَهُ مُسْتَوْرَةً
 كُنَّا لَمْ نَدْرُ أَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ سَالِمًا رِبِّيًّا لِابْنِ الصَّلَاحِ بِمِثْلِهَا
 وَأَنْ يَكُنْ لِأَشْيَيْنِ مَحْوِ السَّرَّاسِ كَمَا تَسْمَعُ مَعَ الْخَارِجِ هَذَا
 وَاللَّهُ أَرْخُو عِيَامُ رِي كَلِّهَا لِمُقْتَضَايَ حَقِيقَتِهَا وَسَهْلَهَا
 أَقْسَامُ الْحَدِيثِ

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ تَسْمُو الشَّيْخَ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ بَيْنَ وَحَسَنَ

بَلَدُ

المرامى من العلماء والزوّار
 وزجرا إلى القليل من مزايا غنائمه وهذا لليلة
 أولولاد الخلف كما لا تنهت من سالتها يا زهير فغفري
 وإثما نيت منى المولى وعمو سعد بن مسعود
 أظلمت الرقعة والبدن
 وصلعت الأنت في البلدان من الألفاظ
 وإن كنت في بلدتي شكلها نداء الأولي ثم نسا
 ومن يكت من قرية من بلدته يكت من آل الناحية
 وكلمت بطيئة التيمونة فبدر من خدير هلمونة
 فزيتا الحمود والشكوب، إليهم ينال جمع الأمور
 وأفضل الصلاة والسلام على النبي سيد الأناس

تمت بحمد الله
 على يد عبد الله
 النابلي إبراهيم اللقاني
 معز الله له ولوالديه
 وكجميع المسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
 يَقُولُ رَأَيْتُ رَبِّي الْقَوْدِرَ ٥ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِي
 مِنْ بَعْدِ خَيْرِ النَّاسِ ذِي الْأَلَاءِ ٥ عَلَى أَمْتِيَانِ جُلَّ عَنْ خِصَاءِ
 تَحِيَّةِ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ بِرَبِّهِ يَوْمَ ٥ عَلِيِّ بْنِ الْحَكِيمِ زِي الْمَرَّاحِمِ
 فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَيَّجَةُ ٥ تَوْحِيحٌ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمَةً
 تَنْظِيمًا بِتَبَصُّرٍ لِمُسْتَدِي ٥ تَذَكُّرٌ لِلْمُنَاقِهِ وَالْمُسْتَدِي
 لِحَصْنِ فِيهَا أَبْنَاءُ الصَّلَاحِ جَمْعُهُ ٥ وَزِدْنَاهَا عِلْمًا نَرَاهُ مَوْضِعَهُ
 فَمَحْتُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ ٥ لِوَاحِدٍ وَمِنْ لَهُ مُسْتَوْرٍ
 كَقَالُوا طَلَقَ لَفْظُ الشَّيْخِ ٥ أَرِيدُ إِلَّا أَبْنَاءَ الصَّلَاحِ مِنْهُمْ
 وَإِنْ يَكُنْ لَا تَنْتِزِعُوا التَّزْمَا ٥ فَمُسَلِّمٌ مَعَ الْبُكَارِيِّ هُمَا
 وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا ٥ مَعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا

أقسام الحديث

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ فَسَمَوْا السَّنَدَ ٥ إِلَى صَحِيحٍ وَصَوَّرُوا فَحَسَنَ
 فَأَلَا وَلِالْمُتَّصِلِ الْأَسْنَادِ ٥ يَنْتَقِلُ عَنِ الصَّاطِطِ الْمُوَادِ
 عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شَدَّ وَزِدَ ٥ وَأَعْلَى قَادِحَةٍ فَتُوْزِي

وَبِالْمَعْنَى

وَرَجَا إِلَى الْقَبِيلِ بِنَسَبٍ • مَوْلَى عَنَاقَةٍ وَهَذَا الْمَغْلَبُ
أُولُوهُ لِحُلْفٍ كَالنَّيْمِ • مَالِكٌ وَلَدَيْنِ أَوْ كَالْجَعْفِيِّ
وَرَجَا يَنْسَبُ إِلَى الْمَوْلَى • أَخُو سَعِيدِ بْنِ كَيْسَارٍ أَصْلًا

٣ • أَوْطَانُ الرِّوَالَةِ وَبَلَدَانُهُمَا

وَصَاعَتَا الْأَسَابِ فِي الْبَلَدَانِ • فَتَسْبِيحُ كَثْرَتِ الْأَوْطَانِ
وَأَنَّهُ يَكُنْ فِي بَلَدَيْنِ سَكَنٌ • فَأَبْدَأَ بِالْأُولَى وَبِهِمْ حُسْنُ
وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قُرْبَى مِنْ بَلَدَةٍ • يَنْسَبُ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى النَّاحِيَةِ
وَكَمَلَتْ بِطَيْبَةِ الْمَيُومَةِ • فَبَرَزَتْ مِنْ خَيْرِهَا صُورَةُ
فَرَسًا الْحَمُودُ وَالْمَشْكُورُ • إِلَيْهِ مَتَا رَجَعَ الْأُمُورُ
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ • عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ

٦ • تَمَّتْ يَوْمَ الْارْبَعَاءِ الْمُبَارَكِ بِحَمْدِهِ وَعَوْنِهِ وَحَسَنُ تَوْفِيقِهِ

سَادِسَ عَشْرَةَ حِجَابِي الْأُولَى سَنَةِ اَحَدَى عَشْرَةِ وَبَايَةِ

وَأَلْفَ سَالِ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا الْفَضْلِ

الْجَلِيلَةِ وَآلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى يَدَيْهَا الْفَيْدِ الْجَدِيدِ

ابْنِ الْمَرْحُومِ أَحْمَدَ بْنِ سَائِي عَفَا اللَّهُ عَنْهُ لَهَا رَحْمَةُ

تَعَالَى بِهَا بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ

أَمِينٌ

نَهْمٌ

عبد

كِتَابُ النَّبِصَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ
 فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ
 تَعْمُرُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْحَافِظُ
 زَيْنُ الدِّينِ الْفَضْلُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ
 ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَكْرٍ ابْنُ رَهِيمٍ بْنِ الْعِرَاقِيِّ
 الْمَنْصُورِيِّ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ

كَاب ١٠١٠١٠١٠

٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ وَاعِزِّ
 يَقُولُ تَرَاهِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِ
 مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ عَلَيَّ امْتِنَانٍ جَلَّ عَنْ إِحْصَاءِ
 تَمَّ صَلَاتِهِ وَسَلَامِ دَائِرَتِهِ عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَا حِمِ
 هَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَيَّجَةُ تَوْضِيحُ مَنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمُهُ
 نَظْمُهَا بَبَصَرِ الْمُبْتَدِي تَذَكُّرُ الْمُنْتَهَى وَالْمُسْتَسْتَدِ
 لَحِصْتُ بِهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعِ وَرَبِّهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ
 فَمِنْ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مُسْتَوْزُ
 كَالِ أَوْ أَظَلَّتْ لَفْظُ الشَّيْخِ ارْتِدُّ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مِنْهَا
 وَإِنْ كُنْ لَاشِينِ حَوَالَتَرَمَا فَسَلَّمَ مَعَ الْحَارِثِيِّ مِمَّا
 وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا مُعْتَصِمًا بِصَعْبِهَا وَسَهْلِهَا
 اِفْتِسَامُ الْمَوْلَى

وَأَمِلْ هَذَا الشَّانَ قَسَمُوا السَّنَ إِلَى جَمْعٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ
 فَالْأَوَّلُ الْمُتَصَلُّ الْأَسْنَادُ بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ
 عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شَدُّودٍ وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتَوَدِّي

٧٥ -

٢٨ و رة

وَوَيْمًا يَنْسِبُ مَوْلَى الْمَوْلَى خَوْسَعِيدُ بْنُ يَسَارٍ أَصْلًا
 أَوْطَانُ الرِّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ
 وَصَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبِلَادِ فَنُسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ
 وَأَنْ كُنْ فِي بَلَدَيْنِ شَكَا فَأَبْدَأَ بِالْأَوَّلِيِّ وَتَمَّ حَسَنًا
 وَمَنْ كُنْ مِنْ قَرْنَةٍ مِنْ بِلَدَةٍ يُنْسَبُ إِلَيْهَا وَإِلَى النَّاجِيَةِ
 وَكَلْتُ بِطَيْبَةِ الْمَيْمُونَةِ فَبَرَزْتُ مِنْ خَذَرِهَا مَضُونَةً
 قَرِيبًا إِلَى الْمُجُودِ وَالْمَشْكُورِ إِلَيْهِ مَنَّا تَرْجِعُ الْإِمَامُورُ
 وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ
 تَمَّ التَّيَصُّعُ وَالذِّكْرُ كَمَا لَمْ يَعْوَ
 عُلِقَ بِهَا شَيْءٌ مَعَ الْأَوَّلِ كُنْهُ لَانِ وَهَامُ
 مُحَمَّدٌ لِيَهْمُ مُحَمَّدٌ السَّلَامِيُّ ثُمَّ الْبَيْرِيُّ ثُمَّ الْكَلْبِيُّ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

كتاب البصيرة والتذكير

في علوم الحديث

الشيخ محمد بن الشيخ

٢٢٨ رقم الثمانية
تصنيف الشيخ الإمام الاوحد عزير دهمري زاهد
عصره سيدنا ومولانا العبد الفقير الى الله تعالى عبد الرحيم
الحسين لطف الله تعالى به آمين
٧٧٨

في يومه عبد الله بن
احمد بن عبد الرحمن
التمني قمر الجيوش
و جمعهم الله اليقين

والحمد لله المُرْسَلُ فِي أَتْلَاحِ الْحَدِيثِ بِمَا
مَرَّ بِهِ الْحَدِيثُ بِأَسْنَادٍ يَصِلُ إِلَى النَّبِيِّ
فَيَقُولُ التَّائِبُ قَدْ رَسَلَ اللَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَكُ مِنْهُ بِالْأَمْرِ
يَا يُغْنِيكَ ذَلِكَ فَتَعْبُدُ الْمُسَيَّبَ وَمَنْ يُوَلِّهِ وَالنَّجَى
الْحَمْدُ لِلَّهِ ۝

من الزواجر ما لا ينبغي لوكيل ان يترجمه بل قال
يقول في كتابه والامانة المباشرة وهو الموضع الذي
يؤيد الى الاثر عند الصالحين جميعه عدا
عن الملوك ذلك ثم كني بجامع النجاشي
في قوله عليه السلام بآية اما ان لا يكون
في الامانة علما الا في الرجل يثبوته من كل
حينذ ان يثبوته من كل حينذ ان يثبوته من كل

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

عبد الرحيم بن الحسين الاقري

عَلَى أَمْتَانِ جَلَّ عَنْهُمَا

علي بن الحسين المروزي

نور من علم الحديث

تَذَكُّرُكَ لِّلْمُنَى وَالْمُسْتَقِيمِ

وزدتها علما ترا موضعه

لِوَا حِدٍ وَمِنْهُ مُسْتَعْمِلٌ

أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مِنْهُمَا

فَمَسْلُومٌ مَعَ الْخَارِجِيِّ

مختصاً في صبحها وسميها

اقتسام

يَقُولُ رَاحِي رَبِّهِ الْمَقْدَرِ

مَنْ يَعْبُدِ اللَّهَ عَلَىٰ خِلَافِ مَا جَاءَ بِهِ الْبُيُوتُ الْأَرْبَعُ

ثُمَّ صَلَّوْهُ وَسَلَامٌ دَائِمٌ

وَعَنْهُ الْقَاصِدُ الْمَهْمَةُ

تَطَهَّرْ بِمَاءِ الْيَمِينِ

تفسير في بيان الصالح

فِي مَا الْفَعْلُ وَالصَّمِيرُ

فَقَالَ أَوَاطَلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ

وَأَنْ يَكُنْ لَكُمْ نَصِيرًا

وَأَمَّا أَنْجُو فَيُأْمُرُ بِهَا

بداية نسخة (حب)

١٠٩

٥١

سَمِعَ مِنْ بَعْضِ الْفُقَرَاءِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَمَدَ الْكَرَمِ
أَجْمَعِينَ عِزَّ الدِّمَاسِ لِلْمُتَّقِينَ ثُمَّ أَجْبَدَ نَفْعَهُ لِلَّهِ يَوْمَ الْفَتْحِ
مَا لَا يَنْوِيهِ إِلَّا مَنْ رَأَى اللَّهَ تَعَالَى يَوْمَ الْآخِرِ
بِفَيْضِهِ الْعِزِّ فَاسْتَعِزَّ بِهِ سَعْيًا لِلَّهِ سَعْيًا
بِقَضَائِهِ مُقَابَلَةً بِالْأَضَاءِ الْمَقُولِ
فِي سِتْرِ شَجَانِ سَمَاءٍ يَخْلُقُ لَهَا عَلَى حَبِّ رُوحٍ وَالْطَّافِ

الْمَارِخُ تَعْرِيفُ الْكَرَمِ أَعْلَى الرِّخْسِ الْكَلْبِ وَهُوَ الْعَمَدُ
وَهُوَ مِنَ الْأَدْرَجِ وَهُوَ وَالْبَقَرَةُ الْوَحْشِيَّةُ وَهُوَ قَوْلُهُ
الْأَجْمَعِينَ وَفِي السِّرِّ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ الْفَتْحُ وَهُوَ الْفَتْحُ
شَيْئًا يَنْفَعُهُ وَقَدْ رَأَى الْكَلْبَ الْكَلْبَ وَهُوَ الْفَتْحُ وَهُوَ الْفَتْحُ
أَيُّ الْكَلْبِ الْكَلْبِ الْكَلْبِ الْكَلْبِ الْكَلْبِ الْكَلْبِ الْكَلْبِ الْكَلْبِ

لِسُلَيْمَانِ بْنِ مَسْعُودٍ رَأَتْ مَكْتَبَتُهُ إِذَا الْمُهَاجِرُ لِلنَّشْرِ وَالْتَوْزِيعِ بِالرَّيَاضِ ٩

الْفَيْسُ فِي الْعِرَاقِ

المُسَمَّاةُ:

النَّبْضَةُ وَالتَّذْكَرَةُ فِي عُلُومِ الْجَدِ نَيْتِ

لِلْحَافِظِ الشَّهِيرِ زَيْنِ الدِّينِ

أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ الْعِرَاقِي الشَّافِعِيِّ

ت ٨٠٦ هـ

قَدَّمَ لَهَا وَرَاجَعَهَا

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدَّكْتُورِ

عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَفِيرِ

حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقٌ وَدَرَأَسَةٌ

الْعَرَبِيِّ الدَّائِرَةُ الْفَرَايِطِيَّةُ

مَكْتَبَتُهُ إِذَا الْمُهَاجِرُ لِلنَّشْرِ وَالْتَوْزِيعِ بِالرَّيَاضِ

لِلنَّشْرِ وَالْتَوْزِيعِ بِالرَّيَاضِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ يَقُولُ رَأَيْتُ رَبِّي الْمُقْتَدِرُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِيُّ
- ٢ مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ عَلَوْنَانِ جَلَّ عَنْتِ إِخْصَاءِ
- ٣ ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمِ عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَامِ
- ٤ فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَيَّمَةُ تَوْضِيحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَشْمُهُ
- ٥ نَظْمُهَا تَبَصُّرَةٌ لِلْمُبْتَدِئِ تَذَكُّرَةٌ لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنَدُ
- ٦ لَخَصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْعَعُهُ وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ
- ٧ فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ لَوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْئُورُ
- ٨ كَقَالَ «أَوْ أَطْلَقْتُ لَفْظَ «الشَّيْخِ» مَا أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبْهِمًا
- ٩ وَإِنْ يَكُنْ لِأَشْيَيْنِ نَحْوُ «الزَّمَامِ» فَمُسَامٍ مَعَ الْفُجَارِيِّ هُمَا
- ١٠ وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا مُعْتَصِمًا فِي صَعِبِهَا وَسَهْلِهَا

أَقْسَامُ الْحَدِيثِ

- ١١ وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا أَلْسُنَهُ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ
- ١٢ فَأَلَوَّلُ الْمُتَصِلُ لِلسَّنَادِ بِنَقْلِ عَدَلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ

٨ - «مُبْهِمًا» بالوجهين كما هو في الأصل و(جب) و(س)، ووضع فوقها «معاً».

١٠ - «مُعْتَصِمًا» بفتح الصاد وكسرها كما في الأصل، و(س) وعليها في كلتا النسختين كلمة «معاً» يعني جواز الفتح والكسر.

- ١٣ عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا سُذِّذَ
وَعِلَّةٌ قَادِحَةٌ فَتُذِيحُ
١٤ وَيَا لَصَحِيحٍ وَالضَّعِيفِ قَصِدُوا
فِي ظَاهِرٍ لَا الْقَطْعَ وَالْمُعْتَمَدُ
١٥ إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدٍ
بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا، وَقَدْ
١٦ خَاضَ بِهِ قَوْمٌ، فَقِيلَ: مَا لَكَ
عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَاهُ النَّاسُ
١٧ مَوْلَاهُ، وَاخْتَرَحْتَ عَنْهُ يُسْنَدُ
الشَّافِعِي، قُلْتُ: وَعَنْهُ أَحْمَدُ
١٨ وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالنُّزْهِرِيِّ
عَنْ سَالِمِ أَيٍّ: عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ
١٩ وَقِيلَ: زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ جَدِّهِ، وَأَبْنُ شِهَابٍ عَنْهُ بِهِ
٢٠ أَوْ فَابَتْ سَيِّدِينَ عَنِ السَّامَانِيِّ
عَنْهُ، أَوِ الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْنِ الشَّانِ
٢١ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَقَمَهُ
عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَمْ يَنْ عَمَّمَهُ

أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ

- ٢٢ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ
مُحَمَّدٌ، وَخُصَّ بِالرَّجَحِ
٢٣ وَمُسَامٍ بَعْدُ، وَبَعْضُ الْغُرَبِ مَعَ
أَيٍّ عَلَيَّ فَضَّلُوا ذَا، لَوْ نَفَعَ
٢٤ وَلَمْ يَعْمَاهُ، وَلَكِنْ قَلَّمَا
عِنْدَ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَا

١٩ - «زين العابدين» هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، مات في ربيع الأول سنة (٩٤هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ٧٥/١٠، وسير أعلام النبلاء ٣٨٦/٤.

٢٤ - «ابن الأخرم»: هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، له مستخرج على الصحيحين، ومسند كبير، توفي سنة (٣٤٤هـ).

انظر: التقيد لابن نقطة ١/١٣٥، والسير ١٥/٤٧٠، وتذكرة الحفاظ ٣/٨٦٤. وروى قولته: «قلما يفوت البخاري ومسلماً مما ثبت من الحديث» الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/٥٦٥.

- ٢٥ وَرَدَّ، لَكِنْ قَالَ يَحْيَى الْبَرُّ: لَمْ يَفُتِ الْخُمْسَةَ إِلَّا النَّزْرُ
 ٢٦ وَفِيهِ مَا فِيهِ لِقَوْلِ الْجَعْفِيِّ: «أَحْفَظُ مِنْهُ عَشْرَ أَلْفِ أَلْفٍ»
 ٢٧ وَعَلَّاهُ أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ
 ٢٨ أَرْبَعَةَ أَلْآلِفٍ، وَالْمُكْرَرُ لَهَا، وَمَوْقُوفٍ، وَفِي الْبُخَارِيِّ
 فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَلْوَافٍ ذَكَرُوا

الصَّحِيحُ الزَّائِدُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ

- ٢٩ وَخَذُ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تَصَّصَ صَحَّتْهُ أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصَّ
 ٣٠ بِجَمْعِهِ، نَحْوُ ابْنِ حَبَّانَ الرَّكْبِ وَابْنِ خَزِيمَةَ، وَكَأَنَّ سُدْرَكَ
 ٣١ عَلَى تَسَاهُلٍ، وَقَالَ: مَا أَنْفَرَدَ بِهِ فَذَلِكَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدِّ
 ٣٢ بَعْلَةً، وَالْحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا يَلِيْقُ، وَالْبُسْتِيُّ يُدَانِي الْحَاكِمَ

الْمُسْتَخْرَجَاتُ (١)

- ٣٣ وَاسْتَخْرَجُوا عَلَى الصَّحِيحِ كَأَيْفَ عَوَانَةٍ وَنَحْوِهِ، وَاجْتَنَبَ

٢٥ - هو الإمام الحافظ الناسك أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي (٦٣١ - ٦٧٦هـ). انظر: طبقات السبكي ١٦٧/٥، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٧٠/٤، وقول النووي في التقريب (مع شرحه التدریب) ١٠٥/١.

٢٦ - قول البخاري في علوم الحديث ص ١٦٣.

٢٧ - عدد حديثه بالمكرر دون المعلقات ونحوها (٧٣٩٧) حديثاً فيما عده ابن حجر في هدي الساري ص ٦٥٧.

٢٨ - في الأصل: بلاغ بخط الناظم: «بلغ الشيخ جمال الدين عبد الله النابتي، قراءة بحث عليّ؛ كتبه مؤلفه».

(١) بلاغ نصه: «بلغ الشيخ الإمام قراءة بحث قرأه... هنا في محل... كتبه أحمد بن حجر».

٣٣ - «أَبِي عَوَانَةٍ» في الأصل بالفتح ممنوعاً من الصرف، وهو بالكسر مع التنوين للوزن في باقي النسخ؛ نسخة: (ظ) و(ح) و(ل): «عَوَانَةٌ» ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٦٨/١.

الفِتْنَةُ الْحَرِيشَةُ

- ٣٤ عَزَّوَكْ أَلْفَاظُ الْمُتَوَبِّ هُمَا إِذْ خَالَفَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى رَبِّمَا
 ٣٥ وَمَا تَزِيدُ فَأَحْكَمَنْ بِصِحَّتِهِ فَهُوَ مَعَ الْعُلُومِ فَأَعْدَتِهِ
 ٣٦ وَالْأَصْلُ يَعْنِي الْبَيِّهَاتِي وَمَنْ عَزَا

مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ

- ٣٧ وَأَرْفَعُ الصَّحِيحِ مَرُوبِي هُمَا شَمَّ الْبُخَارِيِّ فَمُسْلِمٍ، فَمَا
 ٣٨ شَرَطَهَا حَوَى، فَشَرَطَ الْجُعْفِي فَمُسْلِمٍ، فَشَرَطَ غَيْرِي كَفِي
 ٣٩ وَعِنْدَهُ النَّصْحِي لَيْسَ يُمْكِنُ فِي عَصْرِنَا، وَقَالَ يَحْيَى: مُمَكِّنُ

حُكْمُ الصَّحِيحَيْنِ وَالْمَعْلُوقِ

- ٤٠ وَقَاطَعَ بِصِحَّةٍ لِمَا قَدْ أَسْنَدَا كَذَا لَهْ، وَقِيلَ: ظَنَّا، وَلَدَى
 ٤١ مُحَقِّقِيهِمْ قَدْ عَزَاهُ النَّوَوِيُّ وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ
 ٤٢ مُضَعَّفٌ، وَهُمَا بِلَا سَنَدٍ أَشْيَا، فَإِنْ يُجْزَمُ فَصَحَّحْ، أَوْ وَرَدَ
 ٤٣ مُمْرَضًا فَلَا، وَلَكِنْ يُشْعَرُ بِصِحَّةِ الْأَصْلِ لَهُ كَيْدُ كَرُ

٣٥ - قوله: «تزيد» كما في الأصل. وفي نسخة: (ظ) و(ح) و(ل): «يزيد» بالياء التحتية فقط، وكلاهما صحيح كما نص عليه السخاوي في فتح المغيث ١/ ٧٠.

٣٦ - الحميدي: أبو عبد الله محمد بن فتوح الميورقي القرطبي (٤٨٨هـ).
 انظر: الصلة ٢/ ٥٦٠. والكلام هنا على كتابه الجمع بين الصحيحين، وقد طبع بتحقيق علي البواب.

٣٩ - انظر: التقريب مع تدريب الراوي ١/ ١٥٧. ونصه: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكَّن وقويت معرفته».

٤٢ - «مُضَعَّفٌ» كما في الأصل و(ظ). وفي هامش الأصل: «مُضَعَّفًا» وتوجيه إعرابهما ظاهر. «أشياء» - بالقصر - «يُجْزَمُ» مبني للمجهول كما في الأصل و(ح). «فَصَحَّحْ» كذا في هامش الأصل وعليه علامة تصحيح، وكذا في النسخ الأخرى، وهو الظاهر من كلام السخاوي، وفي الأصل: «فَصَحَّحْ»، وضرب عليه الناسخ.

- ٤٤ وَإِنْ يَكُنْ أَوَّلُ الْإِسْنَادِ حُذِفَ مَعَ صِيغَةِ التَّجْزِئَةِ فَتَعْلِيْقًا عُرِفَ
٤٥ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ آخِرُهُ، أَمَّا الَّذِي لَشَيْخِهِ عَزَلَ بِقَالَ: فَكَذِبَ
٤٦ عَنْتَنَةَ، كَخَبَرِ الْمُعَاذِ بْنِ لَاحِقٍ (١) لَا تَصْغُرُ لَابْنِ حَرْمٍ الْمُخَالِفِ

نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ

- ٤٧ وَأَخَذْتُ مِنْ كِتَابِ لَعْلُ أَوْ اخْتِجَاجِ حَيْثُ سَاغَ قَدْ جَعَلَ
٤٨ عَرْضًا لَهُ عَلَى أَصُولٍ يُشْتَرَطُ وَقَالَ يَحْيَى النَّوَوِيُّ: أَصْلٌ فَقَطْ
٤٩ قُلْتُ: وَلِابْنِ خَيْرٍ: اِمْتِنَاعُ جَزْمٍ سَوَى مَرْوِيٍّ إِجْمَاعُ

الْقِسْمُ الثَّانِي: الْحَسَنُ

- ٥٠ وَأَحْسَنُ الْمَعْرُوفِ مُخْرَجًا، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ رِجَالُهُ بِذَلِكَ حَدُّ
٥١ حَمْدُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: مَا سَامَ مِنَ الشُّذُوزِ مَعَ رَأْيِ مَا اتَّهَمُوا

٤٦ - بإزائه بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبدالله النابتي قراءة بحث عليّ؛ كتبه مؤلفه».

(١) «المعازف»: آث المَلاهي، «لا تَصْغُرُ» بفتح التاء والغين كما في سائر النسخ: أي تَمَلُّ. - كما فَسَّرَهُ في هامش الأصل -، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِصَّغَىٰ إِلَيْهِ أَفْعَدُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾.

٤٨ - قول النووي في التقريب مع شرحه تدريب الراوي ١/١٦٣.

٤٩ - «ابن خير»: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي (٥٧٥هـ). وانظر كلامه في فهرسته ص ١٦.

«جَزْمٌ» في هامش الأصل و(س) وعليها صح، وفي نسخة مقابلة بالأصل، و(ظ): «نَقْلٌ» وقد رجع عنها الناظم.

٥١ - «حَمْدٌ»: هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البُستي (٣١٩ - ٣٨٨هـ).

انظر: التقييد لابن نقطة ١/٢٥٤، وقوله في: معالم السنن ١/١١، وفي علوم الحديث ص ١٧٤، وتدريب الراوي ١/١٦٦.

- ٥٢ بَكْذِبٍ، وَلَمْ يَكُنْ فَرْدًا وَرَدَ
 ٥٣ وَقِيلَ: مَا ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ
 ٥٤ وَقَالَ: بَانَ لِي بِإِمْعَانِي أَنْظَرُ
 ٥٥ قِسْمًا، وَزَادَ كَوْنَهُ مَا عُلِّلَ
 ٥٦ وَالْفَقْهَاءُ كَأَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُهُ
 ٥٧ وَهُوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحَقٌ
 ٥٨ فَإِنْ يُقَالُ: يُحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ
 ٥٩ رَوَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ
 ٦٠ وَإِنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أَوْ شَدًّا
 ٦١ أَلَا تَرَى الْمُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا
 ٦٢ وَأَحْسَنُ الْمَشْهُورِ بِالْعَدَالَةِ
 ٦٣ طُرُقٌ أُخْرَى نَحْوَهَا مِنَ الطُّرُقِ
 ٦٤ إِذَا تَابَعُوا مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ
 قُلْتُ: وَقَدْ حَسَنَ بَعْضُ مَا انْفَرَدَ
 فِيهِ، وَمَا يَكُلُّ ذَا حَدٍّ حَصَلَ
 أَنَّ لَهُ قِسْمَيْنِ كُلُّ قَدْ ذَكَرَ
 وَلَا يُنْكِرُ أَوْ شَدُوذٍ شَمِلَا
 وَالْعُلَمَاءُ أَجْلُّ مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ
 حُجَّةً، وَإِنْ يَكُنْ لَا يَلْحَقُ
 فَقُلْ: إِنْ كَانَتْ مِنَ الْمُوصُوفِ
 بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يُذَكَّرُ
 أَوْ قَوِي الضَّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرْ ذَا
 أَوْ أَمْسَلُوا كَمَا يَحْيَى عِزُّهُ
 وَالصَّدَقِ رَاوِيهِ إِذَا أَقْبَلَ لَهُ
 صَحْحَتُهُ كَمَا تَنَزَّلُ أَنْ أَشُقُّ
 عَلَيْهِ، فَأَرْتَقَى الصَّحِيحَ يَجْرِي

٥٢ - قول الترمذي في العلل آخر الجامع. انظره في: جامع الترمذي ٧٤٢/٥، وشرح ابن رجب ٣٤٠/١.

٥٣ - «وقيل»: القائل هو أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي في الموضوعات ١٤/١: «ما فيه ضعف قريب مُحْتَمَلٌ وهذا هو الحديث الحسن، ويصلح البناء عليه والعمل به».

٥٤ - «بإمعاني»، بالياء كما في الأصل و(جب)، ويحذفها كما في (س) و(ح)، وراجع: علوم الحديث ص ١٧٥.

٥٦ - «يَسْتَعْمِلُهُ»، بالياء كما في الأصل و(ح)، وفي (س) و(ظ) و(ل): «تَسْتَعْمِلُهُ».

٦٣ - رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عند الترمذي في الجامع، الطهارة (٢٢).

- ٦٥ قَالَ: وَمَنْ مَظِنَّةٌ لِلْحَسَنِ
 جَمَعَ أَبِي دَاوُدَ، أَيُّ: فِي السُّنَنِ
- ٦٦ فَإِنَّهُ قَالَ: ذَكَرْتُ فِيهِ
 مَا صَحَّ أَوْ تَارَبَ أَوْ يَحْكِيهِ
- ٦٧ وَمَا بِهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ قُلْتُهِ
 وَحَيْثُ لَا، فَصَاحِخٌ خَرَجْتُهُ
- ٦٨ فَمَا بِهِ، وَلَمْ يُصَحَّحْ وَسَكَتُ
 عَلَيْهِ، عِنْدَهُ لَهُ الْحُسْنُ ثَبَتَ
- ٦٩ وَإِنْ رُسَيْدٍ قَالَ: وَهُوَ مُتَّجِهٌ
 قَدْ يَبْلُغُ الصَّحَّةَ عِنْدَ مُخْرِجِهِ
- ٧٠ وَلِلْإِمَامِ الْيَعْمُرِيِّ إِنْ شَاءَ
 قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ يَحْكِي مُسْلِمًا
- ٧١ حَيْثُ يَقُولُ: جُمْلَةُ الصَّحِيحِ لَا
 تُوجَدُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشُّبْلَا
- ٧٢ فَأَحْتَاجُ أَنْ يَنْزِلَ فِي الْإِسْنَادِ
 إِلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ
- ٧٣ وَتَحْوِيهِ، وَإِنْ يَكُنْ ذُو السَّقِيقِ
 قَدْ فَاتَهُ أَذْرَكَ بِاسْمِ الصَّدَقِ
- ٧٤ هَلَّا قَضَى عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ
 بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالنَّحْكِمِ
- ٧٥ وَالْبَغَوِيُّ إِذْ قَسَمَ الْمَصَابِيحَا
 إِلَى الصَّحَاحِ وَالْحَسَنِ جَانِحَا
- ٧٦ أَنَّ الْحَسَانَ مَا رَوَاهُ فِي السُّنَنِ
 رُدَّ عَلَيْهِ؛ إِذْ بَهَا غَيْرُ الْحَسَنِ
- ٧٧ كَانَ أَبُو دَاوُدَ أَقْوَى مَا وَجِدُ
 يَرَوِيهِ، وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَا يَجِدُ

٦٧ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٧.

٦٨ - هُنَا بِلَاغُ قِرَاءَةِ عَلَى النَّازِمِ بِخَطِّهِ: «بَلَّغَ جَمَالَ الدِّينِ عَبْدَ اللَّهِ النَّابِتِي قِرَاءَةَ بَحْثِ عَلِيٍّ؛ كَتَبَهُ مُؤَلِّفُهُ».

٧٠ - «الْيَعْمُرِيُّ»: أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ سَيِّدِ النَّاسِ الْأَنْدَلُسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٧٣٤هـ)، وَقَوْلُهُ فِي كِتَابِهِ: النَّفْحُ الشَّدِيدُ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ ١/ ٢١١ - ٢١٥.

٧٥ - قَوْلُ الْبَغَوِيِّ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ مَصَابِيحِ السَّنَةِ ٢/١، وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِيمَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ.

٧٧ - «وُجِدَ» كَمَا فِي الْأَصُولِ، قَالَ السَّخَاوِيُّ: «بِالْبَيِّنَاءِ لِلْمَفْعُولِ كَمَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ النَّازِمِ، =

- ٧٨ فِي الْبَابِ غَيْرُهُ، فَذَاكَ عِنْدَهُ مِنْ دَلِيلِي أَقْوَى قَالَهُ ابْنُ مَنَّةَ
- ٧٩ وَالنَّسَبُ يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ تَرْكًا، مَذْهَبٌ مُتَّبَعٌ
- ٨٠ وَمَنْ عَلَيْهِمَا أَطْلَقَ الصَّحِيحَا فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلًا صَرِيحًا
- ٨١ وَدُونَهَا فِي رُتَبَةٍ مَا جُعِلَ عَلَى الْمَسَائِدِ فَيُدْنَى الْجَفَلَا
- ٨٢ كَمُسْنَدِ الطَّلَاحِيِّ وَأَحْمَدَا وَعَدُهُ لِلدَّارِمِيِّ أَنْتَقَدَا
- ٨٣ وَالْحُكْمُ لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ أَوْ بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلْمَثْنِ رَأَوَا
- ٨٤ وَأَقْبَلُهُ إِنْ أَطْلَقَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ وَلَمْ يُعَقِّبْهُ بِضَعْفٍ يُنْتَقَدُ
- ٨٥ وَاسْتَشْكَلَ الْحُسْنَ مَعَ الصَّحَّةِ فِي مَثْنٍ، فَإِنْ لَفْظًا يُرَدُّ فَقُلْ صِفِ
- ٨٦ بِهِ الضَّعِيفَ، أَوْ يُرَدُّ مَا يَخْتَلِفُ سَنَدُهُ، فَكَيْفَ إِنْ قَرَدُ وَصِفِ
- ٨٧ وَلَا فِي الْفَتْحِ فِي الْإِقْتِرَاحِ أَنْ أَتَفَرَّدَ الْحُسْنَ ذُو أَصْطِلَاحِ
- ٨٨ وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبَسُ كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ، لَا يَنْعَكِسُ
- ٨٩ وَأُورِدُوا مَا صَحَّ مِنْ أَفْرَادٍ حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ مَا إِسْنَادِ

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: الضَّعِيفُ

- ٩٠ أَمَّا الضَّعِيفُ فَهُوَ مَا لَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةَ الْحُسْنِ، وَإِنْ بَسُطَ بَعْضُهُ

= ويجوزُ بِنَاوُهُ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ أَظْهَرُ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَنْسَبَ». فتح المغيث ١/١٤٦.

٨٠ - يعني: الخطيب في تاريخ بغداد ٢/٤٢، والسَّلَفِيُّ في مقدمة معالم السنن، وهي مطبوعة مع المعالم للخطابي ١٤٦/٨ وَمَنْ وَاظَفَهُمَا.

٨٧ - أبو الفتح ابن دقيق العيد المتوفى (٧٠٢هـ) في كتابه الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٢٠٠.

٨٩ - إزاء البيت بلاغ قراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث عليّ؛ كتبه مؤلفه».

- ٩١ فَفَاقِدُ شَرْطِ قَبُولِ قِسْمٍ وَأَتَيْنِ قِسْمَ غَيْرِهِ وَضَمُّوا
٩٢ سِوَاهُمَا فَثَالِثٌ، وَهَكَذَا وَعُدَّ لِشَرْطِ غَيْرِ مَبْدُوعٍ فَذَا
٩٣ قِسْمٌ سِوَاهَا، ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّذِي قَدَّمْتَهُ، ثُمَّ عَلَى ذَا فَاحْتِذِي
٩٤ وَعَدَّهُ الْبُسْتِي فِيمَا أَوْحَى لِتِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ نَوْعًا

الْمَرْفُوعُ

- ٩٥ وَسَمَّ مَرْفُوعًا مُضَافًا لِلْبَيْتِ وَأَشْرَطَ أَخْطِيبُ رَفَعَ الصَّاحِبِ
٩٦ وَمَنْ يُقَابِلُهُ بِذِي الْإِسْكَالِ فَقَدْ عَنَى بِذَلِكَ ذَا اتِّصَالِ

الْمُسْنَدُ

- ٩٧ وَالْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ أَوْ مَا قَدْ وُصِلَ لَوَمَعَ وَقِفْ، وَهُوَ فِي هَذَا يَقِلُّ
٩٨ وَالثَّالِثُ الرَّفْعُ مَعَ الْوَصْلِ مَعًا شَرْطٌ بِهِ الْحَاكِمُ فِيهِ قَطْعًا

٩١ - «فَاقِدُ شَرْطٍ» كما في الأصل و(ح) و(ل) و(ظ) وهامش (س) وكتب عليه: «صح»، وفي (جب) و(س) وهامش الأصل (خ): «فَقَدْ شَرْطٌ لِلْقَبُولِ».

٩٢ - «مَبْدُوعٍ» وفي (ل): «مَبْدُوعٌ» بالتخفيف.

٩٤ - «الْبُسْتِي»: ابنُ حَبَّانَ، السابق ذكره عند الناظم في البيت (٣٠).

واعلم أن العلماء تنازعوا في قول ابن حبان هذا أين قاله، وفي أي كتاب؟. فقال الزركشي في النكت ٣٩١/١: «هو في مقدمة كتابه المجروحين من المحدثين»، وتعقبه الحافظ بما محصّله: «أن ما قسمه ابن حبان في مقدمة المجروحين الأسباب الموجبة للضعف في الرواة». ثم إنَّ عددَ الأسباب عنده في المجروحين (٢٠) عشرون فقط، وهنا تسعة وأربعون.

قال: «والحاصل أن الموضوع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مِظَنَّتَهُ». انظر: النكت ٤٩٢/١.

٩٥ - انظر قول الخطيب في: الكفاية ص ٣٧.

٩٨ - قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٧، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩١.

الْمُصِلُ وَالْمَوْصُولُ

- ٩٩ وَإِنْ تَصِلْ بِسِنْدٍ مَنُوقَةٍ فَسَمِّهِ مُتَّصِلًا مَوْصُولًا
١٠٠ سَوَاءٌ الْمَوْقُوفُ وَالْمَفْرُوعُ وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ يَنْحُلَ الْمُقْطُوعُ

الْمَوْقُوفُ

- ١٠١ وَسَمِّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرْتَهُ بِصَاحِبٍ وَصَلَتْ أَوْ قَطَعْتَهُ
١٠٢ وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَاءُ الْأَثَرِ وَإِنْ تَقِفَ بِغَيْرِهِ قَيْدٌ تَبَرُّ

الْمُقْطُوعُ

- ١٠٣ وَسَمِّ بِالْمُقْطُوعِ قَوْلَ النَّابِغِيِّ وَفِعْلُهُ، وَقَدْ رَأَى لِشَافِعِي
١٠٤ تَغْيِيرَهُ بِهِ عَنِ الْمُنْقَطِعِ قُلْتُ: وَعَكْسُهُ أَصْطِلَاحُ الْبَرْدَعِيِّ

الْفُرُوعُ

- ١٠٥ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ «مِنَ السُّنَّةِ» أَوْ نَحْوُ «أَمْرُنَا» حُكْمُهُ الرَّفْعُ وَلَوْ
١٠٦ بَعْدَ اللَّيِّ قَالَهُ بِأَعْصَرِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ
١٠٧ وَقَوْلُهُ «كُنَّا نَرَى» إِنْ كَانَ مَعَ عَصْرِ اللَّيِّ مِنْ قَبْلِ مَا رَفَعَ
١٠٨ وَقِيلَ: لَا، أَوْ لَا فَلَا، كَذَاكَ لَهُ وَلِخَطِيبٍ قُلْتُ: لَكِنْ جَعَلَهُ

١٠٢ - «بَغْيَرُهُ» كما في الأصول، وفي (جب): «بتابع» وَبَّهَ فِي هَامِش (س) أَنَّهُ ثَبِتَ فِي نَسْخَةٍ أُخْرَى، قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ١/ ١٩٠: «وَفِي بَعْضِ النُّسخِ «بتابع»، وَالْأَوَّلَى أَشْمَلٌ».

١٠٣ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩٦.

١٠٤ - «البردعي» وفي (ل): «الْبَرْدَعِيُّ» بالمعجمة، وهو الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون بن رُوح الْبَرْدِجِيِّ الْبَرْدَعِيِّ (٣٠١هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٤٦.

* إزاء البيت بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

١٠٨ - جمع الناظم في نصف بيت «لا» النافية ثلاث مرات، مما جعل فهم المراد من البيت =

- ١٠٩ مَرْفُوعًا مُحَاكِمٌ وَالرَّزِيُّ
١١٠ لَكِنْ حَدِيثُ «كَانَ بَابُ الْمُصْطَفَى
١١١ حُكْمًا لَدَى مُحَاكِمٍ وَالْخَطِيبِ
١١٢ وَعَدُّ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابِيُّ
١١٣ وَقَوْلُهُمْ «يُرْفَعُهُ» يُبْلَغُ بِهِ
١١٤ وَإِنْ يُقَالُ عَنْ تَابِعٍ فَمُرْسَلٌ
١١٥ تَصَحَّحَ وَقَفِيهِ، وَذُو أَحْتِمَالٍ
١١٦ وَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبٍ بِحَيْثُ لَا
١١٧ مَا قَالَتْ فِي الْمَحْصُولِ نَحْوُ مَنْ أَتَى
- ابْنُ الْخَطِيبِ وَهُوَ الْقَوِيُّ
يُقَرَّعُ بِالْأَخْضَارِ مِمَّا وَقَفَا
وَالرَّفْعُ عِنْدَ السَّيِّحِ ذُو تَصْوِيبٍ
رَفْعًا فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْبَابِ
رِوَايَةً «يَنْمِيهِ» رَفْعٌ فَانْتَبَهَ
قُلْتُ: «مِنَ السُّنَّةِ عَنْهُ نَقَلُوا
نَحْوُ» أَمْرًا مِنْهُ لِلْغَزَالِيِّ
يُقَالُ رَأْيًا حُكْمُهُ الرَّفْعُ عَلَى
فَالْحَاكِمِ الرَّفْعُ هَذَا أَتَبَتَا

= عسيراً، ومعنى البيت ملخصاً: إذا قال الصحابي: «كنا نفعل كذا» ونحوه إذا لم يُضِفْهُ إلى زمان النبي ﷺ فهو من قبيل الموقوف، وإن أضافه إلى زمان النبي ﷺ فالذي عليه أهل الحديث وجزم به الحاكم أنه مرفوع؛ وهو مذهب الخطيب وابن الصلاح. وإلى هذا مرجع الضمير في «كَذَلِكَ لَهُ».

وجاء عن الإسماعيلي: أنه أنكر أن يكون مرفوعاً مطلقاً؛ سواء قُيِّدَ أم لم يُقَيَّدَ بعصر النبي ﷺ، وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله: «وقيل لا»، وحق هذه العبارة أن تؤخر بعد ذلك، لكنه اضطره النظم...

١١٠ - الحديث رواه الحاكم في علوم الحديث ص ١٩ عن المغيرة بن شعبة. ورواه البخاري في الأدب المفرد (١٠٨٠)، والخطيب في الجامع ١/١٦١ من حديث أنس رضي الله عنه.

١١١ - قال ابن الصلاح: «بل هو مرفوع...». انظر: علوم الحديث ص ١٩٨.

١١٤ - انظر: التقييد والإيضاح ص ٦٠، وفتح المغيث ١/٢٢١.

١١٥ - «للغزالي» أي: أبي حامد في المستصفى ١/١٣١.

١١٧ - المحصول للفخر الرازي ٤/٤٤٩. و«من أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» من قول ابن مسعود؛ رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٨، وابن الجعد في مسنده ١/٣٧١ (٢٥٥٤)، والبزار كما في كشف الأستار (٢٠٦٧)، والطبراني في الأوسط ٢/١٢٣ (١٤٥٣)، وانظر: مجمع الزوائد ٥/١١٨.

- ١١٨ وَمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُحَمَّدٌ، وَعَنْهُ أَهْلُ الْبَصَرَةِ
١١٩ كَرَّرَ: «قَالَ بَعْدُ، قَالَ خَطِيبٌ رَوَى بِهِ الرَّفْعَ وَذَا الْحَجَّيْبُ

الرُّسُلُ

- ١٢٠ مَرْفُوعٌ تَابِعٍ عَلَى الْمَشْهُورِ مُرْسَلٌ أَوْ قِيْدُهُ بِالْكَبِيرِ
١٢١ أَوْ سَقَطُ رَأْيٍ مِنْهُ، ذُو أَقْوَالٍ وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِحْوَاجِ
١٢٢ وَأَحْتِجَ مَا لَكَ كَذَا الثُّغْمَانُ وَتَابِعُوهُمْ مَا بِهِ وَدَانُوا
١٢٣ وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النُّقَادِ لِلْجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْأَسْنَادِ
١٢٤ وَصَاحِبُ التَّمْهِيدِ عَنْهُمْ نَقَلَهُ وَمُسَامٌ صَدَرَ الْكِتَابِ أَصْلَهُ
١٢٥ لَكِنْ إِذَا صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ بِمُسْنَدٍ أَوْ مُرْسَلٍ يُخْرِجُهُ
١٢٦ مِنْ لَيْسَ يَرُوي عَنِ رَجَالِ الْأَوَّلِ نَقَلَهُ، قُلْتُ: الشَّيْخُ لَمْ يَفْصَلِ

١١٨ - محمد: هو ابن سيرين، والبيت بكسر التاء في رَوِيَهُ كما في النسخ، ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٢٣٢/١.

١١٩ - انظر: الكفاية للخطيب ص ٤١٩.

* وهنا بلاغ القراءة: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

١٢١ - «سَقَطُ» وجهان كما في الأصل، وفي (ظ) و(جب): «سَقَطُ» بالضم، وفي (س) و(ح) بالكسر، وهو الذي نص عليه السيوطي في شرحه ص ٧٣.

١٢٤ - الإمام أبو عمر بن عبد البر في: التمهيد ٦/١، والإمام مسلم في مقدمة الصحيح ١/٣٠.

١٢٦ - «نَقَلَهُ» بالجزم، مع أن أداة الشرط غير جازمة، وهذا يجوز للضرورة، واستشهدوا له بقول الشاعر:

وَإِذَا تُصِيبُكَ مُصِيبَةٌ فَاصْبِرْ لَهَا وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ
ولو قال الناظم في البيت السابق: «لَكِنْ مَتَى صَحَّ» لخرج من الخلاف كما أفاده تلميذه الحافظ ابن حجر، وانظر: فتح المغيث ٢٥٨/١.

- ١٢٧ وَالشَّافِعِيُّ بِالْكَبَارِ قَيْدًا وَمَنْ رَوَى عَنِ التَّنْقَاتِ أَبَدًا
١٢٨ وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ وَافَقَهُمْ إِلَّا بِتَقْصِيفِ لَفْظٍ
١٢٩ فَإِنْ يُقَالُ: فَأَلْسَنْدُ الْمُعْتَمَدُ فَقُلْ: دَلِيلَانِ بِهِ يَعْتَصِدُ
١٣٠ وَرَسَمُوا مُنْقَطِعًا عَنْ رَجُلٍ وَفِي الْأَصُولِ نَعْتُهُ بِالْمُرْسَلِ
١٣١ أَمَّا الَّذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ فَحَكَمَهُ الْوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ

الْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ

- ١٣٢ وَسَمَّيْنَا الْمُنْقَطِعَ الَّذِي سَقَطَ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ بِهِ رَأَوْفَقُط
١٣٣ وَقِيلَ: مَا لَمْ يَتَّصِلْ، وَقَالَ لَا بِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ، لَا أَسْتَعْمَلَا
١٣٤ وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ أَشْنَانِ فَصَائِدًا، وَمِنْهُ قَسَمُ تَاخِي
١٣٥ حَذَفُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابِيِّ مَعًا وَوَقِفُ مَتْنِهِ عَلَى مَنْ تَبِعَا

الْعِنَنَةُ

- ١٣٦ وَصَحَّحُوا وَصَلَ مُعْنَعٍ سَلِمَ مِنْ دُلْسَةِ رَاوِيهِ، وَاللَّقَاءُ عِلِمَ
١٣٧ وَبَعْضُهُمْ حَكَى بِذَا إِجْمَاعًا وَمُسْلِمٌ لَمْ يَشْطَرِطِ اجْتِمَاعًا

١٣٠ - نقله الجويني في البرهان ١/٦٤١، وراجع: النكت للزركشي ١/٤٤٨، وفتح المغيـث ٢٦٨/١. وسكت عليه الناظم فلم يتعقبه، فأكمل البرهان الحلبي ذلك، وقال:
قُلْتُ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ لَكِنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُجْهَلُ
١٣١ - نص قراءة على الناظم: «بَلَغَ جَمَالُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ النَّابِئِيُّ قِرَاءَةً عَلَيَّ وَالْجَمَاعَةُ سَمَاعًا؛ كَتَبَهُ مُؤَلِّفُهُ».

١٣٣ - «وقالا» الألف للإطلاق وليست للتثنية، والمراد بهذا ابن الصلاح.
«لَا أَسْتَعْمَلَا» كما في الأصل و(ظ). وفي المطبوع و(غ): «لا استعمالا» وهو خطأ؛ لأن مراده بأنه الأقرب من حيث المعنى واللغة فلا انقطاع ضد الاتصال، وليس بأقرب بالنسبة لاستعمال المحدثين واصطلاحهم الخاص. راجع: فتح المغيـث ١/٢٧٨.
١٣٧ - «مسلم» في مقدمة الصحيح (١/٨٨): باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن. وراجع: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢٤.

- ١٣٨ لَكِنْ تَعَاَصَرًا، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ
 ١٣٩ مَعْرِفَةُ الرَّأْيِ بِالْأَخْذِ عَنْهُ
 ١٤٠ مُنْقَطِعٌ، حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ
 ١٤١ سَوَّوْا، وَلِلْقَطْعِ نَحْوُ الْبُرْدِيِّ
 ١٤٢ قَالَ: وَمِثْلُهُ رَأَى ابْنُ شَيْبَةَ
 ١٤٣ قُلْتُ: الصَّوَابُ أَنْ مَنْ أَدْرَكَ مَا
 ١٤٤ يُحْكَمُ لَهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَ مَا رَوَى
 ١٤٥ وَمَا حَكَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
 ١٤٦ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ عَنْ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ
 طُولُ صَحَابَةٍ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطُ
 وَقِيلَ: كُلُّ مَا أَتَانَا مِنْهُ
 وَحُكْمٌ «أَنَّ» حُكْمٌ «عَنْ» فَالْجُلُ
 حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِ
 كَذَالِهِ، وَلَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهُ
 رَوَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَلَّمَ
 يَقَالُ أَوْ عَنْ: أَوْ بَاتَ فَسَوَّوْا
 وَقَوْلٍ يَعْقُوبُ عَلَى ذَا نَزْلِ
 إِجَانَةً، وَهُوَ يَوْصِلُ مَا قَمَنْ

تَعَارُضُ الْوَصْلِ وَالْإِسْأَلِ، أَوِ الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ

- ١٤٧ وَأَحْكَمُ لَوْصِلِ ثِقَةٍ فِيهِ الْأَظْهَرُ
 ١٤٨ وَتَسَبُّ الْأَوَّلِ لِلنُّظَّارِ
 ١٤٩ لَوْصِلِ «لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ»
 وَقِيلَ: بَلْ إِسْأَلُهُ لِلْأَكْثَرِ
 أَنَّ صَحَّحُوهُ، وَقَضَى الْجُبَّارِ
 مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَمْرِهِ كَالْجَبَلِ

١٤٣ - التقييد والإيضاح ص ٧٢.

١٤٦ - «قَمَنْ» - بفتح الميم حتى يسلم من عيب التوجيه - أي: حقيق. وراجع: فتح الباقي
 لتركيب الأنصاري ٢١٥/١.

* هُنا نص بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة
 بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

١٤٩ - «لَوْصِلِ» باللام كما في الأصل و(س) و(جب)، وفي (ح): «بوصل» بالباء.
 «لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ» حديث أبي موسى الأشعري؛ رواه أبو داود ٥٨٦/٢ (٢٠٨٥)،
 والترمذي في الجامع ٣/٣٩٨ (١١٠١)، وابن ماجه ١/٣٤٧ (١٨٨٧). وقول البخاري
 رواه البيهقي في الكبرى ٧/١٠٨؛ قال: «الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة».
 والحديث رواه شعبه والثوري عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلًا.

- ١٥٠ وَقِيلَ: الْآكْثَرُ، وَقِيلَ: الْأَخْفَظُ شَمَّ فَأَرْسَالَ عَدْلٍ يَحْفَظُ
١٥١ يَقْدَحُ فِي أَهْلِيهِ الْوَأَصِلَ، أَوْ مُسْنَدِهِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَرَأَوْا
١٥٢ أَنْتَ الْأَصَحُّ الْحَكَمُ لِلرَّفْعِ وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا وَذَا كَمَا حَكَوْا

التَّدْلِيلُ

- ١٥٣ تَدْلِيلُ الْإِسْنَادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ، وَيُرْتَقِي بِعَنْ وَأَنْتَ
١٥٤ وَقَالَ، يُوْهِمُ اتِّصَالًا، وَأَخْلَفَ فِي أَهْلِهِ، فَالَرُّ مُطْلَقًا تُقِفُ
١٥٥ وَالْأَكْثَرُونَ قَبِلُوا مَا صَرَّحَا ثِقَاتُهُمْ بِوَصُولِهِ وَصَحَّاحَا
١٥٦ وَفِي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ كَالْأَعْمَاشِ وَكَهَشَّامٍ بَعْدَهُ، وَفَتَّشَ
١٥٧ وَذَمَّهُ شُعْبَةُ ذُو الرُّسُوفِ وَدُونَهُ التَّدْلِيلُ لِلشُّيُوخِ
١٥٨ أَنْ يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لَا يَعْرِفُ بِهِ، وَذَا بِمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ
١٥٩ فَتَرَهُ لِلصَّغْفَرِ وَاسْتِصْفَارَا وَكَالْخَطِيبِ يُوْهِمُ اسْتِغْنَارَا
١٦٠ وَالشَّافِعِيُّ أَنْشَبَتْهُ بِمَرَّةٍ قُلْتُ: وَشَرُّهَا أَخُو السَّوِيَّةِ

الشَّاذُّ

- ١٦١ وَذُو الشُّذُوزِ مَا يَخَالِفُ الثَّقَّةَ فِيهِ الْمَلَا، فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ

- ١٥٢ - «الرَّفْعُ» بِاللَامِ كَمَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (ظ): «بِالرَّفْعِ». وَفِي الْأَصْلِ بَعْدَ الْبَيْتِ بِلَاغٌ
لِلْقِرَاءَةِ عَلَى النَّاظِمِ بِخَطِّهِ كَمَا سَبَقَ فِي رَقْمِ (١٤٦).
١٥٩ - انظر: الكفاية للخطيب ٤٠٣.
١٦٠ - انظر: الرسالة للشافعي ص ٣٧٩ (١٠٣٣)، وبعد البيت نص بلاغ القراءة على
المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».
وفي (س) مقابله بلاغ نصه: «بلغت سماعاً في السابع».
١٦١ - انظر: مناقب الشافعي لابن أبي حاتم ص ٢٣٣، ومعرفة علوم الحديث ص ١١٩،
والمعرفة للبيهقي ٢٠/١، والكفاية للخطيب ص ١٤٨.

- ١٦٢ وَلِحَاكُمُ اخِلَافٍ فِيهِ مَا اشْتَرَطُ
وَلِلْخَلِيلِي مُفْرَدُ الرَّاوي فَقَطُ
١٦٣ وَرَدَّ مَا قَالَا بِفِرْدِ الثَّقَةِ
كَأَنَّهَا عَنْ بَيْعِ الْوَلَا وَهَبَةِ
١٦٤ وَقَوْلِ مُسْلِمٍ: رَوَى الزُّهْرِيُّ
تِسْعِينَ فَرْدًا كُلُّهَا قَوِيٌّ
١٦٥ وَاخْتَارَ فِيهَا لَمْ يَخْلُفْ أَنَّ مِنْ
يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطٍ فَفَرَدَهُ حَسَنُ
١٦٦ أَوْ بَلَغَ الضَّبْطُ فَصَحَّحَ، أَوْ بَعْدَ
عَنْهُ، فَمِمَّا شَذَّ فَأَطْرَحَهُ وَرَدَّ

الْمُنْكَرُ

- ١٦٧ وَالْمُنْكَرُ الْمَفْرُودُ، كَذَا الْبُرْدِيجِي
أَطْلَقَ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ
١٦٨ إِجْرَاءُ تَفْصِيلٍ لَدَى الشَّدْوَ مَرَّ
فَهُوَ بِمَعْنَاهُ كَذَا الشَّيْخُ ذَكَرَ
١٦٩ نَحْوُ «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ» الْخَبَرُ
وَمَا لِكِ سَمَى ابْنِ عُثْمَانَ عُمَرُ
١٧٠ قُلْتُ: فَمَاذَا؟ بَلْ حَدِيثُ نَزْعِهِ
خَاتَمُهُ عِنْدَ الْخَلَاءِ وَوَضْعُهُ

١٦٢ - معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٩، والإرشاد لأبي يعلى الخليلي ١/١٧٦، وعلوم الحديث ص ٢٣٧.

١٦٣ - حديث ابن عمر: «في النهي عن بيع الولاء وهبته» عند البخاري في العتق ٥/٢٠٦ (٢٥٣٥)، ومسلم ٥/٣٨٧ (٣٧٦٧)، وابن ماجه ٢/١٢٤ (٢٧٧٥).

١٦٤ - قول مسلم في صحيحه ١١/١١٠ (٤٢٣٧) (مع النووي).

١٦٧ - «البرديجي»: أحمد بن هارون تقدم التعريف به في رقم (١٠٤).

وانظر قوله في: علوم الحديث ص ٢٤٤، وتدريب الراوي ١/٢٧٦، وفتح المغيث ٢/١٢.

١٦٩ - «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ»؛ رواه النسائي في الكبرى ٤/١٦٧، وابن ماجه ٢/٢٤٥ (٣٣٧٣)، والحديث قال فيه النسائي: منكر، كما في تحفة الأشراف ١٢/٢٢٤.

«مَالِكٌ» بالوجهين الضم والكسر، وكتب فوقه بالأصل معاً، وقد جاء بالضم في (س) و(ح) وبالكسر في (ج).

والمقصود هنا روايته عن: عُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» كما في الموطأ ٢/٥١٩. قلت: وفي رواية أبي مصعب من الموطأ ٢/٥٣٩ (٣٠٦١) عُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ. فوافق الآخرين.

١٧٠ - حديث أنس في نزاع الخاتم عند الخلاء؛ رواه أبو داود ١/٢٥ (١٩)، والنسائي =

الْإِعْتِبَارُ وَالْمُنَابَعَاتُ وَالسَّوَاهِدُ

- ١٧١ أَلِإِعْتِبَارُ سُبُكُ الْحَدِيثِ هَلْ شَارَكَ رَاوِي غَيْرُهُ فِي مَا حَمَلَ
- ١٧٢ عَرَسَتْخِهِ، فَإِنْ يَكُنْ شُورِكُ مَنْ مُعْتَبَرٍ بِهِ فَتَابِعٌ، وَإِنْ
- ١٧٣ شُورِكُ شَيْخِهِ فَمَوْقُفٌ كَذَا وَقَدْ يُسَمَّى شَاهِدًا، ثُمَّ إِذَا
- ١٧٤ مَنْ يَمَعْنَاهُ أَتَى قَالِشَاهِدُ وَمَا خَلَا عَنْ كُلِّ ذَا مَفَارِدُ
- ١٧٥ مِثَالُهُ «لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا» فَلَفْظَةُ «الدَّبَاغِ» مَا أَتَى بِهَا
- ١٧٦ عَنْ عَمْرِو ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَقَدْ تَوَبَّعَ عَمْرُو فِي «الدَّبَاغِ» فَأَعْتَصَدَ
- ١٧٧ ثُمَّ وَجَدْنَا «أَيُّمَا إِهَابٍ» فَكَانَ فِيهِ شَاهِدٌ فِي الْبَابِ

زِيَادَةُ الثَّقَاتِ

- ١٧٨ وَأَقْبَلَ زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ مِنْهُمْ وَمِنْ سِوَاهُمْ فَعَلَيْهِ الْعُظْمُ
- ١٧٩ وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: لَا مِنْهُمْ، وَقَدْ قَسَمَهُ الشَّيْخُ، فَقَالَ: مَا أَنْفَرْدُ
- ١٨٠ دُونَ الثَّقَاتِ ثِقَةً خَالَفَهُمْ فِيهِ صَرِيحًا، فَهُوَ رَدٌّ عِنْدَهُمْ

= ١٧٨/٨، والترمذي ٢٢٩/٤ (١٧٤٦)، وابن ماجه ٦١/١ (٣٠٤).

* بإزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث عليّ؛ كتبه مؤلفه».

١٧٥ - «لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا» رواه مسلم في الحيز ٢٧٤/٢ (٨٠٤): «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فِدْبَغْتُمُوهُ...» من طريق ابن عيينة. ورواه البخاري في الزكاة ٤٤٦/٣ (١٤٩٢)، وفي البيوع ٥٢٢/٤ (٢٢٢١) وليس عنده لفظ الدباغ.

١٧٧ - حديث ابن عباس: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ...» عند مسلم ٢٧٦/٢ (٨١٠)، وأبي داود (٤٢٣)، والترمذي (١٧٢٨)، والنسائي (٤٢٥٢).

* وهنا بلاغ القراءة على الناظم كما سبق في (١٧٠).

- ١٨١ أَوْ لَمْ يُخَالِفْ، فَأَقْبَلَنَّهُ، وَأَدَّحَى
 ١٨٢ أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ نَحْوُ «جُعِلَتْ
 ١٨٣ فَالْشَّافِعِيُّ وَالْحَمْدُ اخْتِجَابًا
 ١٨٤ لَكِنَّ فِي الْأَمْرِ سَالِجًا، فَأَقْنَضَى
 ١٨٥ هَذَا قَبُولُ الْوَصْلِ، إِذْ فِيهِ وَفَى
 فِيهِ الْخَطِيبُ الْإِتِّفَاقَ مُجْمَعًا
 تُرْبَةُ الْأَرْضِ» فَهِيَ فَرْدٌ نَقِلَتْ
 وَالْوَصْلُ وَالْإِمْرَسَالُ مِنْ ذَا أُخِذَا
 تَقْدِيمُهُ، وَرَدَّ أَنْتَ مُقْتَضَى
 أُنْجَرِحَ عِلْمُ زَائِدٌ لِلْمُقْتَضَى

الْأَفْرَادُ

- ١٨٦ الْفَرْدُ قِسْمَانِ: فَرْدٌ مُطْلَقًا
 ١٨٧ وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ مَا قَيَّدَتْهُ
 ١٨٨ أَوْ عَنْ فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ
 ١٨٩ لَمْ يَرَوْهُ ثِقَةً إِلَّا ضَمْرَهُ
 ١٩٠ فَإِنْ يُرِيدُوا وَاحِدًا مِنْ أَهْلِهَا
 وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّذُوزِ سَبَقًا
 بِنِثْقَةٍ، أَوْ بِلَا ذِكْرَتِهِ
 لَمْ يَرَوْهُ عَنْ بَكْرٍ إِلَّا وَاعِلٌ
 لَمْ يَرَوْهُ هَذَا غَيْرُ أَهْلِ الْبَصَرِ
 تَجَوَّزًا فَأَجْعَلُهُ مِنْ أَوْلَهِهَا

١٨١ - انظر قول الخطيب في: الكفاية ص ٤٦٥.

١٨٢ - حديث حذيفة: «فُضِّلْنَا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِخَمْسٍ... وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا» عند مسلم في المساجد ٧/٣ (١١٦٥) من رواية أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ رَبِيعِي عَنْهُ. وسائر الروايات فيها: «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» كما عند مسلم ٨/٣ (١١٦٧)، والبخاري ٥٦٥/١ (٣٣٥).

١٨٥ - في الأصل بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بَلَّغَ جَمَالَ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ النَّابِثِيُّ قِرَاءَةً بَحْثَ عَلِيٍّ؛ كَتَبَهُ مُؤَلِّفُهُ». وفي (س) بلاغ آخر نصه: «بَلَّغَتْ سَمَاعًا فِي التَّاسِعِ».

١٨٨ - «بَكْرٍ إِلَّا» بنقل الهمز إلى الساكن قبلها، والمصنف يقصد بهذا ما رواه أبو داود (٣٧٢٦)، والترمذي (١٠٩٥)، وابن ماجه (١٩٠٩) وغيرهم من طريق ابن عيينة عن وائل بن داود عن أَبِيهِ: بكر بن وائل عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ: «أَوْ لَمْ عَلَى صَفِيَّةَ بَسُوقٍ وَتَمَرٍ». فهذا لم يروه عن بكرٍ إِلَّا وائل، ولم يروه عن وائل إِلَّا ابن عيينة، والقاتل هو ابن طاهر المقدسي في أطراف الغرائب. راجع: فتح المغيث ٣٨/٢. وهذا من زيادات العراقي التي لم يميزها بقوله: «قلت».

- ١٩١ وَلَيْسَ فِيهِ أَفْرَادِهِ النَّسَبِيَّةُ
١٩٢ لَكِنْ إِذَا قِيدَ ذَلِكَ بِالنَّسَبِ
ضَعُفَ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ
فَحُكْمُهُ يَقْرُبُ مِمَّا أُطْلِقَهُ

الْعَكْلُ

- ١٩٣ وَسَمَّ مَا بِعِلَّةٍ مَشْمُولٌ
١٩٤ وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْبَابِ طَرْتِ
١٩٥ تُدْرِكُ بِالْخِلَافِ وَالْتَفَرُّدِ
١٩٦ جِهَيْدُهَا إِلَى أَطْلَاعِهِ عَلَى
١٩٧ أَوْ وَقْفٍ مَا يُرْفَعُ، أَوْ مَتْنٍ دَخَلَ
١٩٨ ظَرْبٌ فَأَمْضَى، أَوْ وَقْفٍ فَأَجْمَأَ
١٩٩ وَهِيَ تَجِيءُ غَالِبًا فِي السَّنَدِ
٢٠٠ أَوْ وَقْفٍ مَرْفُوعٍ، وَقَدْ لَا تَقْدَحُ
٢٠١ بَوَهُمْ يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ أَبَدَلَا
٢٠٢ وَعِلَّةُ الْمُتَنِ كَنَفِي الْبَسْمَلَةِ
٢٠٣ وَصَحَّ أَنَّ أَنَسًا يَقُولُ «لَا
- مَعْلَلًا، وَلَا تَقْعُلُ مَعْلُولٌ
فِيهَا غُمُوضٌ وَخَفَاءٌ أَثَرَتْ
مَعَ قَرَارَتِ تَضَمُّنٍ، يَحْتَدِي
تَضَوُّبِ إِنْشَائٍ لِمَا قَدْ وَصِلَا
فِي غَيْرِهِ، أَوْ وَهُمُ وَاهِمٌ حَصَلَ
مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ أَنَّ سَلِمَا
تَقْدَحُ فِي الْمُتَنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ
كَ«الْبَيْعَاتِ بِالْخِيَارِ» صَرَّحُوا
عَمْرًا بِعَبْدِ اللَّهِ حَيْثُ نَقَلَا
إِذْ ظَنَّتْ رَاوَتْهَا فَنَقَلَهُ
أَحْفَظُ شَيْئًا فِيهِ» حَيْثُ سُئِلَا

١٩٤ - هنا بلاغ القراءة على الناظم بخطه كما تقدم في رقم (١٨٥).

٢٠٠ - رواية الجادة والصواب عند البخاري ٤/٢١١ (٢١١٣) محمد بن يوسف عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به.

ورواية يعلى بن عبيد عن سفيان قال: عَمَرُوْا بِنَ دِينَارٍ. وهي عند الطبراني في الكبير ٤٤٨/١٢ (١٣٦٢٩) ولم تقدح في المتن؛ لأن الإسناد كيفما كان على الحاليتين، فهو يدور على ثقة.

٢٠٢ - الرواية عند مسلم ٣٣١/٢ - ٣٣٢ (٨٨٨ - ٨٨٩) من حديث أنس: «لا يذكرهم بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها».

- ٢٠٤ وَكَثُرَ التَّعْلِيلُ بِالْإِمْسَالِ لِلْوَصْلِ إِنِّيَقَوْ عَلَى اتِّصَالِ
 ٢٠٥ وَقَدْ يُعْلَوْنَ بِكُلِّ قَدْ فِي فِسْقٍ وَغَفْلَةٍ وَنَوْعِ جَرْحٍ
 ٢٠٦ وَمِنْهُمْ مَنْ يُطْلِقُ اسْمَ الْعِلَّةِ لِغَيْرِ قَادِحٍ كَوَصْلِ ثِقَةٍ
 ٢٠٧ يَقُولُ: «مَعْلُولٌ صَحِيحٌ» كَالَّذِينَ يَقُولُ صَحٌّ مَعَ شُدُودِ اخْتِذِي
 ٢٠٨ وَالنَّسَخَ سَمَى التَّمْذِيءَ سِلَّةً فَإِنْ يُرَدُّ فِي عَمَلٍ فَاجْتَنَحَ لَهُ

المُضْطَرِبُّ

- ٢٠٩ مُضْطَرِبُّ الْحَدِيثِ مَا قَدْ وَرَدَا مُخْتَلِفًا مِنْ وَاحِدٍ فَأَزِيدَا
 ٢١٠ فِيمَنْ أَوْ فِي سَنَدٍ إِنِّي تَضَحَّ فِيهِ تَسَاوِيُ الْخُلْفِ، أَمَّا إِنْ رَجَحَ
 ٢١١ بَعْضُ أُلُجُوهٍ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرِبًّا وَأُحْكَمُ لِلرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبًا
 ٢١٢ كَالْخَطِّ لِلْسُّتْرَةِ جَمُّ الْخُلْفِ وَالْإِضْطِرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ

المُدْرَجُ

- ٢١٣ الْمُدْرَجُ الْمُلْحَقُ آخِرَ الْخَبَرِ مِنْ قَوْلٍ رَأَوْهُمَا، بِإِلَاقِصْلِ ظَهَرِ
 ٢١٤ نَحْوًا إِذَا قُلْتَ «الشَّهَدُ» وَصَلْ ذَلِكَ زُهَيْرٌ، وَابْنُ ثَوْبَانَ فَصَلْ

٢٠٨ - «إِنْ يُرَدُّ فِي عَمَلٍ فَاجْتَنَحَ لَهُ» هذا التفصيل زيادة من الحافظ العراقي ولم يميزه. كما في شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١.

* وإزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

٢١٢ - حديث أبي هريرة رواه أبو داود ٢٢٨/٢ (٦٨٥) (مع العَوْنِ)، وابن ماجه ١٧٠/١ (٩٣٠) وغيرهما، قال الحافظ في بلوغ المرام ص ٧٠: «وصححه ابن حبان، ولم يُصَبِّ من زعم أنه مضطرب، بل هو حسن».

٢١٤ - «الشَّهَدُ» في الأصل بالضم، وفي (س) و(ح) بالفتح.

حديث ابن مسعود عند أبي داود ١٤٤/٣ (٩٦٦) وفي آخره: «إذا قلت هذا أو =

- ٢١٥ قُلْتُ: وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ قَلْبِ
 ٢١٦ وَمِنْهُ جَمْعُ مَا أَتَى كُلَّ طَرَفٍ
 ٢١٧ كَوَائِلٍ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ
 ٢١٨ وَمِنْهُ أَنْ يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدٍ
 ٢١٩ نَحْوُ «وَلَا تَنَافَسُوا» فِي مَثْنٍ لَا
 ٢٢٠ مِنْ مَثْنٍ «لَا تَجَسَّسُوا» أَدْرَجَهُ
 ٢٢١ وَمِنْهُ مَثْنٌ عَنْ جَمَاعَةٍ وَرَدَ
 ٢٢٢ فَيَجْعَلُ الْكُلَّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ
 ٢٢٣ فَإِنَّ عَمْرًا عِنْدَ وَاصِلٍ فَقَطَّ
- كَ «أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ وَيُلِّ لِّلْعَقَبِ»
 مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بِوَاحِدٍ سَلَفَ
 أَدْرَجَ «ثُمَّ جِئْتُهُمْ» وَمَا اتَّخَذَ
 فِيهِ غَيْرُهُمْ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ
 تَبَاغَضُوا» فَمُدْرَجٌ قَدْ نُقِلَ
 ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ إِذْ أَخْرَجَهُ
 وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضًا فِي السَّنَدِ
 كَمَثْنٍ «أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ» الْخَبَرُ
 بَيْنَ شَقِيقٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ سَقَطَ

- = قضيت هذا . . . » وحكم بإدراج هذه اللفظة الحاكم والبيهقي والخطيب وغيرهم .
- ٢١٥ - «أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ» حديث أبي هريرة عند البخاري ١/ ٣٥٠ (١٦٥)، وفيه أن العبارة هذه من كلام أبي هريرة .
- ٢١٨ - «يُدْرَجُ بَعْضُ مُسْنَدٍ» كذا في الأصول .
- ٢١٩ - حديث أنس: «لَا تَبَاغَضُوا . . .» عند مالك في الموطأ ٢/ ٩٠٧ (١٦١٥)، والبخاري في صحيحه ١٠/ ٥٩٠ (٦٠٦٥)، وفي الأدب المفرد (٣٩٨)، ومسلم ٨/ ٣٣١ (٦٤٧٣) .
- ٢٢٠ - «تَجَسَّسُوا» في الأصل بالهوامش: «يروى بالجيم، ومعناه: التفحص عن الأخبار، ومنه الجاسوس، وبالحاء المهملة: الاستماع لحديث القوم وطلب خبرهم في الخير» .
- وحديث أبي هريرة: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ . . . وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَحَسَّسُوا» عند البخاري ١٠/ ٥٩٠ (٦٠٦٤)، ومسلم ٨/ ٣٣٥ (٦٤٨٢)، وموطأ مالك (أبي مصعب) ٢/ ٧٩ (١٨٩٥) .
- ٢٢٢ - «بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ» علق عليه في هامش الأصل: قوله: «ذَكَرَ» ظاهر صنيع شيخ الإسلام قراءته بالبناء للمفعول حيث فسرهُ بالمذكور . وصريح كلام الغزي أنه بالبناء للفاعل؛ فإنه جعل فاعله وفاعل «يجمع» واحداً .
- حديث ابن مسعود: «أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ» عند البخاري في الحدود ١٢/ ١٣٩ (٦٨١١)، والترمذي في جامعه ٥/ ٣٢٦ (٣١٨٢) .

٢٢٤ وَزَادَ الْأَعْمَشُ كَذَا مَنْصُورٌ وَنَحْمَدُ الْإِدْرَاجَ لَهَا مَحْظُورٌ

المَوْضُوعُ

٢٢٥ شَرُّ الضَّعِيفِ الْخَبَرُ الْمَوْضُوعُ الْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ

٢٢٦ وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِزُوا ذِكْرَهُ لِمَنْ عِلْمٌ، مَا لَمْ يُبَيِّنْ أَمْرَهُ

٢٢٧ وَأَكْثَرُ الْجَامِعِ فِيهِ إِذَا خَرَجَ لِمُطْلَقِ الضَّعْفِ، عَنِ أَبَا الْفَرَجِ

٢٢٨ وَأَلَوَاضِعُونَ لِلْحَدِيثِ أَضْرَبُ أَضْرَهُمْ قَوْمٌ لِرُفْدِ نُسَبُوا

٢٢٩ قَدْ وَضَعُوها حِسْبَةً، فَقَبِلْتُ مِنْهُمْ رُكُونًا لَهُمْ وَنُقِلَتْ

٢٣٠ فَقَيَّضَ اللَّهُ لَهَا نَقَادَهَا فَبَيَّنُوا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا

٢٣١ نَحْوًا بِي عِصْمَةٍ إِذَا رَأَى الْوَرَى زَعَمًا نَأَوُّا عَنِ الْقُرْآنِ، فَافْتَرَوْا

٢٣٢ لَهُمْ حَدِيثًا فِي فَضَائِلِ السُّورِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَبَيَّنَ مَا ابْتَكَرَ

٢٣٣ كَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي اعْتَرَفَ رَاوِيهِ بِالْوَضْعِ، وَبَيَّنَّ مَا اقْتَرَفَ

٢٣٤ وَكُلُّ مَنْ أَوْدَعَهُ كِتَابَهُ كَأَلْوَحِيدٍ مُخْطِئٌ صَوَابَهُ

٢٣٥ وَجَوَزَ الْوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ قَوْمٌ ابْنُ كَرَامٍ، وَفِي التَّرْهِيْبِ

٢٢٤ - بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث عليّ؛ كتبه مؤلفه».

٢٢٦ - «ذَكَرَهُ - أَمْرَهُ» وضع عليه في الأصل و(س): «معاً» يعني جواز الوجهين السكون والتحريك بالضم، وفي (جب) و(ح) بالإسكان فقط.

٢٢٧ - أبو الفرج ابن الجوزي في الموضوعات له، مطبوع في أربع مجلدات يحتوي (١٨٢٧) حديثاً موضوعاً حسب رأيه.

٢٣١ - نوح بن أبي مريم القرشي مولا هم المروزي، أبو عصمة الملقب بالجامع.

٢٣٢ - «فَبَيَّنَّ» كذا في الأصل وعليها «صح»، وفي (ظ) وهامش الأصل: «وَبَيَّنَّ».

- ٢٣٦ وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا
مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَبَعْضُهُمْ وَضَعَا
٢٣٧ كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ فِي الْمُسْنَدِ
مِنْهُ نَوْعٌ وَضَعَهُ لَمْ يَقْصِدِ
٢٣٨ نَحْوَ حَدِيثِ ثَابِتٍ «مَنْ كَثُرَتْ
صَلَاتُهُ» الْحَدِيثِ. وَهَلْهُ سَرَتْ
٢٣٩ وَيُعَرَفُ الْوَضْعُ بِالِإِفْرَارِ وَمَا
نَزَلَ مَنْزِلَتَهُ، وَرُبَّمَا
٢٤٠ يُعَرَفُ بِالرِّكَّةِ قُلْتُ: اسْتَشْكَلَا
التَّبَجُّيُّ الْقَطْعُ بِالْوَضْعِ عَلَى
٢٤١ مَا اعْتَرَفَ الْوَاضِعُ، إِذْ قَدْ يَكْذِبُ
بَلَى نَزْدَهُ، وَكَانَهُ نَضْرِبُ

الْمَقْلُوبُ

- ٢٤٢ وَقَسَمُوا الْمَقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى
مَا كَانَ مَشْهُورًا بِرَأْوَائِهِ لَا
٢٤٣ بِوَاحِدٍ نَظِيرِهِ، كَيْ يُرْتَبَا
فِيهِ، لِإِلْغَابِ إِذَا مَا اسْتُغْرِبَا
٢٤٤ وَمِنْهُ قَلْبُ سَنَدٍ لِمَاتٍ
نَحْوًا مَتَحَانِهِمْ إِمَامًا لَفَنَ
٢٤٥ فِي مَائَةٍ لَمَّا أَتَى بَغْدَادَا
فَرَدَّهَا وَجَوَّدَ الْإِسْنَادَا
٢٤٦ وَقَلْبُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرَّوَاةُ
نَحْوَ «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ»

٢٣٨ - «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ» رواه على الخطأ ابن ماجه ٢٤٢/١ (١٣٢٧).

٢٤٠ - «التَّبَجُّيُّ»: هو الإمام ابن دقيق العيد؛ قيل له ذلك؛ لأنه وُلِدَ بشيخ البحر بساحل يَنْبَعِ.

وتقدم عند الناظم البيت (٨٧): «ولأبي الفتح في الاقتراح...».

٢٤١ - انظر قول ابن دقيق العيد في: الاقتراح ص ٢٢٩، وتدريب الراوي ٣٢٣/١.

وبجانب البيت علامة بلاغ القراءة على الناظم.

٢٤٤ - «إمام الفن»: هو الإمام محمد بن إسماعيل البخاري. والقصة رواها: ابن عدي في

أسامي من روى عنهم البخاري ص ٦٢، والخطيب في تاريخ بغداد ٢/٢٠، والباقي

في التعديل والتجريح ٣٠٨/١، وذكرها ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٢٨٤،

والسيوطي في التدريب ٣٤٥/١، والسخاوي في فتح المغيث ٣٢٠/١.

٢٤٦ - حديث: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» رواه البخاري في الأذان =

- ٢٤٧ حَدَّثَهُ فِي مَجْلِسِ الْبُنَائِي حَجَّاجٌ، أَعْنِي: ابْنَ أَبِي عُثْمَانَ
- ٢٤٨ فَظَنَّهُ عَنْ تَابِتٍ جَرِيرٍ بَيْنَهُ حَمَادُ الضَّرِيرِ

تَنْبِيهَاتٌ

- ٢٤٩ وَإِنْ تَجِدُ مَثْنًا ضَعِيفَ السَّنَدِ فَقُلْ: ضَعِيفٌ، أَيْ: هَذَا فَأَقْصِدِ
- ٢٥٠ وَلَا تُضَعِّفْ مُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى الطَّرِيقِ؛ إِذَا لَعَلَّ جَاءَا
- ٢٥١ بِسَنَدٍ مُجَوِّدٍ، بَلْ يَقِفُ ذَاكَ عَلَى حُكْمٍ إِمَامٍ يَصِفُ
- ٢٥٢ بَيَانًا ضَعْفِهِ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَالْشَّيْخُ فِيمَا بَعْدَهُ حَقَّقَهُ
- ٢٥٣ وَإِنْ تَرَدَّدَ تَقْلًا لِيَوَاهِ، أَوَّلِيمَا يُشَدُّ فِيهِ لَا بِإِسْنَادِهِمَا
- ٢٥٤ فَأَتِ بِتَرْبُضٍ كَثْرَى، وَأَجْزِمِ بِنَقْلِ مَا صَحَّ كَقَالَ فَأَعْلَمَ
- ٢٥٥ وَسَهَّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ رَوَوْا مِنْ غَيْرِ تَبَيَّنَ لِيُضَعِّفَ، وَرَأَوْا
- ٢٥٦ بَيَانَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ

مَعْرِفَةٌ مَنْ تَقْبَلُ رَوَايَتَهُ وَمَنْ تَرُدُّ

- ٢٥٧ أَجْمَعَ جُمْهُورُ أَسَمَةِ الْأَشْرُ وَالْفِقْهُ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْخَبَرِ

= ١٥٧/٢ (٦٣٧)، ومسلم في المساجد ١٠٢/٣ (١٣٦٤)، وأبو داود (٥٣٩ - ٥٤٠)،
والترمذي (٥٩٢)، والنسائي (٦٨٦).

٢٤٨ - مقابل البيت في هامش الأصل: «بيان: حَمَادٌ».

٢٥٦ - هذا القول منقول عن عبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهم. انظر: الكفاية للخطيب ص ١٦٣، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٨٦.

* وبإزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي،
قراءة بحث علي والجماعة سماعاً».

- ٢٥٨ يَأْنُ يَكُونُ ضَايِطًا مُعَدَّلًا
 ٢٥٩ يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ حِفْظًا يَحْوِي
 ٢٦٠ يَعْلَمُ مَا فِي أَلْفَظٍ مِنْ إِحَالِهِ
 ٢٦١ بَأْسٌ يَكُونُ مُسْلِمًا ذَا عَقْلِ
 ٢٦٢ مِنْ فِسْقَةٍ أَوْ خَرْمٍ مُرَوِّعَةٍ، وَمَنْ
 ٢٦٣ وَصَّحَ اكْتِفَاءً وَهُمْ بِالْوَاحِدِ
 ٢٦٤ وَصَّحُوا اسْتِغْنَاءَ ذِي الشَّهْرِ عَنْ
 ٢٦٥ وَلَإِنَّ عَبْدَ الْبَرِّ: كُلُّ مَنْ عُنِيَ
 ٢٦٦ فَإِنَّهُ عَدْلٌ يَقُولُ الْمُصْطَفَى
 ٢٦٧ وَمَنْ يُوَافِقْ غَالِبًا ذَا الضَّبِطِ
 ٢٦٨ وَصَّحُوا قَبُولَ تَعْدِيلٍ بِلَا
 ٢٦٩ وَلَمْ يَرَوْا قَبُولَ جَرَحٍ أَبْهَمًا
- أَيُّ: يَقْضًا، وَلَمْ يَكُنْ مُغْفَلًا
 كِتَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ يَرْوِي
 إِنْ يَرْوِي بِالْمَعْنَى، وَفِي الْعَدَالَةِ
 قَدْ بَلَغَ الْحُكْمَ سَلِيمِ الْفِعْلِ
 زَكَاهُ عَدْلًا فَعَدْلٌ مُؤْتَمَنٌ
 جَرَحًا وَتَعْدِيلًا خِلَافَ الشَّاهِدِ
 تَرْكِيَةً، كَمَا لَكَ نَجْمُ السُّنَنِ
 بِحَمْلِهِ الْعِلْمَ وَلَمْ يُوهَنْ
 «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ» لَكِنْ خُولِفَا
 فَضَايِطًا، أَوْ بَادِرًا فَمُخْطِئًا
 ذَكَرَ لِأَسْبَابٍ لَهُ أَنْ تَشْتَلَا
 لِلْخُلْفِ فِيهِ أَسْبَابُهُ، وَرَبِّمَا

٢٥٨ - «أَيُّ يَقْضًا» في الأصل مضبوط بالوجهين، وكتب عليها «معاً»، وهو كذلك عند أئمة اللغة. ففي مختار الصحاح «رجل يَقْضُ - بضم القاف وكسرها -: متيقظ حذر». مختار الصحاح ٣١٠/١.

٢٦٣ - «جَرَحًا وَتَعْدِيلًا» وفي (ظ): «جَرَحًا وَتَعْدِيلًا». وهكذا ضبطها في سائر المنظومة.
 ٢٦٦ - قول ابن عبد البر في: التمهيد له ٢٨/١، وقد وافقه من المتأخرين ابن المواق. وانظر: تحرير علوم الحديث للشيخ عبد الله الجديع ٢٥١/١ لترى الفهم الصحيح لكلام ابن عبد البر رَحَّلَهُ.

وحديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله...» رُوي عَنْ عدة من الصحابة؛ كعلي، وابن مسعود، ومعاذ، وغيرهم. انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب ص ١١، ٢٨، وراجع: التمهيد ٥٨/١، والتقيد والإيضاح ص ١١٤.

- ٢٧٠ اسْتَفْسِرَ أَجْرُحُ فَأَمَّ يَقْدَحُ، كَمَا
فَسَّرَهُ شُعْبَةُ بِالرَّكْضِ، فَمَا؟
- ٢٧١ هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حِفَاطُ الْأَثَرِ
كَشَيْخِي الصَّحِيحِ مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ
- ٢٧٢ فَإِنْ يُقَلُّ قَلَّ بَيَانُ مَنْ جُرِحَ»
كَذَا إِذَا قَالُوا لِمَتِ «لَمْ يَصِحَّ»
- ٢٧٣ وَأَبْهَمُوا، فَالْشَّيْخُ قَدْ أَجَابَا
أَنْ يَحِبَّ التَّوَقُّفُ إِذَا اسْتَرَابَا
- ٢٧٤ حَتَّى يُبَيِّنَ بَحْثُهُ قَبُولَهُ
كَمَنْ أُولُوا الصَّحِيحِ خَرَجُوا لَهُ
- ٢٧٥ فِيهِ الْبُخَارِيُّ اُحْتِجَاجًا عَكْرَمَهُ
مَعَ ابْنِ مَرْزُوقٍ وَغَيْرِ تَرْجَمَهُ
- ٢٧٦ وَاحْتِجَّ مُسْلِمٌ بِهِ قَدْ ضَعُفَا
نَحْوُ سُؤْيِدٍ؛ إِذَا جَرِحَ مَا اكْتَفَى
- ٢٧٧ قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ أَبُو الْمُعَالِي
وَاحْتَارَهُ تَأْيِيدُهُ الْغَزَالِي
- ٢٧٨ وَابْنُ الْخَطِيبِ: اُنْحَوِّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا
أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ بِأَسْبَابِهَا
- ٢٧٩ وَقَدَّمُوا أَجْرُحَ، وَقِيلَ: إِنَّ ظَهَرَ
مَنْ عَدَّلَ الْأَكْثَرُ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ
- ٢٨٠ وَمُبْهَمُ التَّعْدِيلِ لَيْسَ يَكْتَفِي
بِهِ الْخَطِيبُ وَالْفَقِيهُ الصَّيْرَفِيُّ

٢٧٠ - يحاذيه في الهامش من الأصل: «بيان: الجرْح».

٢٧١ - أمام البيت علامة بلاغ القراءة.

٢٧٣ - «إِذَا اسْتَرَابَا»، كذا في الأصل. وعليها علامة تصحيح، وفي نسخة (ظ): «إِذَا اسْتَرَابَا».

هذا جواب ابن الصلاح، وقد أجاب ابن كثير بجواب سديد أصاب به عين الصواب. انظر: الباعث الحثيث مع اختصار علوم الحديث ص ٨٨.

٢٧٤ - «قبوله». وفي العجز: «لَهُ» في الأصل و(ح) فيها الوجهان، وكتب عليهما «معاً».

٢٧٦ - «سؤيد» بن سعيد الحدثاني، راوي الموطأ، احتج به مسلم، مات سنة (٢٤٠هـ) قال ابن حجر: «صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول» التقريب (٢٦٩٠) وقول ابن معين معروف: «لو كان لي سيف ورمح وفرس لغزوت سويداً...».

٢٧٩ - «الأكثر» بالفتح كما في (ح). قال الناظم في شرحه ص ١٥٢: «هو في موضع الحال، وجاء مُعَرَّفًا كما قرئ في الشاذ: «لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ»، وفي الأصل و(س) بالضم: «الأكثر».

- ٢٨١ وَقِيلَ: يَكْفِي، نَحْوَانُ يُقَالَا «حَدَّثَنِي الثَّقَةُ»، بَلْ لَوْ قَالَ لَا
 ٢٨٢ جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْلَمْ
 ٢٨٣ وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرِدْهُ
 ٢٨٤ وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ أَوْ عَمَلَهُ
 ٢٨٥ وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الصَّحِيحِ
 ٢٨٦ وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يُقْبَلُ الْجَهْلُ؟
 ٢٨٧ جَهْلٌ عَيْنٌ: مَنْ لَهُ رَأْيٌ فَقَطْ
 ٢٨٨ جَهْلٌ حَالٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ
 ٢٨٩ وَالثَّلَاثُ: الْجَهْلُ لِّلْعَدَالَةِ
 ٢٩٠ حُجَّةٌ فِي الْحُكْمِ بَعْضُ مَنْ مَنَعَ
 ٢٩١ بِهِ، وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنِّ الْعَمَلَا
 ٢٩٢ فِي كُتُبٍ مِنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ
 ٢٩٣ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ، وَبَعْضٌ يَشْهُرُ
 ٢٩٤ وَانْخَلَفَ فِي مُبْتَدِئِ مَا كُفِّرَ
- «حَدَّثَنِي الثَّقَةُ»، بَلْ لَوْ قَالَ لَا
 أَسْمٌ: لَا نَقْبَلُ مَنْ قَدْ أَجْهَمَ
 مِنْ كَالْمِ فِي حَقِّ مَنْ قَلَدَهُ
 عَلَى وَفَاقِ الْمَنْ تَصَحُّحًا لَهُ
 رَوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى النَّصْرِ
 وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةٍ مَجْعُولٌ:
 وَرَدُّهُ الْأَكْثَرُ، وَالْقِسْمُ الْوَسْطَى:
 وَحُكْمُهُ الرَّدُّ عَلَى الْجَاهِلِ
 فِي بَاطِنٍ فَقَطْ. فَقَدْ رَأَى لَهُ
 مَا قَبْلَهُ، مِنْهُمْ سُلَيْمٌ، فَقَطَعَ
 يُشْبِهُ أَنَّهُ عَلَى ذَا جُعِلَا
 خَبْرَةٌ بَعْضُ مَنْ يَهَا تَعَدَّرَتْ
 ذَا الْقِسْمِ مَسْتُورًا، وَفِيهِ نَظَرٌ
 قِيلَ: يَرُدُّ مُطْلَقًا، وَأَسْتَنْكَرَا

٢٨٤ - «أَوْ عَمَلَهُ - تَصَحُّحًا لَهُ» فِي الْأَصْلِ وَ(ح) بِالضَّمِّ فَقَطْ، وَفِي (س) عَلَيْهِمَا «مَعًا» يَعْنِي بِالضَّمِّ كَمَا هُوَ مَثْبُوتٌ، وَبِاسْكَانِ الْهَاءِ.

٢٩٠ - سُلَيْمٌ: أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمٌ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِي الشَّافِعِيُّ، مَاتَ غَرَقًا فِي بَحْرِ الْقَلْزَمِ سَنَةَ (٤٤٧هـ)، لَهُ مَصْنُفَاتٌ فِي الْفَقْهِ: كَالْمَجْرَدِ، وَفِي التَّفْسِيرِ: ضَوْءُ الْقُلُوبِ، وَغَيْرَهَا.

انظر: سير أعلام النبلاء ١١/١٤٤، والوافي بالوفيات ١٣/١١٤.

٢٩١ - انظر: علوم الحديث ص ٢٩٥.

- ٢٩٥ وَقِيلَ: بَلْ إِذَا اسْتَحَلَّ الْكَذِبَ
 ٢٩٦ لِلشَّافِعِيِّ إِذْ يَقُولُ: أَقْبَلُ
 ٢٩٧ وَالْأَكْثَرُونَ وَرَأَى الْأَعْدَلَا
 ٢٩٨ فِيهِ ابْنُ حِبَّانَ اتَّفَقَا، وَرَوَوْا
 ٢٩٩ وَلِلْحَمِيدِيِّ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ
 ٣٠٠ أَيْ فِي الْحَدِيثِ، لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ
 ٣٠١ وَأَطْلَقَ الْكَذِبَ، وَزَادَ أَنْ مَنْ
 ٣٠٢ وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ، وَالسَّمْعَانِي
 ٣٠٣ بِكَذِبٍ فِي خَبَرِ اسْقَاطِ مَا
 ٣٠٤ وَمَنْ رَوَى عَنْ ثِقَةٍ فَكَذَّبَهُ
 ٣٠٥ لَا تُشَيِّنْ بِقَوْلِ شَيْخِهِ، فَقَدْ
 ٣٠٦ وَإِنْ يَرُدُّهُ بِ«لَا أَذْكُرُ» أَوْ
- نُصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ، وَنُسِبَا
 مِنْ غَيْرِ خَطَّابِيَّةٍ مَا نَقَلُوا
 رَدُّوا دُعَاهُمْ فَقَطْ، وَنَقَلَا
 عَنْ أَهْلِ بَدْعٍ فِي الصَّحِيحِ مَا دَعَوْا
 بِأَنْ مَنْ لِكَذِبٍ تَعَمَّدَا
 وَإِنْ يَتَّبِ، وَالصَّيْرَفِيُّ مِثْلُهُ
 ضَعَّفَ نَقْلًا لَمْ يُقَوِّبَعْدَ أَنْ
 أَبُو الْمُظَفَّرِ مَرَى فِي الْحَاجَةِ
 لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ مَا
 فَقَدْ تَعَارَضَا، وَلَكِنْ كَذَّبَهُ
 كَذَّبَهُ الْآخَرُ، وَارْدُ مَا جَحَّدَ
 مَا يَقْتَضِي نُسْيَانَهُ، فَقَدْ رَأَوْا

٢٩٦ - قول الشافعي حكاه الخطيب في الكفاية ص ١٤٩.

٢٩٨ - قول ابن حبان في كتابه المجروحين ٨١/١، والإحسان ١٤٩/١، والثقات ١٤٠/٦. وعدد الذين رُمُوا بالبُعد كالتشيع، أو النصب أو القدر، الذين روى لهم الشيخان (٨١) رجلاً سرد أسماءهم السيوطي في تدريب الراوي ٣٨٩/١.

٣٠٠ - «الصَّيْرَفِيُّ» بكسر الياء آخره كما في الأصول، وفي (جب) جاء بالضم. وهو أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادى الشافعي، الفقيه الأصولي المحدث، توفي بمصر سنة (٣٣٠هـ)، وأقواله التي تنقل هي من كتابه شرح الرسالة للشافعي. انظر: تاريخ بغداد ٤٤٩/٥، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٥٨٠/١، ومعجم المؤلفين ٤٤٢/٣.

٣٠١ - «بَعْدَ أَنْ»: أي: بعد أن ضَعَّفَ كما في (ح).

٣٠٥ - في الأصل: مقابل البيت علامةً لبلاغ القراءة.

- ٣٠٧ الْحَكَمُ لِلذَّاكِرِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ
٣٠٨ كَقِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِذْ
٣٠٩ عَنْهُ، فَكَانَ بَعْدَ عَشْرِ رِبْعَةٍ
٣١٠ وَالشَّافِعِيُّ نَهَى ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ
٣١١ وَمَنْ رَوَى بِأُجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلْ
٣١٢ وَهُوَ شَبِيهُ أُجْرَةِ الْقُرْآنِ
٣١٣ لَكِنْ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ أَخَذَ
٣١٤ شُغْلًا بِهِ أَلَكَسِبَ أَجْزَاءُ فَا
٣١٥ وَرَدَّ ذُو سَاهِلٍ فِي الْحَمْلِ
٣١٦ أَوْ قَبْلَ التَّلْقِينِ أَوْ قَدْ وَصِفَا
٣١٧ بِكَثْرَةِ السَّهْوِ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ
٣١٨ بَيْنَ لَهْ غَلَطُهُ فَمَا رَجَعَ
٣١٩ كَذَا مُحَمَّدِيُّ مَعَ ابْنِ حَنْبَلٍ
- وَحِكِي الإسْقَاطُ عَنْ بَعْضِهِمْ
نَسِيَهُ سَهْلٌ الَّذِي أَخَذَ
عَنْ نَفْسِهِ يَرْوِيهِ لَنْ يُضِيعَهُ
يَرْوِي عَنْ الْحَيِّ لِيَخَوْفَ لَتَهُمْ
إِسْحَاقُ، وَالرَّزِيُّ، وَابْنُ حَنْبَلٍ
يَحْرِمُ مِنْ مَرْوَةِ الْإِنْسَانِ
وَعِيَهُ تَرْخُصًا، فَإِنْ سَبَدُ
أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ
كَالَنَوْمِ وَالْأَدَاكَ كَلَامٍ أَصْلٍ
بِالْمُنْكَرَاتِ كَثْرَةً، أَوْ عُرِفَا
أَصْلٍ صَحِيحٍ فَهُوَ رَدٌّ، ثُمَّ إِنَّ
سَقَطَ عَنْهُمْ حَدِيثُهُ جُمْعٍ
وَابْنُ الْمُبَارَكِ رَأَوْا فِي الْعَمَلِ

٣٠٨ - يعني ما رواه أبو داود في سننه ٣/ ٣٤ (٣٦١٠)، والترمذي ٣/ ٦١٨ (١٣٤٣)، وابن ماجه ٢/ ٤٩ (٢٣٩٠) من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. زاد أبو داود: أن عبد العزيز الدراوردي قال: فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبرني ربيعة - وهو عندي ثقة - أني حدثه إياه، ولا أحفظه.

٣١٠ - قال الشافعي لابن عبد الحكم: «إياك والرواية عن الأحياء». الكفاية للخطيب ص ١٣٩.

٣١٢ - «القرآن» بالوجهين: بحذف الهمز وفتح الراء كما في الأصل، وبالهمز وإسكان الراء كما في (س) و(ح).

٣١٧ - «وَمَا حَدَّثَ مِنْ أَصْلٍ»: «مَا» هنا نافية، يعني: لم يحدث من أصل صحيح.

- ٣٢٠ قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ، نَعَمْ، إِذَا
 ٣٢١ وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورِ
 ٣٢٢ لِعُسْرِهَا، بَلْ يُكْتَفَى بِالْعَاقِلِ
 ٣٢٣ لِلْفِسْقِ ظَاهِرًا، وَفِي الضَّبْطِ بَأْنُ
 ٣٢٤ وَأَنَّهُ يُرْوَى مِنْ أَصْلِ وَافِقًا
 ٣٢٥ لِنَحْوِ ذَلِكَ الْبَيْهَقِيِّ، فَلَقَدْ
 كَانَ عِنَادًا مِنْهُ مَا يَنْكَرُ ذَا
 عَنِ أَجْمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
 الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ، غَيْرِ الْفَاعِلِ
 يُثَبَّتَ مَا رَوَى بِخَطِّ مُؤْتَمَنٍ
 لِأَصْلِ شَيْخِهِ كَمَا قَدْ سَبَقَا
 آلَ السَّمَاعِ لِلسَّلْسُلِ السَّنَدِ

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ

- ٣٢٦ وَأَجْرُ وَالتَّعْدِيلُ قَدْ هَذَبَهُ
 ٣٢٧ وَالشَّيْخُ زَادَ فِيهَا، وَزِدْتُ
 ٣٢٨ فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلَ مَا كَرَّرْتَهُ
 ٣٢٩ ثُمَّ يَلِيهِ «ثِقَةٌ» أَوْ «ثَبَّتٌ» أَوْ
 ٣٣٠ الْحِفْظُ أَوْ ضَبْطًا لِعَدْلٍ، وَيَلِي
 ٣٣١ بِذَلِكَ مَأْمُونًا خَيْرًا، وَتَلَا
 ٣٣٢ الصَّدْقِ مَا هُوَ وَكَذَا «شَيْخٌ وَسَطٌ»
 ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَذْرَبَهُ
 مَا فِي كَلَامِ أَهْلِهِ وَجَدْتُ
 كَثْفَةً ثَبَّتَ وَلَوْ أَعَدَّتْهُ
 «مُثَقِّنٌ» أَوْ «حُجَّةٌ» أَوْ إِذَا عَزَوْا
 «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» صَدُوقٌ وَصِلَ
 «مَحَلُّهُ الصَّدْقُ» رَوَوْا عَنْهُ إِلَى
 أَوْ «وَسَطٌ» فَحَسْبُ أَوْ «شَيْخٌ فَقَطُّ»

٣٢٠ - قال ابن الصلاح: «وفيه نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك». انظر: علوم الحديث ص ٣٠٦.

٣٢٣ - «يُثَبَّتَ» كذا في الأصل و(س)، وفي (ح) و(ظ): «يُثَبَّتَ»، وفي (جب): «يُثَبَّتَ».

٣٢٦ - أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) في كتابه الجرح والتعديل ٣٧/٢.

- ٣٣٣ «صَالِحُ الْحَدِيثِ» أَوْ مُقَارِبُهُ «جَيِّدُهُ» حَسَنُهُ مُقَارِبُهُ
 ٣٣٤ «صَوْنِيحِي» صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ «أَرْجُو بِأَنْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ عَرَاهُ»
 ٣٣٥ وَابْنُ مَعِينٍ قَالَ: مَنْ أَقُولُ: «لَا بَأْسَ بِهِ فَتَقَّةٌ» وَنُقِلَا
 ٣٣٦ أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ أَتَقَّةً كَانَ أَبُو خَلْدَةَ؟ بَلْ
 ٣٣٧ كَانَ صَدُوقًا خَيْرًا مَأْمُونًا أَلْتَقَّةُ الثَّوْرِيُّ، لَوْ تَعُونَا
 ٣٣٨ وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا الصَّدَقِ وَاسْمُ ضَعْفًا بِصَالِحِ الْحَدِيثِ إِذْ يَسِمُ

مَرَاتِبُ التَّجْرِيعِ

- ٣٣٩ وَأَسْوَأُ التَّجْرِيعِ «كَذَابٌ يَضَعُ» يَكْذِبُ «وَضَاعٌ» وَدَجَالٌ وَضَعُ
 ٣٤٠ وَبَعْدَهَا «مَتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ» وَسَاقِطٌ، وَهَالِكٌ فَاجْتَنِبِ
 ٣٤١ وَذَاهِبٌ مَتْرُوكٌ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ وَسَكَتُوا عَنْهُ بِهِ لَا يُعْتَبَرُ
 ٣٤٢ وَلَيْسَ بِالثَّقَّةِ ثُمَّ «رُدًّا» حَدِيثُهُ كَذَا «ضَعِيفٌ جِدًّا»
 ٣٤٣ «وَاهٍ بِمَرَّةٍ» وَهُمْ قَدْ طَرَحُوا حَدِيثُهُ، وَارْتَبِ بِهِ «مُطَّرَكٌ»

٣٣٥ - قول ابن معين في الكفاية للخطيب ص ٣٩، وعلوم الحديث ص ٣٠٩، وتدريب الراوي ٤٠٥/١.

٣٣٦ - قول ابن مهدي في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٧/٢، والكفاية للخطيب ص ٣٩، وعلوم الحديث ص ٣٠٨.

(١) «أبو خلدَةَ»: خالد بن دينار التميمي السَّعْدِيُّ البَصْرِيُّ الخياط، صدوق كما في التقريب (١٦٢٧).

٣٣٨ - «وَصَفَّ» الضمير راجع إلى ابن مهدي؛ فقد رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ، قَالَ: كَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ رِبْمًا جَرَى ذِكْرُ حَدِيثِ الرَّجُلِ فِيهِ ضَعْفٌ وَهُوَ رَجُلٌ صَدُوقٌ، فيقول: رَجُلٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ. راجع: علوم الحديث ص ٣٠٩، وفتح المغيث ١١٩/٢. ويزاء البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

- ٣٤٤ «لَيْسَ بِشَيْءٍ» لَا يُسَاوِي شَيْئًا»
 ٣٤٥ «بِمَنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ مَضْطَرِ بِهِ»
 ٣٤٦ «وَبَعْدَ هَذَا فِيهِ مَقَالٌ؛ ضَعْفٌ»
 ٣٤٧ «لَيْسَ بِذَلِكَ بِالْمَتْنِ بِالْقَوِيِّ»
 ٣٤٨ «لِلضَّعْفِ مَا هُوَ؛ فِيهِ خُلْفٌ» طَعَنُوا
 ٣٤٩ «تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ
- ثُمَّ ضَعِيفٌ، وَكَذَلِكَ جِئْنَا
 «وَاهٍ» وَضَعْفٌ «لَا يُحْتَجُّ بِهِ»
 «وَفِيهِ ضَعْفٌ» تُنْكِرُ وَتَعْرِفُ
 «بِحُجَّةٍ بِعُمْدَةٍ يَا لِمَرْضِي»
 «فِيهِ، كَذَا سَيِّئٌ حِفْظٌ لَيْنٌ»
 «مِنْ بَعْدِ شَيْئًا» بِحَدِيثِهِ أُعْتَبِرَ

مَتَى يَصِحُّ تَحْمَلُ الْحَدِيثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ

- ٣٥٠ وَقَبِلُوا مِنْ مَسْلَمٍ تَحْمَلًا
 ٣٥١ ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَمَنْعَ
 ٣٥٢ إِحْضَارِ أَهْلِ الْعَامِ لِلصَّبِيَّانِ، ثُمَّ
 ٣٥٣ وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي الْعَشْرِينَ
 ٣٥٤ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ
 ٣٥٥ وَفِي الثَّلَاثِينَ لِأَهْلِ الشَّامِ
- فِي كُفْرِهِ، كَذَا صَبِيحٌ حَمَلًا
 قَوْمَهُنَا، وَرَدَّ، كَالسَّبْطَيْنِ مَعَ
 قَبُولِهِمْ مَا حَدَّثُوا بَعْدَ الْحَكْمِ
 بَعْدَ التَّرْبِيئَةِ أَحَبُّ حَيْثُ
 وَالْعَشْرُ فِي الْبَصْرَةِ كَالْمَاكُوفَةِ
 وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِالْفَهْمِ

٣٤٦ - «تُنْكِرُ» يَنْبَغِي إِشْبَاعُ ضَمَّةِ الرَّاءِ حَتَّى يَسْلَمَ مِنَ الْكُفْرِ.

وَلَوْ قَالَ النَّاظِمُ: «تُنْكِرُهُ» بِالْهَاءِ السَّاكِنَةِ لَكَانَ أَسْلَمَ، رَاجِعٌ: فَتَحَ الْبَاقِي ٣٥١/١.

٣٥٠ - لَمْ يَشِرِ النَّازِمُ إِلَى مُسْتَدْهِمٍ فِي قَبُولِ مَا تَحْمَلُهُ فِي حَالِ كُفْرِهِ ثُمَّ آدَاهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَهُوَ حَدِيثُ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ أَنَّهُ قَدَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي فِدَاءِ أُسْرَى بَدْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَسَمِعَهُ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الطُّورِ... الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّفْسِيرِ ٧٦٧/٨ (٤٨٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ ٤٠٢/٢ (١٠٣٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٨٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٨١١)، وَابْنُ مَاجَهَ (٨١٦).

٣٥٣ - «الْعَشْرِينَ» فِي (ح) حَاشِيَةٌ: كَسَرَ النُّونَ فِي «عَشْرِينَ» عَلَى لُغَةٍ؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

وَيَنْظُرُ: فَتَحَ الْمَغِيثَ لِلِسَخَاوِي ٣٠٩/٢.

- ٣٥٦ فَكْتَبَهُ بِالضَّبْطِ، وَالسَّمَاعُ
 ٣٥٧ فَالْخَمْسُ لِلْجُمُهورِ، ثُمَّ الْحُجَّةُ
 ٣٥٨ وَهُوَ ابْنُ خَمْسَةٍ، وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ
 ٣٥٩ بَلِ الصَّوَابُ فَهُمُ الْخِطَابُ
 ٣٦٠ وَقِيلَ: لِابْنِ حَنْبَلٍ فَرَجُلٌ
 ٣٦١ يَجُوزُ، لَا فِي دُونِهَا؛ فَغَلَطَهُ
 ٣٦٢ وَقِيلَ: مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ
 ٣٦٣ قَالَ بِهِ الْحَمَّالُ، وَابْنُ الْمُقَرَّبِ
 ٣٥٦ حَيْثُ يَصِحُّ، وَيَبْرُزُ زَاغٌ
 ٣٥٧ قِصَّةُ مُحَمَّدٍ، وَعَقْلُ الْحُجَّةِ
 ٣٥٨ وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ
 ٣٥٩ مُمَيَّزًا، وَرَدُّهُ الْحُجَّابُ
 ٣٦٠ قَالَ: لِخَمْسِ عَشْرَةِ النَّحْلِ
 ٣٦١ قَالَ: إِذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ
 ٣٦٢ فَرَّقَ سَامِعٌ وَمَنْ لَا فَحَضَرَهُ
 ٣٦٣ سَمِعَ لِابْنِ أَرْبَعِ ذِي ذُكْرِ

أقسام الحمل، وأولها: سماع لفظ الشيخ

- ٣٦٤ أَعْلَى وَجْهِهِ الْأَخْذُ عِنْدَ الْمُعْظَمِ
 ٣٦٥ كِتَابًا أَوْ حِفْظًا، وَقُلْ: حَدَّثَنَا
 ٣٦٦ وَقَدْ أَمَّ الْخَطِيبُ أَنْ يَقُولَا:
 ٣٦٧ وَبَعْدَهَا: حَدَّثَنَا حَدَّثَنِي
 ٣٦٨ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَيَزِيدُ اسْتَعْلَاهُ
 ٣٦٩ مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ، وَبَعْدَهُ تَلَا:
 ٣٧٠ وَقَوْلُهُ: «قَالَ لَنَا» وَنَحْوَهَا
 ٣٦٤ وَهِيَ شَكَاةٌ: لَفْظُ شَيْخٍ، فَأَعْلَمَ
 ٣٦٥ سَمِعْتُ، أَوْ أَخْبَرْنَا، أَنْبَأْنَا
 ٣٦٦ «سَمِعْتُ» إِذْ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ
 ٣٦٧ وَبَعْدَ ذَلِكَ: أَخْبَرْنَا أَخْبَرَفِ
 ٣٦٨ وَغَيْرُ وَاحِدٍ لِمَا قَدْ حَمَلَهُ
 ٣٦٩ «أَنْبَأْنَا تَبَأْنَا» وَقُلَّا
 ٣٧٠ كَقَوْلِهِ: «حَدَّثَنَا» لَكِنَّهَا

٣٥٧ - قصة محمود بن الربيع رواها البخاري في العلم «باب متى يصح سماع الصغير» ١/ ٢٢٥ (٧٦).

٣٦١ - «عَقَلَهُ» بفتح القاف كما في الأصول، وفي (جب): «عَقَلَهُ» بكسرها.

٣٦٣ - انظر: علوم الحديث ص ٣١٤، وتدريب الراوي ١/ ٤١٥، وفتح المغيث ٢/ ٣٢٠.

٣٦٦ - قول الخطيب في الكفاية في علم الرواية ص ٣٢٠.

- ٣٧١ الْغَالِبُ اسْتَعْمَلَهَا مُذَاكَرَةً
 ٣٧٢ وَهِيَ عَلَى السَّمَاعِ إِنْ يُدْرَى اللَّقِيُّ
 ٣٧٣ أَنْ لَا يَقُولَ ذَا بَغَيْرِ مَا سَمِعَ
 ٣٧٤ عُمُومُهُ عِنْدَ الْخَطِيبِ، وَقَصَرُ
 وَدُونَهَا: «قَالَ»؛ بِإِلْجَارَةٍ
 لَا سِيَّامًا مَنْ عَرَفُوهُ فِي الْمَضِيِّ
 مِنْهُ كَحَجَّاجٍ، وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ
 ذَاكَ عَلَى الَّذِي يَذَا الْوَصْفِ أَشْتَهَرَ

التَّائِيْفُ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

- ٣٧٥ ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعَتَهَا
 ٣٧٦ مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ وَسَمِعْتَا
 ٣٧٧ أَوْلَا، وَلَكِنْ أَصْلُهُ يُسَكُّهُ
 ٣٧٨ قُلْتُ: كَذَا إِنْ ثِقَةٍ مِمَّنْ سَمِعَ
 ٣٧٩ وَاجْتَمَعُوا أَحْذَاهَا، وَرَدُّوْا
 ٣٨٠ وَانْخَلَفُ فِيهَا: هَلْ تُسَاوِي الْأَوَّلَا
 ٣٨١ عَنْ مَالِكٍ وَصَحِّهِ وَمُعْظَمِ
 ٣٨٢ مَعَ الْبُخَارِيِّ: هُمَا سَيَّانٍ،
 مُعْظَمُهُمْ عَرْضًا، سَوَا قَرَأَتْهَا
 وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرْضَتْهَا
 بِنَفْسِهِ أَوْ ثِقَةً مُسَكِّكُهُ
 يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنَعَ
 نَقَلَ الْخِلَافِ، وَبِهِ مَا اعْتَدُوا
 أَوْ دُونَهُ أَوْ فَوْقَهُ؟ فَنَقِلَا
 كُوفَةً وَالْحِجَازَ أَهْلَ الْحَرَمِ
 وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ مَعَ النُّعْمَانِ

٣٧١ - إزاء البيت في (جب): «بلغ مقابلة على نسخة... وهي المنقول منها على حسب الطاقة».

٣٧٢ - «عَرَفُوهُ» بالراء المشددة وفي التنزيل الحكيم: ﴿عَرَفَ بَعْضُهُمْ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾.

٣٧٣ - حجّاج بن محمد الأعور المصيصي، أبو محمد (٢٠٦هـ). انظر: تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٧، وسير أعلام النبلاء ٩/ ٤٤٨.

٣٧٨ - «يَحْفَظُهُ» كما في الأصول، وفي (جب): «يَحْفَظُهُ».

٣٨٠ - انظر: علوم الحديث ص ٣٢٠، وفتح المغيثة للعراقي ص ١٨٦، وفتح المغيثة للسخاوي ٢/ ٣٤٢.

- ٣٨٣ قَدْ رَجَّحَا الْعَرْصَ، وَعَكَّسَهُ أَمَّحُ
٣٨٤ وَجَوَّدُوا فِيهِ: «قَرَأْتُ أَوْ قَرِئْتُ»
٣٨٥ بِمَا مَضَى فِي أَوَّلِ مُقَيَّدَا
٣٨٦ «أَنشَدْنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ» لَا
٣٨٧ وَمُطْلَقُ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ
٣٨٨ وَالنَّسَبِ وَالْتِمِيزِ يَحْيَى
٣٨٩ وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ وَالْقَطَّانُ
٣٩٠ وَمُعْظَمُ الْكُوفَةِ وَالْحِجَازِ
٣٩١ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَكَذَا الْأَوْزَاعِيُّ
٣٩٢ وَمُسْلِمٌ وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ
٣٩٣ وَقَدْ سَمَّاهُ صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ»
٣٩٤ وَالْأَكْثَرَيْنِ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَهْمَرُ
٣٩٥ وَبَعْضُهُمْ قَالَ بِذَا أَعَادَا
- وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ نَحْوَهُ جَسَحَ
مَعَ «وَأَنَا أَسْمَعُ» ثُمَّ عَبَّرَ
قِرَاءَةً عَلَيْهِ، حَتَّى مُنْشِدَا
«سَمِعْتُ» لَكِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَّلَا
مَنْعَهُ أَحْمَدُ ذُو الْمِقْدَارِ
وَإِبْنُ الْمُبَارَكِ الْحَمِيدُ سَعِيَا
وَمَالِكٌ وَبَعْدَهُ سُفْيَانُ
مَعَ ابْنِ خَارِيجٍ إِلَى الْحِجَازِ
مَعَ ابْنِ وَهْبٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
قَدْ جَوَّزُوا «أَخْبَرْنَا» لِلْفَرْقِ
لِلنَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ خِلَافِ
مُصْطَلَحًا لِأَهْلِهِ أَهْلُ الْأَنْشُرِ
قِرَاءَةُ الصَّحِيحِ، حَتَّى عَادَا

٣٨٥ - «مُقَيَّدًا» بفتح الياء مع التشديد كما في الأصل و(ح)، وفي (س) و(جب) بكسرهما، وهو الظاهر من شرح السخاوي. انظر: فتح المغيث ٣٤٧/٢.

٣٩٢ - «وَمُسْلِمٌ وَجُلُّ» بالوجهين كما في الأصل - وإن كان الضم كأنه مُسِيح - و(س) وكتب عليه معاً، وبأقي النسخ. وإزاء البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

٣٩٣ - «صاحب الإنصاف»: هو محمد بن الحسن بن محمد بن أحمد التميمي المصري الجوهري، وكتابه: «الإنصافُ فيما بين الأئمة في ثنا» و«أنا» من الاختلاف. انظر: فتح المغيث للسخاوي ٣٥٢/٢.

٣٩٥ - الذي أعاد: هو أبو حاتم محمد بن يعقوب الهروي فيما حكاه عنه البرقاني.

- ٣٩٦ فِي كُلِّ مَتْنٍ قَائِلًا: «أَخْبَرَكَ»
 ٣٩٧ قُلْتُ: وَذَا رَأَيْي الَّذِينَ اشْتَرَطُوا
 إِذَا كَانَ قَالَ أَوَّلًا: «حَدَّثَكَ»
 إِعَادَةَ الْإِسْنَانِ، وَهُوَ شَطَطٌ

تَفْرِيعَاتُ

- ٣٩٨ وَاخْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ الْأَصْلَ رِضًا
 ٣٩٩ فَبَعْضُ نَظَائِرِ الْأُصُولِ يُبْطِلُهُ
 ٤٠٠ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ: فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدْ
 ٤٠١ وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَكَتَ الشَّيْخُ وَلَمْ
 ٤٠٢ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَافِيًا، وَقَدْ مَنَعَ
 ٤٠٣ بِهِ أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمُ الرَّازِيُّ
 ٤٠٤ كَذَا أَبُو نَصْرِ، وَقَالَ: يُعْمَلُ
 ٤٠٥ وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَمِدَا
 ٤٠٦ «حَدَّثَنِي» فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انْفَرَدَا
 ٤٠٧ وَالْعَرَضُ إِنْ تَسَمَّعَ فَقُلْ «أَخْبَرَنَا»
 ٤٠٨ وَتَخَوُّهُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ رُويَا
 وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عَرِضَا
 وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَقْبَلُهُ
 مُمَسِّكُهُ فَذَلِكَ السَّمَاعُ رَدُّ
 يَقَرُّ لَفْظًا، فَارَاهُ الْمُعْظَمُ
 بَعْضُ أَوْلَى الظَّاهِرِ مِنْهُ، وَقَطَعَ
 ثُمَّ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيُّ
 بِهِ. وَالْفَاظُ الْأَدَاءُ الْأَوَّلُ
 عَلَيْهِ أَكْثَرُ الشُّيُوخِ فِي الْأَدَا
 وَاجْمَعُ ضَمِيرُهُ إِذَا تَعَدَّدَا
 أَوْ قَارِعًا «أَخْبَرَنِي» وَاسْتَحْسِنَا
 وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لَكِنْ رُضِيَا

٤٠٤ - أبو نصر ابن الصباغ الشافعي، وهو صاحب الشامل الذي سيأتي عند الناظم في رقم (٥٤٣).

٤٠٥ - قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠.

٤٠٧ - «وَالْعَرَضُ» بالوجهين كما في (س) و(ظ)، واقتصر في (جب) على الفتح، واقتصر في الأصل - وكأنَّ الفتح فيه مُسَح - و(ح) على الكسر، وفي (ح) حاشية وجه فيها الكسر بقوله: «وَالْعَرَضُ» عطف على قوله: «فِي اللَّفْظِ».

- ٤٠٩ وَالشَّكُّ فِي الْإِخْذِ أَكَانَ وَحْدَهُ
 ٤١٠ مُحْتَمِلٌ، لَكِنْ رَأَى الْقَطَّانُ
 ٤١١ فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ، وَالْوَحْدَةُ قَدْ
 ٤١٢ وَقَالَ أَحَدُ: اتَّبِعْ لَفْظًا وَرَدَّ
 ٤١٣ وَمَنْعَ الْإِبْدَالِ فِي مَا صُنِّفَا
 ٤١٤ بِأَنَّهُ سَوَّى فِيهِ مَا جَرَى
 ٤١٥ بِأَنِّ ذَا فِي مَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ
 ٤١٦ وَاخْتَلَفُوا فِي مَحْذُومَةِ السَّمَاءِ
 ٤١٧ الْإِسْفَرَايِينِ مَعَ الْحَرْفِ
 ٤١٨ لَا تَرَوْا تَحْدِيثًا وَإِخْبَارًا، قُلْ
 ٤١٩ وَابْنُ الْمُبَارَكِ كِلَاهُمَا كَتَبَ
 ٤٢٠ بِأَنِّ خَيْرٌ مِنْهُ أَنْ يُفْصَلَ
 ٤٢١ كَمَا جَرَى لِلدَّارِقُطِيِّ حَيْثُ عُدَّ
 ٤٢٢ وَذَلِكَ يَجْرِي فِي الْكَلَامِ أَوْ إِذَا
 أَوْ مَعَ سِوَاهُ فَأَعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ
 الْجَمْعُ فِي مَا أَوْهَمَ الْإِنْسَانُ
 اخْتَارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِيِّ وَاعْتَمَدَ
 لِلشَّيْخِ فِي آدَائِهِ وَلَا تَعَدُّ
 الشَّيْخَ، لَكِنْ حَيْثُ رَأَوْا عُرْفًا
 فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى، وَمَعَ ذَا فَيُرَى
 بِاللَّفْظِ لَا مَا وَضَعُوا فِي الْكُتُبِ
 مِنْ تَأْسِخٍ، فَقَالَ بِامْتِنَاعِ
 وَابْنِ عَدِيٍّ، وَعَنِ الصَّبْغِيِّ
 "حَضَرْتُ"، وَالرَّازِيُّ وَهُوَ الْحَنْظَلِيُّ
 وَجَوَّزَ الْحَاكُ، وَالشَّيْخُ ذَهَبَ
 فَحَيْثُ فَهْمٌ صَحِيحٌ، أَوْ لَا بَطَلَا
 إِمْلَاءَ إِسْمَاعِيلَ عَدَا وَسَرَدُ
 هَيْئَتِهِمْ حَتَّى خَفِيَ الْبَعْضُ، كَذَا

٤١٣ - انظر قول ابن الصلاح في: علوم الحديث ص ٣٢٦.
 ٤١٧ - «الإسْفَرَايِينِ»: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق ركن الدين الشافعي الأصولي، توفي سنة (٤١٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧٨/١١.
 و«الْحَرْبِيُّ»: إبراهيم بن إسحاق الحربي، و«الصَّبْغِيُّ»: أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي الشافعي المحدث النسابوري، توفي سنة (٣٤٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/١٢٠.
 ٤١٨ - «الْحَنْظَلِيُّ»: هو الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي الحنظلي (٢٧٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥٥/٩.

- ٤٢٣ إِنَّ بَعْدَ السَّمْعِ، ثُمَّ يُحْتَمَلُ فِي الظَّاهِرِ الْكِمَاتِ أَوْ أَقْلُ
- ٤٢٤ وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِزِمَ عَ إِسْمَاعِيلَ جَبْرًا لِنَقْصِ إِنْ وَقَعَ
- ٤٢٥ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا غِنَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ مَعَ السَّمْعِ تُقَرَّنُ
- ٤٢٦ وَسُئِلَ ابْنُ حَبِيلٍ: إِنْ حَرَفَا أَدْنَاهُ؟ فَقَالَ: أَرْجُو يُعْفَى
- ٤٢٧ لَكِنْ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ مَنَعَ فِي الْحَرْفِ يَسْتَفْهِمُهُ، فَلَا يَسَعُ
- ٤٢٨ إِلَّا بَأْسٌ يَرْوِي بِكَ السَّارِدَةَ عَنْ مُفْهِمٍ، وَخَوْهُ عَنْ زَائِدَةَ
- ٤٢٩ وَخَلْفُ بَرْسَاءٍ قَدْ قَالَ «نَا» إِذْ فَاتَهُ «حَدَّثَ» مِنْ «حَدَّثْنَا»
- ٤٣٠ مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ، وَسُفْيَانُ أَكْثَفَى يَلْفِظُ مُسْتَمِلًا عَنِ الْمُجْلِي أَقْتَفَى
- ٤٣١ كَذَاكَ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ أَفْتَى اسْتَفْهِمَ الَّذِي يَلِيكَ، حَتَّى
- ٤٣٢ رَوَوْا عَنْ الْأَعْمَشِ: كُنَّا نَقْعُدُ لِلنَّخِيِّ، فَرَبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ
- ٤٣٣ الْبَعْضُ لَا يَسْمَعُهُ، فَيَسْأَلُ الْبَعْضَ عَنْهُ، ثُمَّ كُلُّ يَنْقُلُ
- ٤٣٤ وَكُلُّ ذَاتِ سَاهِلٍ، وَقَوْلُهُمْ: يَكْفِي مِنَ الْحَدِيثِ شَمْلُهُ، فَهُمْ

٤٢٤ - «وَقَعَ» كما في الأصول، وفي (ح): «يَقَعُ»، وينظر: فتح المغيث ٣٧٦/٢.

٤٢٥ - قوله: «غَنَى». قال السخاوي في فتح المغيث ٣٧٧/٢: «بالقصر للمناسبة»، يعني بين الضرب والعروض يبقى كلاهما على مُتَّفَعِلٍ (فَعُولُنْ)، وهو كذلك في الأصول، وفي (ظ): «غِنَاءٌ» بالمد. وفي العجز: «تُقْتَرَنُ» ويجوز مد المقصور كما قال الشاعر:

سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ

يريد: «ولا غنى». وينظر: فتح الباقي ٣٨١/١.

وابن عتاب: هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن مُحَسِّن القرطبي (ت ٥٢٠هـ).

انظر: الصلة ٣٣٢/١، وقوله في: الإلماع ص ٩٢.

٤٢٩ - قوله: «حَدَّثَ مِنْ حَدَّثْنَا» هكذا في الأصول، وفي (جب) بدلها «... لِزَحْمَةٍ حَدَّثْنَا».

- ٤٣٥ عَنَّا إِذَا أَوَّلَ شَيْءٍ سُئِلَا
عَرَفَهُ، وَمَا عَنَّا تَسَهَّلَا
٤٣٦ وَإِنْ يُحَدِّثَ مِنْ وَمَا وَسِئِرْ
عَرَفْتَهُ بِصَوْتٍ أَوْ ذِي خُبْرٍ
٤٣٧ صَحَّ، وَحَرَّ شُعْبَةً: لَا تَرَوْا لَنَا
«إِنْ بَلَا لَّا»، وَحَدِيثُ أُمِّنَا
٤٣٨ وَلَا يَصْرُسَامِعًا أَنْ يَمْتَعَهُ
الشَّيْخُ أَنْ يَرَوْيَ مَا قَدْ سَمِعَهُ
٤٣٩ كَذَلِكَ لِتَخْصِيصٍ أَوْ رَجَعْتُ
مَا لَمْ يَقُلْ أَخْطَأْتُ أَوْ شَكَكْتُ

الثالث: الإجازة

- ٤٤٠ ثُمَّ الْإِجَازَةُ تَلِي السَّمَاعَا
وَوُصِّتَ لِتِسْعَةِ أَنْوَاعَا
٤٤١ أَرْفَعُهَا بِحَيْثُ لَا مُنَاوَلَهُ
تَعْيِينُهُ الْمُجَازَ وَالْمُجَازَ لَهُ
٤٤٢ وَبَعْضُهُمْ حَكَى اتَّفَاقَهُمْ عَلَى
جَوَازِ ذَا، وَذَهَبَ الْبَاجِي إِلَى
٤٤٣ نَفْيِ الْخِلَافِ مُطْلَقًا، وَهُوَ غَلَطٌ
قَالَ: وَالْإِخْتِلَافُ فِي الْعَمَلِ قَطُّ
٤٤٤ وَمَرَدُّ الشَّيْخِ بِأَنْ لَيْسَ فِيهِ
قَوْلَانِ فِيهَا، ثُمَّ بَعْضُ تَابِعِي

٤٣٥ - انظر: علوم الحديث ص ٤٢٩، والتقييد للعراقي ص ١٧٦.

٤٣٦ - «مَنْ وَرَاءَ» بفتح الميم، والهمزة مِنْ «وَرَاءَ» كما في الأصل (س) و(ح)، وفي (ج) و(ظ) بكسر الميم والهمزة؛ قال زكرياء في شرحه ٣٨٦/١: «ويجوز في «من» كسر ميمها فتكون جارة، وفتحها فتكون موصولة أو نكرة موصوفة».

«عَرَفْتَهُ» بتشديد الراء كما في الأصل و(ج)، وفي (س) و(ظ) بدون تشديد.

ويراجع البيت (٣٧٢).

٤٣٧ - «لَنَا» أي: الحجّة لنا. حديث: «إِنْ بَلَا لَّا يُوْذَنُ بَلِيل...» عند البخاري في صحيحه ١٣٣/١ (٦٢٠)، ومسلم في الصيام ٢٠٢/٤ (٢٥٣١)، والترمذي (٢٠٣)، والنسائي (٦٣٧).

«أُمَّنَا» يعني عائشة وغيرها من أمهات المؤمنين.

٤٣٩ - مقابل البيت: علامة بلاغ القراءة.

٤٤٢ - قول الباجي في الإلماع لعياض ص ٨٩ - ٩٠.

- ٤٤٥ مَذْهَبِهِ الْقَاضِيُّ الْحُسَيْنُ مَنَعَا
٤٤٦ قَالَا كَشْعُبَةً، وَلَوْ جَانَرْتُ إِذَنْ
٤٤٧ وَعَنْ أَبِي الشَّيْخِ مَعَ الْحَزِيَّتِ
٤٤٨ لَكِنْ عَلَى جَوَانِزِهَا اسْتَقَرَّ
٤٤٩ قَالُوا بِهِ، كَذَا وَجُوبُ الْعَمَلِ
٤٥٠ وَالثَّانِي: أَنَّ يُعَيِّنَ الْحُجَّازَ لَهُ
٤٥١ جُمْهُورُهُمْ رِوَايَةً وَسَمَلًا
٤٥٢ وَالثَّلَاثُ: النَّعِيمُ فِي الْحُجَّازِ
٤٥٣ مُطْلَقًا الْخَطِيبُ وَابْنُ مَنَدَةَ
٤٥٤ وَجَازَ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ الطَّيْرِ
٤٥٥ وَمَا يَعْمُ مَعَ وَصْفِ حَصْرِ
٤٥٦ فَإِنَّهُ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبُ
- وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهٍ قَدْ قَطَعَا
لَبَطَلَتْ رِحْلَةً طُلَّابِ لِسُنَّتِ
إِبْطَالُهَا، كَذَا لِكِ السَّجَرِيِّ
عَمَلُهُمْ، وَالْأَكْثَرُونَ طُرًّا
بِهَا، وَقِيلَ: لَا، كَحُكْمِ الرُّسُلِ
دُونَ الْحُجَّازِ، وَهُوَ أَيْضًا قَبْلَهُ
وَالْخُلْفُ أَقْوَى فِيهِ مِمَّا قَدْ خَلَا
لَهُ، وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوَازِ
شَمَّ أَبُو الْعَلَاءِ أَيْضًا بَعْدَهُ
وَالشَّيْخُ لِلْإِبْطَالِ مَالَ قَا حَذَرِي
كَأَعْلَمًا يَوْمَئِذٍ بِالشَّخْرِ
قُلْتُ: عِيَاضُ قَالَ: لَسْتُ أَحْسِبُ

٤٤٥ - القاضي حسين بن محمد المروزي الشافعي، توفي سنة (٤٦٢هـ). له: كتاب التعليقة في الفقه الشافعي. وانظر: السير ٢٦٠/١٨.

«وصاحب الحاوي»: هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي (٤٥٠هـ)، له: الحاوي الكبير في الفقه الشافعي. انظر: تاريخ بغداد ١٠٢/١٢، وسير أعلام النبلاء ٦٤/١٨.

٤٤٩ - «قَالُوا بِهِ» أي: بالجواز، بالضمير المذكر كما في هامش الأصل وعليه تصحيح، وهو المُثَبَّتُ في (س) و(ح) و(ج) و(ظ)، وفي متن الأصل: «بها» ووضع عليها: نسخة؛ يعني أنه في نسخة. وينظر: فتح الباقي ٣٩١/١، وفتح المغيث ٤٠٠/٢.

٤٥٣ - انظر: الكفاية للخطيب ص ٣٨٦.

و«أبو العلاء»: هو الحسن بن أحمد العطار الهمداني (٥٦٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤٠/٢١.

٤٥٦ - الإلماع لعياض ص ١٠١.

- ٤٥٧ فِي ذَا خِلَافًا بَيْنَهُمْ مِمَّنْ يَرَى
٤٥٨ وَالرَّابِعُ: الْجَهْلُ مِنْ أُجِيزَ لَهُ
٤٥٩ بَعْضَ سَمَائِكَ، كَذَا إِنْ سَمَى
٤٦٠ بِهِ سِوَاهُ، ثُمَّ لَمَّا يَصِحَّ
٤٦١ أَمَّا الْمُسَمَّونَ مَعَ الْبَيَانِ
٤٦٢ وَتَتَبَعِي الصَّحَّةُ إِنْ جَمَلَهُمْ
٤٦٣ وَالْخَامِسُ: التَّعْلِيقُ فِي الْإِجَانَةِ
٤٦٤ أَوْ غَيْرِهَا مُعَيَّنًا، وَالْأَوَّلُ
٤٦٥ مَعَ أَبِي يَعْلَى الْإِمَامُ الْحَنَابِيُّ
٤٦٦ الْجَهْلُ إِذْ يَشَاوُهَا، وَالظَّاهِرُ
٤٦٧ قُلْتُ: وَجَدْتُ ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ
- إِجَانَةً لِكُؤْنِهِ مُنَحَصَرًا
أَوْ مَا أُجِيزَ، كَأَجَزْتُ «أَزْفَلَهُ»
كِتَابًا أَوْ شَخْصًا، وَقَدْ تَسَمَّى
مُرَادُهُ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ لَا يَصِحُّ
فَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِالْأَشْيَاءِ
مِنْ غَيْرِ عَدٍّ وَتَصَفُّحٍ لَهُمْ
بِمَنْ يَشَاوُهَا الَّذِي أَجَانَهُ
أَكْثَرُ جَهْلًا، وَأَجَانَ الْكُلًّا
مَعَ ابْنِ عَمْرٍوسٍ، وَقَالَ: يَنْجَاحُ
بُطْلَانُهَا، أَفْتَى بِذَلِكَ طَاهِرُ
أَجَانَ كَالثَّانِيَةِ الْمُبْهَمَةِ

٤٥٨ - «أزفلة» اسم للجماعة من الناس، مثل: الزرافة، والزجلة، وغير ذلك. انظر: المنتخب لكراع ١٥/١.

٤٦٣ - مثل أن يقول: أجزت لمن شاء أن أجز له، أو من شاء أن أجز له فقد أجزت له.

٤٦٤ - الصورة الثانية المعلقة بمشيئة الغير، مثل: أجزت لمن شاء فلان. انظر: شرح السيوطي على الألفية ص ١٧٦، وفتح المغيث للعراقي ص ٢٠٥.

٤٦٦ - «إِذْ يَشَاوُهَا» كذا في هامش الأصل وعليه تصحيح، وهو كذلك في الأصول. وانظر: فتح الباقي ٣٩٩/١.

«طاهر»: هو طاهر بن عبد الله بن طاهر البغدادي، أبو الطيب الطبري - سبق ذكره عند الناظم قريباً رقم (٤٥٤) - وقد أفتى بذلك جواباً للخطيب البغدادي.

٤٦٧ - انظر في: شرح التبصرة للعراقي ص ٢٠٥، وفتح المغيث ٤٢٠/٢.

- ٤٦٨ وَإِنْ يَقُلْ: مَنْ شَاءَ يَرَوْيَ قَرَبًا
 ٤٦٩ أَمَّا أَجَزْتُ لِفُلَانٍ ابْنُ يَرْدُ
 ٤٧٠ وَالسَّادِسُ: الْإِذْنُ لِمَعْدُومٍ تَبِعَ
 ٤٧١ أَوْلَادِهِ وَنَسَبِهِ وَتَعَقُّبِهِ
 ٤٧٢ وَهُوَ أَوْهَى، وَأَجَازَ الْأَوَّلَا
 ٤٧٣ بِالْوَقْفِ، لَكِنَّ أَبَا الطَّيِّبِ رَدُّ
 ٤٧٤ كَذَا أَبُو نَصْرِ، وَجَازَ مُطْلَقًا
 ٤٧٥ مِنْ ابْنِ عُمَرُوسٍ مَعَ الْفَرَاءِ
 ٤٧٦ فِي الْوَقْفِ، فِي صَحِّهِ مَرْتَبًا
 ٤٧٧ وَالسَّابِعُ: الْإِذْنُ لغيرِ أَهْلِ
 ٤٧٨ غَيْرِهِمْ مَمْنُونٍ: وَذَا الْآخِرُ
- وَحَوَّهَ الْأَزْدِيُّ حُبْرًا كَتَبَا
 فَالْأَظْهَرُ الْأَقْوَى الْجَوَازُ فَاعْتَدَ
 كَقَوْلِهِ: أَجَزْتُ لِفُلَانٍ مَعَ
 حَيْثُ أَتَوْا أَوْ خَصَّصَ لِمَعْدُومٍ بِهِ
 ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ مُثَلَا
 كِلَيْهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ
 عِنْدَ الْخَطِيبِ، وَبِهِ قَدْ سَبَقَا
 وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَى اسْتِوَاءِ
 أَبَا حَنِيفَةَ وَمَالِكًا مَعًا
 لِلْأَخْذِ عَنْهُ، كَافِرٍ أَوْ طِفْلِ
 رَأَى أَبُو الطَّيِّبِ وَالْجُمْهُورُ

٤٧٠ - قوله: «أَجَزْتُ لِفُلَانٍ» - تفعله الحشو دخلها زحاف مُزْدَوَجٌ يسمى: الشَّكْلُ - وهو لا يدخل الرجز - فأصبحت مُسْتَفْعِلُنْ هكذا [مُتَفَعِّلٌ = أَجَزْتُ لـ]. انظر: فتح الباقي ٤٠١/٢.
 قُلْتُ: وهذا لا يخفى على الناظم، ولعله أشع حركة اللام «لِفُلَانٍ» ضَرُورَةً كما وقع في الشعر؛ كقول الشاعر:

وَإِنِّي حَوْثَمًا يَثْنِي الْهَوَى بَصْرِي
 مِنْ حَوْثَمًا سَلَكُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ
 أراد: فَأَنْظُرُ. والله أعلم.

٤٧٥ - «مِنْ ابْنِ عُمَرُوسٍ» كما في هامش الأصل، وعليها تصحيح، وهو كذلك في الأصول، وفي مَتْنِ الأصل «مَعَ ابْنٍ».

والعينُ من «عُمَرُوسٍ» في الأصل كتب عليها: «مَعًا»؛ يعني جواز الفتح والضم.

٤٧٦ - «حَنِيفَةً» بالوجهين: الصرف وعدمه كما في (س)، ونص عليهما السخاوي، وفي الأصل و(جب) و(ح) بالفتح فقط، وفي (ظ) بالتثنية فقط، ونص عليه زكريا الأنصاري. انظر: فتح الباقي ٤٠٣/١، وفتح المغيث ٤٣٥/٢.

- ٤٧٩ وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ كَافِرَةً قَدَّ لَا، بَلَى
بِحَضْرَةِ الْمَرْيِثِ تَثْرَأُ فَعِلَا
٤٨٠ وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمَلِ أَيْضًا نَقْلًا
وَهُوَ مِنَ الْمَعْدُومِ أَوْلى فَعِلَا
٤٨١ وَلِلْخَطِيبِ لَمْ أَجِدْ مَنْ فَعَلَهُ
قُلْتُ: رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَعِلَهُ
٤٨٢ مَعَ أَبِيهِ، فَأَجَازَ، وَلَعَلَّ
مَا أَصْفَحَ الْأَسْمَاءَ فِيهَا إِذْ فَعَلَ
٤٨٣ وَيَنْبَغِي أَلْبِنَا عَلَى مَا ذَكَرُوا
هَلْ يُعْلَمُ الْحَمْلُ؟ وَهَذَا أَظْهَرُ
٤٨٤ وَالتَّامِنُ: الْإِذْنُ بِمَا سَيَحْمِلُهُ
الشَّيْخُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّنَا بَطِلُهُ
٤٨٥ وَبَعْضُ عَصْرِئِ عِيَاضٍ بَدَلَهُ
وَأَبْنُ مَغِيثٍ لَمْ يُجِبْ مَنْ سَأَلَهُ
٤٨٦ وَإِنْ يَقُلْ: أَجَزْتُهُ مَا مَعِيَ لَهُ
أَوْ سَيَصِحُّ: فَصَحِيحٌ، عَمِلَهُ
٤٨٧ الدَّارِقُطِيُّ وَسِوَاهُ، أَوْ حَذَفُ
يَصِحُّ، جَازَ الْكُلُّ حَيْثُمَا عَرَفُ
٤٨٨ وَالتَّاسِعُ: الْإِذْنُ بِمَا أُجِيزَا
لِشَيْخِهِ، فَقِيلَ: لَنْ يَجُوزَا
٤٨٩ وَرَدَّ، وَالصَّحِيحُ الْإِسْتِمَادُ
عَلَيْهِ، قَدْ جَوَزَهُ النُّقَادُ
٤٩٠ أَبُو نُعَيْمٍ، وَكَذَا ابْنُ عُقْدَةَ
وَالدَّارِقُطِيُّ، وَنَصَرُ بَعْدَهُ
٤٩١ وَالْمِثْلُ ثَلَاثًا بِإِجَازَةٍ، وَقَدْ
رَأَيْتُ مَنْ وَالَى خَمْسَ يُعْتَمَدُ
٤٩٢ وَيَنْبَغِي تَأْمُلُ الْإِجَازَةَ
فَحَيْثُ شَيْخُ شَيْخِهِ أَجَازَهُ

٤٧٩ - قوله: «ولم أجد في كافر...» البيت وتاليه من زيادات العراقي على ابن الصلاح، ولم يميزها بـ «قلت».

٤٨٥ - انظر: الإلماع لعياض ص ١٠٦، وعلوم الحديث ص ٣٤١.

٤٩٠ - «أبو نُعَيْمٍ» أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، و«ابن عُقْدَةَ» أبو العباس أحمد بن محمد الكوفي (ت ٣٣٢هـ)، و«نَصَرُ» هو ابن إبراهيم المقدسي (ت ٤٩٠هـ) صاحب كتاب «الحجة على تارك المحجة».

٤٩٣ يَلْفِظُ مَا صَحَّ لَدَيْهِ، لَمْ يَحْطُ مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَطُ

لَفْظُ الْإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا

٤٩٤ أَجَزْتُهِ: ابْنُ فَارِسٍ قَدْ نَقَلَهُ وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ: قَدْ أَجَزْتُ لَهُ

٤٩٥ وَإِنَّمَا تَسْتَحْسِنُ الْإِجَازَةَ مِنْ عَالِمٍ بِهِ، وَمَنْ أَجَازَهُ

٤٩٦ طَالِبٌ عَالِمٌ، وَالْوَلِيدُ ذَا ذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ شَرْطًا، وَعَنْ أَبِي عُمَرَ

٤٩٧ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا لِمَا هِيَ، وَمَا لَا يُشْكَلُ

٤٩٨ وَاللَّفْظُ أَنْ يَجْزِيَ بِكَيْبٍ أَحْسَنُ أَوْ دُونَ لَفْظٍ فَانُوا وَهُوَ أَدْوَنُ

الرَّابِعُ: الْمَنَاقِلَةُ

٤٩٩ ثُمَّ الْمَنَاقِلَاتُ إِمَّا تَقْتَرِبُ بِالْأَذْنِ، أَوْ لَا، فَالَّتِي فِيهَا أُذُنٌ

٥٠٠ أَعْلَى الْإِجَازَاتِ، وَأَعْلَاهَا إِذَا أَعْطَاهُ مِلْكًَا فَإِجَازَةٌ، كَذَا

٥٠١ أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ عَرْضًا، وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمَنَاقِلَةِ

٥٠٢ وَالشَّيْخُ ذُو مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ ثُمَّ يَنَاقِلُ الْكِتَابَ مُحْضَرُهُ

٥٠٣ يَقُولُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِي فَارَوْهُ وَقَدْ حَكَوْا عَنْ مَالِكٍ وَخَوِوهُ

٥٠٤ بِأَنَّهَا تُعَادِلُ السَّمَاءَ وَقَدْ أَبَى الْمُفْتُونَ ذَا، أُمْتِنَاكَ

٤٩٣ - «لَمْ يَحْطُ» مِنَ التَّخْطِي، وَهُوَ التَّجَاوَزُ؛ أَي: لَمْ يَتَعَدَّ الْمُجَازُ الثَّانِي إِلَى غَيْرِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُوي إِلَّا مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ فَقَط. انظر: شرح العراقي نفسه ص ٢١٢.

٤٩٤ - جُزْءٌ مَأْخُذُ الْعِلْمِ لِابْنِ فَارِسٍ ص ٣٩، وَمَعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ لَهُ ١/ ٤٩٤.

٤٩٦ - «الْوَلِيدُ»: هُوَ ابْنُ بَكْرٍ، أَبُو الْعَبَّاسِ الْغُمَرِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت ٣٩٢ هـ) صَاحِبُ كِتَابِ الْوَجَازَةِ فِي صَحَّةِ الْإِجَازَةِ. انظر: جَدْوَةُ الْمُقْتَبَسِ لِلْحُمَيْدِيِّ ص ٣٤٠، وَسَيَّاتِي عِنْدَ النَّازِمِ فِي الْبَيْتِ (٥٢٦).

«أَبِي عُمَرَ»: هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْقُرْطُبِيُّ، وَقَوْلُهُ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ ٢/ ١٨٠.

٥٠٢ - «يُنَاقِلُ» بِالْوُجْهِينِ: بِالْفَتْحِ كَمَا فِي الْأَصْلِ، وَ(ح) وَ(جَب)، وَنَصَّ عَلَيْهِ زَكَرِيَا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ٢/ ١٠، وَبِالْفَرْعِ كَمَا فِي (س) وَ(ظ).

- ٥٠٥ إِسْحَاقُ وَالتَّوْرِيُّ مَعَ النُّعْمَانِ
 ٥٠٦ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُمْ رَأَوْا
 ٥٠٧ إِجْمَاعَهُمْ بِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ
 ٥٠٨ أَمَّا إِذَا تَأَوَّلَ وَاسْتَرَدَّ
 ٥٠٩ مِنْ نُسخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَّه
 ٥١٠ عَلَى الَّذِي عُنِيَ فِي الْإِجَارَةِ
 ٥١١ أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقَدِّمًا
 ٥١٢ أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لِكِنْ اعْتَمَدَ
 ٥١٣ صَحَّ، وَإِلَّا بَطَلَ اسْتِيقَانَا
 ٥١٤ ذَا مِنْ حَدِيثِي، فَهُوَ فِعْلٌ حَسَنٌ
 ٥١٥ وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ إِذْنِ الْمُنَاوَلَةِ
- وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ الشَّيْبَانِيُّ
 بِأَنَّهَا أَنْقَضَ، قُلْتُ: قَدْ حَكُوا
 مُعْتَمَدًا، وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوحَةً
 فِي الْوَقْتِ صَحَّ، وَالْجَارُ أَدَى
 وَهَذِهِ لَيْسَتْ لَهَا مَرْيَّةُ
 عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، لَكِنْ مَكَازَهُ
 أَمَّا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْهَا
 مِنْ أَحْضَرَ الْكِتَابَ وَهُوَ مُعْتَمَدٌ
 وَإِنْ يَقُلْ: أَجَزْتُهُ إِنْ كَانَا
 يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ التَّيْسُ
 قِيلَ: تَصَحُّ، وَالْأَصَحُّ بِأُطْلَاهُ

كَيْفَ يَقُولُ مَنْ رَوَى بِالْمُنَاوَلَةِ وَالْإِجَارَةِ؟

- ٥١٦ وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ رَوَى مَا نُوَلَّاهُ فَمَالِكٌ وَابْنُ شِهَابٍ جَعَلَا

٥٠٥ - «وَأَحْمَدُ» بِالْفَتْحِ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(س) وَ(ح)، وَفِي (ل) وَ(جِب) وَ(ظ) بِالضَّمِّ عَطْفًا عَلَى «إِسْحَاقُ» أَوَّلُ الْبَيْتِ.

٥٠٦ - «وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُمْ» فِي النُّسخِ مِثْلُ «وَأَحْمَدُ» فِي الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا.

٥٠٧ - «مُعْتَمَدًا» بِفَتْحِ الْمِيمِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ النَّازِمُ فِي شَرْحِهِ ص ٢١٧، وَزَكَرِيَا الْأَنْصَارِيُّ فِي فَتْحِ الْبَاقِي ١١/٢.

٥١٣ - قَوْلُهُ: «وَإِنْ يَقُلْ: أَجَزْتُهُ...» إِنْ هَذَا كَلَامُ الْخَطِيبِ فِي الْكُفَايَةِ ص ٣٢٩.

٥١٥ - قَالَ النَّوَوِيُّ فِي التَّقْرِيبِ: «لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي قَالَهُ الْفُقَهَاءُ وَأَصْحَابُ الْأَصُولِ وَعَابُوا الْمُحَدِّثِينَ الْمَجُوزِينَ». تَدْرِيبُ الرَّائِي ٤٧٤/١.

- ٥١٧ إِطْلَاقُهُ: «حَدَّثْنَا، وَأَخْبَرَ»
 ٥١٨ الْعَرْضُ كَالسَّمَاعِ، بَلْ أَجَانَرُهُ
 ٥١٩ وَالْمَرْزُوبَانِي وَأَبُو نَعْمٍ:
 ٥٢٠ تَقْيِيدُهُ بِمَا يَبِينُ الْوَاقِعَا
 ٥٢١ «أَذِنَ لِي، أَطْلَقَ لِي، أَجَازَنِي»
 ٥٢٢ وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ لِلْمُجَازِ
 ٥٢٣ وَبَعْضُهُمْ أَقْبَلَ بِلَفْظٍ مُوَهِّمٍ
 ٥٢٤ وَقَدْ أَتَى بِخَبَرِ الْأَوْزَاعِيِّ
 ٥٢٥ وَلَفْظُ «أَنَّ» اخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ
 ٥٢٦ وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي إِجَازَتِهِ:
 ٥٢٧ وَاخْتَارَهُ الْحَاكِمُ فِيمَا شَافَهُهُ
 ٥٢٨ وَاسْتَحْسَنُوا لِلْبَيْهَقِيِّ مُصْطَلَحًا:
 ٥٢٩ وَبَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْلَ «عَنْ»
 ٥٣٠ سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فِيهِ يُشَكُّ
- يَسُوعُ، وَهُوَ لَا يُؤْتَى مِنْ يَرَى
 بَعْضُهُمْ فِي مُطْلَقِ إِجَازَتِهِ
 «أَخْبَرَ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَوْمِ
 إِجَازَةٌ، تَنَاوَلَا، هُمَا مَعَا
 سَوَّغَ لِي، أَبَاحَ لِي، نَاوَلَنِي»
 إِطْلَاقُهُ، لَمْ يَكْفِ فِي الْحَوَازِ
 «شَافَهُنِي، كَتَبَ لِي، فَمَا سَأَمُ
 فِيهَا، وَلَمْ يَخْلُ مِنْ الزَّرْعِ
 وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ ذَوَا اقْتِرَابِ
 «أَنْبَأْنَا»، كَصَاحِبِ الْوِجَازَةِ
 بِالْإِذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهُهُ
 «أَنْبَأْنَا إِجَازَةً»، فَصَرَّحَا
 إِجَازَةً، وَهِيَ قَرِيبَةٌ لِمَنْ
 وَحَرَفُ «عَنْ» بَيْنَهُمَا فُشِّرَا

٥٢٢ - «وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ...» معناه: «وَإِنْ قَالَ الشَّيْخُ الْمَجِيزُ لِلطَّالِبِ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: حَدَّثْنَا وَ...» لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِبَاحَةَ الشَّيْخِ لَا تَغْيِرُ الْمَمْنُوعَ فِي الْمِصْطَلَحِ. علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٥٤، وتدريب الراوي ١/ ٤٨٠.

٥٢٥ - انظر قول الخطابي في: الإلماع ص ١٢٩، وعلوم الحديث ص ٣٥٣.

٥٢٦ - صاحب الوجازة هو: أبو العباس، الوليد بن بكر. تقدم عند الناظم رقم (٤٩٦) وسيأتي في رقم (٥٤٣).

٥٣١ وفي البخاري: «قال لي: فجعله حيرتهم للعرب والمناولة»

الخامس: المكاتبة

٥٣٢ ثم الكتابة بخط الشيخ، أو

٥٣٣ لحاضر، فإن أجاز معها

٥٣٤ صحى على الصحيح والمشهور

٥٣٥ والليت، والسمعان قد أجازة

٥٣٦ وبعضهم صحى ذلك منعا

٥٣٧ ويكتفى أن يعرف المكتوب له

٥٣٨ قوم للإشيتباه، لكن ردا

٥٣٩ فالليت مع منصورا استجازا:

٥٤٠ وصححو التقييد بالكتابة وهو الذي يليق بالنزاهة

السادس: إعلم الشيخ

٥٤١ وهل لمن أعلمه الشيخ بما يرويه أن يرويه؟ فجزما

٥٣١ - «حيرتهم» في نسخة الرباط: «قوله: حيرتهم بكسر الحاء، هو أبو جعفر أحمد بن حمدان

النسابوري؛ نسبة للحيرة»، توفي سنة (٣١١هـ). وانظر: تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٦١.

وفي (س): «الحيري: بالحاء المهملة أبو عمرو محمد بن أبي جعفر أحمد بن

حمدان؛ فنسب ذلك للابن، وإنما هو راوٍ عن والده أبي جعفر المذكور ما قال.

وانظر: فتح الباقي ٢/ ١٨، وفتح المغيث ٢/ ٤٩٣.

٥٣٥ - «والليت» بالكسر كما في الأصول، وفي (ظ) بالضم.

٥٣٨ - «لندرة» بالوجهين: فتح النون كما في الأصل و(س)، وضمها كما في (جب) و(ظ)

ونص عليهما زكريا في فتح الباقي ٢/ ٢١.

- ٥٤٢ بِمَنْعِهِ الطُّوسِي. وَذَا الْمُخْتَارُ وَبَعْدَهُ كَابُنِ جَرِيحٍ صَارُوا
٥٤٣ إِلَى الْجَوَانِرِ، وَابْنُ يَكْرِ نَصَرَهُ وَصَاحِبُ الشَّامِلِ جَزَمَ مَا ذَكَرَهُ
٥٤٤ بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ لَوْ مَنَعَهُ لَمْ يَمْتَنِعْ، كَمَا إِذَا قَدْ سَمِعَهُ
٥٤٥ وَرَدَّ، كَأَسْتَرْحَاءٍ مِنْ يُحْمَلُ لَكِنْ إِذَا صَحَّ: عَلَيْهِ الْعَمَلُ

السَّابِعُ: الْوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ

- ٥٤٦ وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْمَوْصَى لَهُ بِالْجُزْءِ مِنْ رَأَوْقِ أَجَلِهِ
٥٤٧ يَرْوِيهِ، أَوْ لَيْسَ فِي رَأْيِهِ وَرَدَّ، مَا لَمْ يُرِدِ الْوَجَادَةُ

الثَّامِنُ: الْوَجَادَةُ

- ٥٤٨ ثُمَّ الْوَجَادَةُ، وَتِلْكَ مَصْدَرُ «وَجَدْتُهُ» مُؤَلَّداً لِيُظْهِرَ
٥٤٩ تَغَايُرَ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ تَجِدُ بِحِطِّ مَنْ عَاصَرَتْ أَوْ قَبْلَ مُحَمَّدٍ
٥٥٠ مَا لَمْ يُحْدِثْكَ بِهِ وَلَمْ يُحِزْ فَقُلْ: «بِحِطِّهِ وَجَدْتُ»، وَاخْتَرَزَ
٥٥١ إِنْ لَمْ تَتَّقِ بِالْخَطِّ قُلْ: «وَجَدْتُ عَنْهُ»، أَوْ إِذَا ذُكِرَ: «قِيلَ أَوْ ظَنَنْتُ»

٥٤٢ - «الطُّوسِي»: هُوَ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، الْمَلَقَّبُ بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٥٠٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٣٢٢/١٩.

وقوله في المستصفي في علم الأصول ١/١٦٥.

٥٤٣ - «وَصَاحِبُ الشَّامِلِ»: هُوَ أَبُو نَصْرٍ عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّبَاغِ (٤٠٠ - ٤٧٧هـ) لَهُ كِتَابُ الشَّامِلِ فِي الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٢٢، ومعجم المؤلفين ٣/٤٦٩.

٥٤٥ - «يُحْمَلُ» بِكسْرِ الميم كما في الأصل و(س) و(ح) و(ج)، وبفتحتها كما في (ظ) واعتمده زكريا حيث قال: «بفتح الميم، ويجوز كسرهما». انظر: فتح الباقي ٢/٢٤.

٥٤٦ - «لَهُ - أَجَلُهُ» بضم الهاء في الصدر والعجز، كما في الأصول، وانفردت (ج) بالإسكان فقط.

٥٥١ - «أَوْ إِذَا ذُكِرَ» بتحريك الواو بالضم كما في الأصل، أو بالكسر كما في (س) و(ظ).

- ٥٥٢ وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ، وَالْأَوَّلُ
 ٥٥٣ فِيهِ بَعْنٌ، قَالَ: وَهَذَا دُلْسُهُ
 ٥٥٤ حَدَّثَنِي بِهِ، وَبَعْضُ أَدِّي:
 ٥٥٥ وَقِيلَ فِي الْعَمَلِ: إِنَّا الْمُعْظَمَا
 ٥٥٦ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ، وَهُوَ الْأَمْصُوبُ
 ٥٥٧ وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ خَطِّهِ فَقُلْ:
 ٥٥٨ بِالنُّسخَةِ الْوُثُوقُ قُلْ: «بَلَّغْنِي»
 قَدْ سَيِّبَ وَصْلًا مَّا. وَقَدْ تَسَهَّلُوا
 يَقْبُحُ إِنْ أَوْهَمَ أَنَّ نَفْسَهُ
 «حَدَّثَنَا، أَخْبَرَنَا» وَرَدًّا
 لَمْ يَرَهُ. وَبِالْوُجُوبِ جَزَمَا
 وَلِابْنِ إِدْرِيسَ الْحَوَازِ نَسَبُوا
 «قَالَ» وَنَحْوَهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ
 وَالْحِزْمُ يُرْجَى حِلُّهُ لِلْفَطْرِ

كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَضَبْطُهُ

- ٥٥٩ وَاخْتَلَفَ الصَّكَّابُ وَالْأَشْبَاغُ
 ٥٦٠ عَلَى الْحَوَازِ بَعْدَهُمْ بِالْجَزْمِ
 فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، وَالْإِجْمَاعُ
 لِقَوْلِهِ: «اَكْتُبُوا»، وَكُنِيَ السَّهْمِيُّ

٥٥٣ - «يَقْبُحُ» بالياء التحتانية كما في جميع الأصول التي لدي، بخلاف ما في فتح الباقي ٢٨/٢، وفتح المغيث ٥٢٥/٢، حيث كُتِبَتْ فِيهِمَا بِالتاء الفوقية.

٥٥٥ - «إِنْ» بكسر الهمز كما في الأصل، و(س) و(ح) وهو الظاهر من سياق شرحي السخاوي وزكريا الأنصاري. وفي (جب) و(ظ) بفتح الهمز. وانظر: فتح الباقي ٢/٢٩، وفتح المغيث ٥٢٧/٢.

٥٥٧ - «وَنَحْوَهَا» بالفتح كما في الأصل و(س) و(ح)، وفي (ظ): «وَنَحْوَهَا»، وفي الأصل بالجر أيضاً ولا وَجَهَ لَهُ.

«فَقُلْ - يَحْصُلُ» في الأصل و(س) و(جب) و(ح) بإسكان اللام فيهما. قال الشيخ زكريا: «إِنْ قُرِئَ بِإِسْكَانِ اللَّامِ دَخَلَهُ الْقَطْعُ، أَوْ بَكْسَرَهَا سَلِمَ مِنْهُ، لَكِنْ يَجِبُ كَسْرُ لَامِ «فَقُلْ» وَإِسْكَانُ هَاءِ «خَطُّهُ» إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ». انظر: فتح الباقي ٢/٣٠. وقد جَاءَ فِي (ل) بكسر اللام فيهما.

٥٥٨ - فِي (س) مُقَابِلُهُ «بَلَّغْتَ سَمَاعًا».

٥٦٠ - «عَلَى الْحَوَازِ» كما في سائر الأصول، وفوقها في الأصل: «عَنْ».

«اَكْتُبُوا» حديث: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ» عند البخاري في العلم ٢٧١/١ (١١٢)، ومسلم =

- ٥٦١ وَيَنْبَغِي إِفْجَامُ مَا يُسْتَعْجَمُ وَشَكْلُ مَا يُشْكَلُ لَا مَا يُفْهَمُ
 ٥٦٢ وَقِيلَ: كُلُّهُ لِدِيَّ ابْتِدَاءٍ وَأَكْدُو أَمْلِسَ الْأَسْمَاءِ
 ٥٦٣ وَتِلْكَ فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا مِشْرَعٌ تَقْطِيعُهُ الْحُرُوفُ فَهُوَ أَنْفَعُ
 ٥٦٤ وَمِكْرُهُ الْخَطُّ الدَّقِيقُ إِلَّا لِضَيْقِ رَقٍّ أَوْ لِرَحَالٍ فَلَا
 ٥٦٥ وَشَرُّهُ النَّعْلِيُّ وَالْمَشْقُوكُ مَا شَرُّ الْقِرَاءَةِ إِذَا مَا هَذَرَمَا
 ٥٦٦ وَيَنْقُطُ الْمُهْمَلُ لَا الْحَا أَسْفَلَ أَوْ فَوْقَهُ قُلَامَةً، أَقْوَالُ
 ٥٦٨ وَبَعْضُهُمْ يَحُطُّ فَوْقَ الْمُهْمَلِ وَبَعْضُهُمْ يَحُطُّ فَوْقَ الْمُهْمَلِ
 ٥٦٩ وَإِنْ أَتَى بِرَمَزٍ رَاوٍ مِيزَا وَإِنْ أَتَى بِرَمَزٍ رَاوٍ مِيزَا
 ٥٧٠ وَتَنْبَغِي الدَّارَةُ فَصْلًا، وَارْتَضَى وَتَنْبَغِي الدَّارَةُ فَصْلًا، وَارْتَضَى
 ٥٧١ وَكَرَهُ أَفْضَلَ مُضَافٍ أَسْمَ اللَّهِ مِنْهُ بِسَطْرٍ إِنْ يُنَاقِ مَا تَلَاَهُ

= (١٣٥٥)، وأبي داود (٢٠١٧)، والترمذي (٢٦٦٧).

«وَكُتِبَ» كما في الأصول، وفي (ح) بالفتح «وَكُتِبَ».

«والسهمي»: عبد الله بن عمرو بن العاص، كما في البخاري ٢٧٣/١ (١١٣) عن أبي هريرة قوله: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثرَ حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب».

وقوله: «وَكُتِبَ السَّهْمُ» من زيادات الناظم على الأصل.

٥٦٢ - «كُلُّهُ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (جب) و(ل) و(ظ) و(س): «كُلَّهُ» بالجر فقط.

٥٦٤ - «الدَّقِيقُ» في الأصل كأنها «الرَّقِيقُ» لكنه صححها في هامش الأصل. وانظر: فتح المغيث ٢٦/٣.

٥٦٧ - «نَقَطُ» بالفتح كما في الأصل، و(ظ)، وبالضم كما في (س) و(ح).

٥٦٨ - «يُجْعَلُ» بفتح الياء كما في الأصل، و(ح) و(جب)، وفي (س) و(ظ) بضمها.

٥٧٠ - «وَتَنْبَغِي» بالتاء كما في الأصل، وفي (س) و(جب) و(ظ): «وَيَنْبَغِي» بالياء. وانظر: الجامع لأخلاق الراوي ٢٧٣/١.

- ٥٧٢ وَكُتِبَ ثَنَاءُ اللَّهِ وَالتَّسْلِيمَا مَعَ الصَّلَاةِ لِلنَّبِيِّ تَعْظِيمًا
٥٧٣ وَإِنْ يَكُنْ أَسْقَطَ فِي الْأَصْلِ. وَقَدْ حُولِفَ فِي سَقَطِ الصَّلَاةِ أَحْمَدُ
٥٧٤ وَحَلَّهُ قَيِّدَ بِالرَّوَايَةِ مَعَ نَطْقِهِ كَمَا رَوَوْا حِكَايَهُ
٥٧٥ وَالْعَنْبَرِيُّ وَإِبْنُ الْمَدِينِيِّ بَيَّضَا هَذَا لِإِعْجَالِ وَعَادَا عَوَّضَا
٥٧٦ وَاجْتَنَبَ لِرَمَزِهِمَا وَاحْذَفَا مِنْهَا صَلَاةً أَوْ سَلَامًا تَكْفِي

المَقَابِلَةُ

- ٥٧٧ ثُمَّ تَلَّيْهِ الْعَرَضُ بِالْأَصْلِ وَلَوْ إِجَازَةً أَوْ أَصْلَ الشَّيْخِ أَوْ
٥٧٨ فَرَعٍ مُقَابِلٍ. وَخَيْرُ الْعَرَضِ مَعَ أَسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعُ
٥٧٩ وَقِيلَ: بَلْ مَعَ نَفْسِهِ. وَاشْتَرَطَا بَعْضُهُمْ هَذَا، وَفِيهِ غُلَطًا
٥٨٠ وَلَيْسَ ظَرْفُ السَّامِعِ حَيْثُ يَطْلُبُ فِي شَخْصَةٍ، وَقَالَ يَحْيَى: يَجِبُ
٥٨١ وَجُوزُ الْأُسْتَاذِ أَنْ يَرُويَ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ، وَلِلْخَطِيبِ إِثْبَاتُ

٥٧٣ - «فِي سَقَطٍ» كما في الأصول، وفي متن (ح) «فِي تَرْكِ». وأشار في هامشها أنه في نسخة «فِي سَقَطٍ» كما تقدم في الأصول.

٥٧٤ - «قَيِّدَ» في الأصل بالوجهين، وفي (س) و(ح) و(ج): «قَيِّدَ» بالضم. وفي (ظ): «قَيِّدَ»، بالفتح، وهو ظاهر شرح السخاوي وزكريا. وانظر: فتح الباقي ٤٣/٢، وفتح المغيث ٤٦/٣.

٥٧٥ - العَنْبَرِيُّ: هو عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل العنبري البصري (٢٤٠هـ).

٥٧٧ - «وَلَوْ إِجَازَةً أَوْ أَصْلَ الشَّيْخِ» كما في الأصول.

٥٧٨ - في (ج) يحاذيه من اليمين: «بلغ مقابلة على نسخة الأصل المنقول منها حسب الجهد والطاقة».

٥٧٩ - أي أَنَّ بَعْضَهُمْ اشترط في صحة المقابلة أن تكون مع نفسه. قال ابن الصلاح: «وهذا مذهب متروك، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا». علوم الحديث ص ٣٧٧.

٥٨٠ - انظر: علوم الحديث ص ٣٧٧، والكفاية للخطيب ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

٥٨١ - وقوله: «الْأُسْتَاذُ» المراد به: أبو إسحاق الإسفَرَايِينِي، وقد تقدم عند الناظم، البيت (٤١٧).

- ٥٨٢ بَيْنَ، وَالنَّسخُ مِنْ أَصْلٍ، وَلِيَزِدَ
 ٥٨٣ سَهْلَهُ. ثُمَّ اسْتَبْرَمَ مَا ذَكَرَا
 صَحَّةٌ نَقَلَ نَاسِيحِي، فَالْشَّيْخُ قَدْ
 فِيهِ أَصْلُ الْأَصْلِ لَا تَكُنْ مُهَوَّراً

تَخْرِيجُ السَّاقِطِ

- ٥٨٤ وَيَكُنُّ السَّاقِطُ وَهُوَ لِلْحَقِّ
 ٥٨٥ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرٍ، وَلِيَكُنْ
 ٥٨٦ وَخَرَجَ السَّاقِطُ مِنْ حَيْثُ سَقَطَ
 ٥٨٧ وَبَعْدَهُ أَكْتُبُ «صَحَّ» أَوْزِدُ «رَجَعَا»
 ٥٨٨ وَفِيهِ لَبْسٌ، وَلِغَيْرِ الْأَصْلِ
 ٥٨٩ وَلِإِعْيَاضٍ: لَا تُخْرِجْ ضَبِّ
 حَاشِيَةً إِلَى الْيَمِينِ يُلْحَقُ
 لِفَوْقَ، وَالسُّطُورُ أَعْلَى فَحْسُنُ
 مُنْعَطِفًا لَهُ، وَقِيلَ: صِلْ بِخَطِّ
 أَوْ كَرِّرِ الْكَلِمَةَ لَمْ تَسْقُطْ مَعَا
 خَرَجَ بِوَسْطِ كَلِمَةِ الْمُحَلِّ
 أَوْ صَحَّحْنِ لِخَوْفِ لَبْسٍ، وَإِثْبُ

النَّصْحِيُّجُ وَالتَّمْرِيزُ، وَهُوَ التَّضْيِيبُ

- ٥٩٠ وَكَتَبُوا «صَحَّ» عَلَى الْمُعْرِضِ
 ٥٩١ وَمَرَّضُوا فَضَبُّوا صَادًا ثُمَّ
 ٥٩٢ وَضَبُّوا فِي الْقَطْعِ وَالْإِمْرَسَالِ
 لِلشَّكِّ إِنْ نَقَلًا وَمَعْنَى رُتِضِي
 فَوْقَ الَّذِي صَحَّ وَرُودًا وَفَسَدُ
 وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْمُرِ الْخَوَالِي

- ٥٨٢ - «صَحَّةٌ» بالضم كما في الأصل و(ظ). وفي (جب) و(ح) بالفتح، وفي (ح) أيضاً كسر الزاي من «وَلِيَزِدْ صَحَّةً...».
- ٥٨٤ - «يُلْحَقُ» وفي (س) و(ل): «تُلْحَقُ».
- ٥٨٥ - «فَحَسُنَ» بضم السين كما في الأصول، قال زكريا: «بضم السين فعلٌ، وبفتحتها اسمٌ، والأول أنسب، أي: فهذا الصنيع قد حَسُنَ ممن يَفْعَلُهُ». انظر: فتح الباقي ٥٠/٢.
- ٥٨٦ - «مُنْعَطِفًا» أي: خرج له من حيث سقوطه خطأ منعطفًا، وفي (ظ): «مُنْقَطِعًا».
- ٥٨٧ - «مَعَا» أي: مَعَهُ. وانظر: فتح الباقي ٥١/٢.
- ٥٨٩ - «ولِإِعْيَاضٍ» في الإلماع له ص ١٦٤.

- ٥٩٣ يَكْتُبُ صَادًا عِنْدَ عَطْفِ الْأَسْمَاءِ تَوْهَمُ تَضْيِيبًا، كَذَلِكَ إِذَا مَا
٥٩٤ يَخْتَصِرُ النَّصْحِيحَ بَعْضُ يَوْهَمِ وَإِنَّمَا يَمِيزُهُ مَنْ يَفْهَمُ

الْكَشْطُ وَالْمَحْوُ وَهُوَ الضَّرْبُ (١)

- ٥٩٥ وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ يُبْعَدُ كَشْطًا وَمَحْوًا وَيَضْرِبُ أَجْوَدُ
٥٩٦ وَصِلُهُ بِالْحُرُوفِ خَطًّا أَوْ لَا مَعَ عَطْفِهِ، أَوْ كَبَّ لَا، ثُمَّ إِلَى
٥٩٧ أَوْ نِصْفِ دَارَةٍ، وَإِلَّا صَفَرًا فِي كُلِّ جَانِبٍ، وَعَلَّمَ سَطْرًا
٥٩٨ سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ سُطُورُهُ أَوْ لَا، وَإِنْ حَرْفٌ أَتَى تَكَرُّبُهُ
٥٩٩ فَابْقِ مَا أَوَّلَ سَطْرٍ، ثُمَّ مَا آخِرَ سَطْرٍ، ثُمَّ مَا تَقَدَّمَ
٦٠٠ أَوْ اسْتَجِدَّ، قَوْلَانِ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يُوصَفَ أَوْ يُخَوَّهُمَا فَأَلْفَ

الْعَمَلُ فِي اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ

- ٦٠١ وَلَيْسَ أَوْلَى عَلَى رِوَايَةٍ كِتَابَهُ، وَمُحْسِنُ الْعِنَايَةِ
٦٠٢ بِغَيْرِهَا يَكْتُبُ رَأْسًا سُمِّيَا أَوْ رَمَزًا أَوْ يَكْتُبُهَا مُعْتَنِيَا

٥٩٣ - «تَوْهَمُ» بالتاء كما في الأصول، وفي (ظ) بالياء «يَوْهَمُ».
(١) «وَهُوَ الضَّرْبُ» أشار في هامش الأصل أن «هُوَ» ساقط في نسخة، وقد سقط عندي من الأصول كلها ما عدا متن الأصول المعتمد.
٥٩٦ - «كَتَبَ» كما في الأصول، وفي (ظ) بالجذر «كَتَبَ».
٥٩٧ - في أول البيت علامة بلاغ القراءة على الناظم.
٥٩٨ - قوله: «أَوْ لَا» يعني: أَوْ لَا تُعَلِّمُ عَلَى كُلِّ سَطْرٍ، بل اقتصر على أول المزيد وآخره.
٦٠٠ - «اسْتَجِدَّ» أي: أَبْقِ الْأَجْوَدَ مِنْهَا خَطًّا، وَالْأَبْيَنَ قِرَاءَةً.
«يُوصَفَ» أصلها بالجزم، وَحُرْكَ ضرورة بنقل حركة الهمز إليه تخفيفاً. وانظر: فتح الباقي ٥٧/٢.

٦٠٢ - «أَوْ رَمَزًا» كما في الأصول كلها، وهو ظاهر شرح زكريا والسخاوي. وكأنها كانت =

٦٠٣ بِحُمْرَةٍ، وَحَيْثُ زَادَ الْأَصْلُ حَوَّاهُ بِحُمْرَةٍ وَيَحْيَلُو

الْإِسْمَاءُ بِالرَّمْزِ

٦٠٤ وَاخْتَصَرُوا فِي كِتَابِهِمْ «حَدَّثَنَا» عَلَى «ثَنَا» أَوْ «نَا» وَقِيلَ: «دَثَنَا»

٦٠٥ وَاخْتَصَرُوا «أَخْبَرَنَا» عَلَى «أَنَا» أَوْ «أَرَنَا» وَالْبَيْهَقِيُّ «أَبَنَا»

٦٠٦ قُلْتُ: وَرَمَزُ «قَالَ» إِسْنَادًا يَرِدُ قَافًا، وَقَالَ الشَّيْخُ: حَذَفُهَا سَمْعُهُ

٦٠٧ خَطًّا، وَلَا يَدَّ مِنَ النُّطْقِ، كَذَا «قِيلَ لَهُ» وَيَنْبَغِي النُّطْقُ بِذَا

٦٠٨ وَكَتَبُوا عِنْدَ انْتِقَالٍ مِنْ سَنَدٍ لغيره «ح» وَانْطَقَنَ بِهَا، وَقَدْ

٦٠٩ رَأَى الرَّهَّاءِيُّ بِأَنَّ لَا تُقْرَأُ وَأَهْمًا مِنْ حَائِلٍ، وَقَدْ رَأَى

٦١٠ بَعْضُ أَهْلِ الْغَرْبِ بِأَنَّ يَقُولَا مَكَانَهَا: «الْحَدِيثُ قَطُّ»، وَقِيلَا

٦١١ بِلَحَاءٍ تَحْوِيلٍ، وَقَالَ: قَدْ كُتِبَ مَكَانَهَا: «صَحَّ» فَخَامِنَهَا انْتِخِبُ

كِتَابَةُ الشَّمْعِ

٦١٢ وَيُكْتَبُ اسْمُ الشَّيْخِ بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ وَالسَّامِعِينَ قَبْلَهَا مُكَمَّلَةً

= في الأصل المعتمد «رَمَزًا» ثم كسر الراء؛ لأن الفتحين غير واضحين فيه. وانظر: فتح الباقي ٥٨/٢.

٦٠٦ - «الشَّيْخُ» وقد تحرف في (جب) إلى: (الشَّافِعِيُّ). انظر: علوم الحديث ص ٣٨٥، وشرح التبصرة للعراقي ص ٢٥١.

٦٠٩ - «الرَّهَّاءِيُّ»: الحافظ أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرَّهَّاءِيُّ تلميذ ابن عساكر (ت ٦١٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧١/٢٢.

٦١١ - «تَحْوِيلٌ» بالجر بالإضافة كما في (س) و(ح) و(ظ) وهذا الظاهر، وفي الأصل و(جب) بالرفع على أنها خبر عن لفظ «حَاء» مُحْكِيًا.

٦١٢ - «وَيُكْتَبُ اسْمُ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (جب) و(ظ) و(ل): «وَيُكْتَبُ» بالبناء للفاعل، وهو الظاهر من كلام السخاوي في فتح المغيث ٩٣/٣، وزكريا في فتح الباقي ٦٤/٢، ويشهد لذلك أنه نصب المعطوف - أعني قَوْلُهُ: «وَالسَّامِعِينَ» - فدل =

- ٦١٣ مُورَخًا أَوْ جَنَّبَهَا بِالطُّرَةِ
٦١٤ يَخِطُّ مَوْثُوقٍ يَخِطُّ عُرْفًا
٦١٥ إِنْ حَضَرَ الْكُلُّ، وَإِلَّا اسْتَمَلَى
٦١٦ وَلَيْعِرِ الْمُسْمَى بِهِ إِنْ تَسْتَعِرَ
٦١٧ فَقَدْ رَأَى حَفْصٌ وَإِسْمَعِيلُ
٦١٨ إِنْ خَطَّهُ عَلَى الرِّضَابِ دَلٌّ
٦١٩ وَلْيَحْذَرْ الْمَعَارُ تَطْوِيلًا، وَأَنْتَ
- أَوْ آخِرَ الْحُزْنِ، وَإِلَّا ظَهَرُ
وَلَوْ يَخِطُّهُ لِنَفْسِهِ كَفَى
مِنْ ثِقَةٍ: صَحَّحَ شَيْخُ أَمْرًا
وَإِنْ يَكُنْ يَخِطُّ مَالِكٌ سَطْرُ
كَذَا الزُّبَيْرِيُّ فَرَضَهَا إِذْ سِيلُوا
كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحَمَّلُ
يُثَبِّتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يَبَيِّنْ^(١)

صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَأَدَائِهِ

- ٦٢٠ وَلَيْعِرْ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِنْ عَرِيَ
مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ

= على أن «اسم» منصوب؛ لأنه مفعول، والفاعل ضمير الغائب.

٦١٦ - «المُسْمَى بِهِ» الباء بمعنى في، أي: المكتوب اسمه في السماع ضمن السامعين. و«مَالِكٌ» أي كُتِبَ السماع بخط مَالِكِ الكتاب.

٦١٧ - «سِيلُوا» بإبدال الهمزة ياء ساكنة للضرورة. وانظر: فتح المغيث ٩٩/٣، وفتح الباقي ٦٥/٢.

٦١٨ - قال البقاعي في النكت الوفية ص ٨ (الزهراني): قوله: «دَلٌّ» وَ«تَحَمَّلُ» فيهما القطع وهو حذف ساكن الوند من مُسْتَفْعِلُنْ وإسكان متحركه، وهو جائز في مَشْطُورِ الرجز، لكنه مع الخبن ثقیل.

«فَلَوْ قَالَ: (يَذُلُّ) وَقَالَ فِي آخِرِ قَسِيمِهِ «لَهُ حَمَلٌ» لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ فَكَانَ أَخْفَ».

٦١٩ - «وَأَنْ يُثَبِّتَ قَبْلَ عَرْضِهِ...» معناه: أن يحذر إذا نسخ لنفسه قرعاً أن يُثَبِّتَ سماعه فيه قبل مقابله بالأصل، إلا أن يظهر في النقل والإثبات أن النسخة غير مقابلة. انظر: فتح المغيث للسخاوي ١٢٣/٣، وشرح السيوطي ص ٢٢١.

(١) «يُبَيِّنُ» قال البقاعي: «رَأَيْتُهَا فِي غَيْرِ نَسْخَةٍ، مِنْهَا وَاحِدَةٌ عَلَيْهَا خَطُّ الْمَصْنَفِ بِالمَقَابِلَةِ مضبوطة بضم حرف المضارعة... من «أَبَانَ» لِيَسْلَمَ مِنَ التَّوْجِيهِ، وَهُوَ اخْتِلَافُ حَرَكَةِ مَا قَبْلَ الرَّوِيِّ الْمُقَيَّدِ». النكت الوفية للبقاعي (الزهراني) ص ٩. وانظر: فتح الباقي ٦٧/٢.

- ٦٢١ وَحَنُ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَنَعُ، كَذَا
عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدَلَايِ، وَإِذَا
٦٢٢ رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنُ
نُعَابِ الْمَنَعِ. وَقَالَ ابْنُ أَحْسَنُ
٦٢٣ مَعَ أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ
وَالْأَكْثَرِينَ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ
٦٢٤ وَإِنْ يَغِيبُ وَغَلَبَتْ سَلَامَتُهُ
جَازَتْ لَدَى جُمْهُورِهِمْ رِوَايَتُهُ
٦٢٥ كَذَلِكَ الضَّرِيرُ وَالْأَعْمَى
لَا يَحْفَظَاتِ يَضِطُّ الْمَرْضِيُّ
٦٢٦ مَا سَمِعَا، وَخَلْفَ فِي الضَّرِيرِ
أَقْوَى، وَأَوْلَى مِنْهُ فِي الْبَصِيرِ

الرَّوَايَةُ مِنَ الْأَصْلِ

- ٦٢٧ وَلَيْزُ مِنْ أَصْلٍ، أَوِ الْمُقَابَلِ
بِهِ، وَلَا يَجُوزُ بِالتَّسَاهُلِ
٦٢٨ تَحَابُّهِ اسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أَخِي
عَنْهُ لَدَى الْجُمْهُورِ، وَأَجَازٌ ذَا
٦٢٩ أَيُّوبُ، وَالْبُرْسَانُ قَدْ أَجَازَهُ
وَرَخَّصَ الشَّيْخُ مَعَ الْإِجَازَةِ

٦٢١ - «الصَّيْدَلَايِي»: هو أبو بكر محمد بن داود بن محمد المَرْوَزِي، الفقيه المحدث (ت ٤٢٧هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٤٨/٤، وطبقات ابن هداية ص ١٥٢. وفي هامش (ح): «قال شيخنا بُرْهَانُ الدِّين - يعني: الْحَلَبِيُّ -: «وقد صَوَّبَ ابْنُ الصَّلَاحِ ما عليه الْجُمْهُورُ ولم يَنْظُمْ ذَلِكَ شَيْخُنَا (العراقي) وَقَدْ قُلْتُ: وَصَوَّبَ الشَّيْخُ لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ الصَّوَابُ لَيْسَ فِيهِ نَمْتَرِي» وانظر: النكت الوفية للبقاعي ص ٢٣ (الزهراني)، وفتح المغيث ١٠٨/٣. واقترح البقاعي أَنْ يَكُونَ كَالتَّالِي:

وَصَوَّبَ الشَّيْخُ مَقَالَ الْأَكْثَرِ إِنْ كَانَ قَدْ قَابَلَهُ لَا يَمْتَرِي
٦٢٨ - «الْجُمْهُورُ وَأَجَازٌ» قال البقاعي: «قوله: «وَأَجَازٌ» مكسور، ولو قال: «وَأَسْتَجَازَ ذَا» لكان صحيحاً».

* قلت: لأن التفعيلة الثانية دخلها الكُفُّ - وهو حذف الحرف السابع الساكن - فصارت (مُسْتَفْعِلٌ = جُمْهُورٌ) وهو لا يدخلها، وقد تساهل فيه بعض الناطمين. وتقدم مثل هذا في البيت (٣٣). وراجع: النكت للبقاعي (الزهراني) ص ٣٦.

٦٢٩ - «الْبُرْسَانُ»: بحذف ياء النسب ضرورة، وهو: محمد بن بكر بن عثمان، أبو عثمان =

- ٦٣٠ وَإِنْ يُخَالَفُ حِفْظُهُ كِتَابَهُ وَلَيْسَ مِنْهُ، فَرَأَوْا صَوَابَهُ
٦٣١ أَحْفَظَ مَعَ تَيَقُّنٍ، وَالْأَحْسَنُ الْجَمْعُ كَالْخِلَافِ مِمَّنْ تَيَقَّنُ

الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى

- ٦٣٢ وَلَيُّوْ بِالْأَلْفَاظِ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَدْلُولَهَا، وَغَيْرُهُ فَالْمُعْظَمُ
٦٣٣ أَجَازَ بِالْمَعْنَى، وَقِيلَ: لَا الْخَبَرُ وَالشَّيْخُ فِي النَّصْنِيفِ قَطْعًا قَدْ حَظَرَ
٦٣٤ وَلَيْقُلِ الرَّوْيُ: «بِمَعْنَى» أَوْ: «كَمَا» قَالَ: «وَنَحْوَهُ» كَشَيْءٍ أَبَاهُمَا

الِاقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ

- ٦٣٥ وَحَذَفَ بَعْضَ الْمُتَرْتَبِ فَأَمْنَعُ أَوْ أَجِزُ أَوْ إِنْ أُتِمَّ، أَوْ لِعَالِمٍ، وَمِزُ
٦٣٦ ذَا بِالصَّحِيحِ إِنْ يَكُنْ مَا اخْتَصَرَهُ مُنْفَصِلًا عَنِ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ
٦٣٧ وَمَا لَذِي تَهْمَةٍ أَنْ يَفْعَلَهُ فَإِنْ أَتَى، فَجَازَ أَنْ لَا يُجْمَلَهُ
٦٣٨ أَمَّا إِذَا قُطِّعَ فِي الْأَبْوَابِ فَهُوَ أَيْ الْجَوَازِ ذُو اقْتِرَابٍ

السَّمْعُ بِقِرَاءَةِ اللَّحَاتِ وَالْمُصَحِّفِ

- ٦٣٩ وَلْيُحْذَرْ اللَّحَاتُ وَالْمُصَحِّفَا عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ يُحَرِّقَا
٦٤٠ فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ «مَنْ كَذَبَا» فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَا

= البصري (٢٠٤هـ). وانظر: فتح المغيث ١١٦/٣.

٦٣٠ - «كِتَابُهُ - صَوَابُهُ» بالضم فيهما كما في (س) و(ح)، وبالتسكين كما في الأصل و(جب) و(ظ).

٦٣٣ - «قَطْعًا قَدْ» هكذا في الأصل، و(س) و(جب)، وفي (ح) و(ظ)، وفي هامش الأصل المعتمد بدلاً منها: «مُطْلَقًا»، ونص عليها زكريا الأنصاري في فتح الباقي ٧٤/٢.

٦٣٤ - «أَبَاهُمَا» كما في الأصول، وفي (س) وَحَدَّهَا «أَبَاهُمَا» بضم الهمزة وكسر الهاء.

٦٤١ وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبُ أَدْفَعُ لِلنَّصْحِيفِ فَاسْمَعْ وَادَّابِ

إِصْلَاحُ اللَّحْنِ وَالْخَطَا

٦٤٢ وَإِنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَا فَقِيلَ: يُرْوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطًا

٦٤٣ وَمَذْهَبُ الْمُحْصِلِينَ يُصَاحُّ وَيُقَرُّ الصَّوَابُ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ

٦٤٤ فِي اللَّحْنِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ وَصَوَّبُوا الْإِبْقَاءَ مَعَ تَضْيِيبِهِ

٦٤٥ وَنُذِرُوا الصَّوَابَ جَانِبًا، كَذَا عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ نَقْلًا أَخَذَا

٦٤٦ وَالْبَدْعُ بِالصَّوَابِ أَوْلَى وَأَسَدُّ وَأَصْلَحُ الْإِصْلَاحُ مِنْ مَنٍّ وَرَدُّ

٦٤٧ وَلَيَأْتِي فِي الْأَصْلِ بِمَا لَا يَكْثُرُ كَابْنٌ وَحَرْفٌ حَيْثُ لَا يُغَيَّرُ

٦٤٨ وَالسَّقْطُ يُدْرَى أَنَّ مَنْ فَوْقَ أَتَى بِهِ، يُزَادُ بَعْدَ «يَعْنِي» مُشَبَّهًا

٦٤٩ وَصَحَّحُوا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ فِيهِ كِتَابُهُ مِنْ غَيْرِهِ ابْنٌ يَعْرِفُ

٦٤١ - «وَأَدَّابُ» وفي الأصل بهمزة القطع: «وَأَدَّابٍ»، والصحيح ما كتبت، وهو الموافق لسائر النسخ.

٦٤٢ - ذكر ابن الصلاح ذلك عن ابن سيرين، وعبد الله بن سخرية، ثم قال: «وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ، والمنع بالرواية بالمعنى». انظر: علوم الحديث ص ٤٠١.

وفات الناظم أن يذكر المذهب الثالث: وهو لا يجوز له أن يرويه أصلاً لا على الخطأ ولا على الصواب؛ أما الصواب فهو لم يسمعه كذلك، وأما الخطأ فالنبي ﷺ لم يقله، وهذا قول العز بن عبد السلام، حكاه ابن دقيق في الاقتراح ص ٢٦٢.

قلت: وكان العراقي أعرض عن ذكره لبعده وغبابه.

٦٤٧ - لا يفهم من البيت أن هذا فيما ظن الراوي أنه سقط من الأصل، ولذا غيَّره البقاعي بقوله:

يَزِيدُ عِنْدَ السَّقْطِ مَا لَا يَكْثُرُ فِي الْأَصْلِ كَابْنٍ حَيْثُ لَا يُغَيَّرُ

انظر: النكت الوفية ص ٨٠ (الزهراني).

٦٤٨ - «بَعْدَ» كما في الأصل بالفتح، وفي (س) و(ح) و(ظ): «بَعْدُ» بالضم. والأول أظهر.

- ٦٥٠ صَحَّتْهُ مِنْ بَعْضِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ كَمَا إِذَا شَبَّتَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ
٦٥١ وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ كَمَا لَمْ تُشْكَلِ كَلِمَةً فِي أَصْلِهِ فَلَيْسَ أَلِ

اِخْتِلَافُ أَلفاظِ الشُّيُوخِ

- ٦٥٢ وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ شَيْخٍ سَمِعَ مَتْنًا بِمَعْنَى لَا يَلْفِظُ فَقَعِ
٦٥٣ يَلْفِظُ وَاحِدٍ وَسَمِيَ الْكُلُّ : صَحَّ عِنْدَ مُجِيزِي النَّقْلِ مَعْنَى، وَرَحَى
٦٥٤ بَيَانُهُ مَعَ «قَالَ»، أَوْ مَعَ «قَالَ» وَمَا يَبْعُضُ ذَا وَذَا، وَقَالَ :
٦٥٥ «اقْتَرَبَا فِيهِ اللَّفْظُ»، أَوْ لَمْ يَقُلْ صَحَّ لَهُمْ، وَالْكُتُبُ إِنَّ تَقَابُلَ
٦٥٦ بِأَصْلِ شَيْخٍ مِنْ شُيُوخِهِ، فَهَلْ يُسَمَّى الْجَمِيعَ مَعَ بَيَانِهِ؟ اِخْتَمَلُ

الزِّيَادَةُ فِي نَسَبِ الشَّيْخِ

- ٦٥٧ وَالشَّيْخُ إِنْ يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبٍ مَنْ قَوْقُهُ، فَلَا تَزِدْ، وَاجْتَنِبِ
٦٥٨ إِلَّا بِفَضْلِ نَحْوِ «هُوَ» أَوْ «يَعْنِي» أَوْجِءُ بِأَنَّ وَانْسُبَنَّ الْمَعْنَى
٦٥٩ أَمَّا إِذَا الشَّيْخُ أَتَمَّ النِّسْبَا فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ فَقَطْ، فَذَهَبَا

٦٥٠ - «ثَبَّتَهُ» كما في الأصول، وفي (ح) و(ج): «أَثَبَّتَهُ» بزيادة الهمز في أوله.

٦٥٤ - قوله في آخر البيت: «وَقَالَ» الضمير للواحد، والألف للإطلاق زائدة. والمعنى أن الراوي إذا أتى ببعض لفظ هذا الشيخ، وببعض لفظ الآخر، ولم يبين أحدهما من الآخر صح لهم ذلك؛ سواء قال: اقتربا في اللفظ أم لم يقل ذلك.

انظر: شرح التبصرة للعراقي ص ٢٧٠، والنكت الوفية للبقاعي (الزهراني) ص ٨٥، وفتح المغيث للسخاوي ١٧٣/٣.

٦٥٨ - «نَحْوَ» بالفتح في الأصل و(س) و(ظ)، وهكذا في مواضع مثلها تقدمت. ولعله نصبها بإضمار فعل. وإن كان الظاهر هو الضم على أنها خبر، والتقدير: «وذلك نحو...»، ويعز على النفس مخالفة ما في هذين الأصلين المعتمدين.

٦٦٠ الْأَكْثَرُونَ لِحَوَازٍ أَنْ يُيْتَمَّ مَا بَعْدَهُ، وَالْفَصْلُ أَوَّلَى وَأَتَمَّ

الرَّوَايَةُ مِنَ النَّسْخِ الَّتِي اسْتَدَاهَا وَاحِدٌ

٦٦١ وَالنُّسْخُ الَّتِي بِاسْتِنَادٍ قَطُ تَجْدِيدُهُ فِي كُلِّ مَتْنٍ أَحْوْطُ

٦٦٢ وَالْأَغْلَبُ الْبَدْعُ بِهِ، وَيُذَكَّرُ مَا بَعْدَهُ مَعَ «وَبِهِ»، وَالْأَكْثَرُ

٦٦٣ جَوَازٌ أَنْ يُفْرَدَ بَعْضًا بِالسَّنَدِ لَا خِذْ كَذَا، وَالْإِفْصَاحُ أَسَدُ

٦٦٤ وَمَنْ يُعِيدُ سَنَدَ الْكِتَابِ مَعَ آخِرِهِ احْتِطَاطٌ، وَخُلْفًا مَارَفَعُ

تَقْدِيمُ الْمَتْنِ عَلَى السَّنَدِ

٦٦٥ وَسَبَقُ مَتْنٍ لَوْ بِبَعْضِ سَنَدٍ لَا يَمْنَعُ الْوَصْلَ، وَلَا أَنْ يَبْتَدِيَ

٦٦٦ رَاوٍ كَذَا بِسَنَدٍ فَمُتَّحِجُهُ وَقَالَ: خُلْفُ النَّقْلِ مَعْنَى يَتَّحِجُهُ

٦٦٧ فِي ذَا كَبَعْضِ الْمَتْنِ قَدِّمَتْ عَلَى بَعْضٍ، فَفِيهِ ذَا الْخِلَافِ نُقْلًا

إِذَا قَالَ الشَّيْخُ «مِثْلَهُ» أَوْ «نَحْوَهُ»

٦٦٨ وَقَوْلُهُ مَعَ حَذْفِ مَتْنٍ: «مِثْلَهُ» أَوْ «نَحْوَهُ» يُرِيدُ مَتْنًا قَبْلَهُ

٦٦٩ فَلَا ظَهَرَ الْمُنْعِ مِنْ أَنْ يُكْمَلَهُ بِسَنَدِ التَّائِيهِ، وَقِيلَ: بَلْ لَهُ

٦٦١ - قوله: «قَطُ» بضم الطاء مخففة لغة من خمس لغات في «قَطُ». ومعناها: حَسْبُ. وفي (جب) و(ل): «فَقَطُ» و«أَحْوْطُ» بالتسكين؛ لكنه في (جب) وضع فوق الأولى «قَطُ» وعليها تصحيح.

٦٦٣ - «بالسند» في (ح) و(ل): «في السَّنَدِ».

٦٦٦ - انظر: علوم الحديث ص ٤١١، وشرح التبصرة للعراقي ص ٢٧٥.

٦٦٩ - «يُكْمَلُهُ»، و«بَلْ لَهُ» كما في الأصل و(س) و(ح) بالرفع. وفي (جب) و(ظ): «يُكْمَلُهُ - بَلْ لَهُ» بالإسكان في آخرهما.

- ٦٧٠ إِنَّ عَرَفَ الرَّاَوِيَّ بِالتَّحْفِظِ وَالضَّبِطِ وَالتَّمْيِيزِ لِلتَّلَافُظِ
٦٧١ وَالْمَنْعِ فِيهِ «نَحْوُ» فَقَطْ قَدْ حُكِيَ
٦٧٢ وَاخْتِيرَ أَنْ يَقُولَ «مِثْلُ مَثٍ»
٦٧٣ وَقَوْلُهُ إِذْ بَعْضُ مَثٍ لَمْ يُسَقْ
٦٧٤ وَقِيلَ: إِنْ يَعْرِفُ كِلَاهُمَا أَخْبَرَ
٦٧٥ وَقَالَ: إِنْ يُجْزَفَ بِالْإِجَارَةِ

إِبْدَالُ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ وَعَكْسُهُ

- ٦٧٦ وَإِنْ رَسُولٌ بِنَبِيٍّ أَبْدَلَا
٦٧٧ وَقَدْ رَجَا جَوَانِزَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ
فَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ كَعَكْسِ فُعِلَا
وَالنَّوَوِيُّ صَوَّبَهُ، وَهُوَ حَاجِي

السَّمَاعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْوَهْنِ أَوْ عَنِ جُلَائِبِ

- ٦٧٨ ثُمَّ عَلَى السَّمَاعِ بِالْمُذَاكِرَةِ
٦٧٩ وَالْمَثْنُ عَنْ شَخْصَيْنِ: وَاحِدٌ جُرْخٌ
بَيَانُهُ كَنَوْعٍ وَهْنٌ خَامِرٌ
لَا يَحْسُنُ امْتَحَافُ لَهُ لَكِنْ يَصِحُّ

٦٧٤ - هذا قول أبي بكر الإسماعيلي، فيما حكاه عنه أبو بكر البرقاني.
٦٧٥ - «يُجْزَى» بالنون المضمومة، وكسر الجيم كما في الأصل و(س)، وبالياء المفتوحة، وضم الجيم كما في (جب) و(ظ). وانظر: علوم الحديث ص ٤١٥.
٦٧٧ - «ابن حنبل» فيما رُوي عن ابنه قال: قلت لأبي: يكون في الحديث: «قال رسول الله ﷺ»، فيجعل الإنسان: «قال النبي ﷺ»؟ قال: أرجو ألا يكون به بأس.
انظر: الكفاية للخطيب ص ٢٨١.
وقوله: «والنوي» هذا من زيادات الناظم على ابن الصلاح، ولم يميزه؛ لأنه ظاهر أن النووي بعد ابن الصلاح. انظر: تدريب الراوي ١/ ٥٦٠، وشرح التبصرة للعراقي ص ٢٧٨.

- ٦٨٠ وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَتَى، فَاَمْ يُؤْفُ
وَأُحْذَفُ حَيْثُ وَثِقًا فَهُوَ أَخْفُ
٦٨١ وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ رَاٍ قِطْعَةٌ
أَجْزِيلاً مَيَزِيحاً لِحِطِّ جَمْعِهِ
٦٨٢ مَعَ الْبَيَانِ، كَحَدِيثِ الْإِفْكِ
وَجَرَحُ بَعْضِ مُقْتَضٍ لِلتَّرْكِ
٦٨٣ وَحَذَفَ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْنَادِ
فِي الصُّورَتَيْنِ امْتِنَاعٌ لِلْإِزْدِيَادِ

آدَابُ الْمُحَدِّثِ

- ٦٨٤ وَصَحَّحَ النَّيَّةَ فِي التَّحْدِيثِ
وَاحِرِضَ عَلَى تَشْرِكِ الْحَدِيثِ
٦٨٥ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ وَاسْتَعْمَلَ
طَيِّبًا وَتَسَرَّحًا وَزَبَرَ الْمُعْتَلَى
٦٨٦ صَوْتًا عَلَى الْحَدِيثِ، وَاجْلَسَ بِأَدَبٍ
وَهَيْبَةٍ بِصَدْرِ مَجْلِسٍ، وَهَبَ
٦٨٧ لَمْ يُخْلَصِ النَّيَّةَ طَالِبُ فَعْمٍ،
وَلَا تُحَدِّثُ بِجَلٍّ أَوْ ابْتِغَاءِ
٦٨٨ أَوْ فِي الطَّرِيقِ، ثُمَّ حَيْثُ اجْتَبَى لَكَ
فِي شَيْءٍ أَرَوْهُ، وَابْنُ خَلَادٍ سَلَكَ
٦٨٩ بَأَنَّهُ يَحْسُنُ لِلْخَمْسِينَ
عَامًا، وَلَا بَأْسَ لِارْبَعِينَ

٦٨٠ - «وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَتَى» هذا قول الخطيب، ونصه: «وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح، ويذكر الثقة، ثم يقول: وآخر؛ كناية عن المجروح. قال: وهذا القول لا فائدة فيه».

انظر: الكفاية ص ٤١٦، وانظر تعقب البلقيني له في: محاسن الاصطلاح ص ٤١٧.

٦٨٢ - حديث الإفك الطويل عند البخاري ٣٣٢/٥ (٢٦٦١)، ومسلم ١٠٣/٩ (٦٩٥١).

والشاهد منه قول الزهري: «عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثي.. قال: وكلهم حدثني طائفة من حديثها، وبعضهم أوعى من بعض، وأثبت له اقتصاصاً، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة...».

٦٨٨ - «ابن خَلَادٍ»: هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المحدث الحافظ الأديب المتوفى نحو (٣٦٠هـ). انظر: معجم الأدباء ٥/٩، وسير أعلام النبلاء ٧٣/١٦، وقوله في كتابه المحدث الفاصل ص ٣٥٢.

- ٦٩٠ وَرَدَّ، وَالشَّيْخُ بَغَيْرِ الْبَارِعِ
 ٦٩١ وَيَنْبَغِي الْإِمْسَاكُ إِذْ يُخْشَى الْهَرَمُ
 ٦٩٢ فَإِنْ يَكُنْ نَائِتَ عَقْلٍ لَمْ يُبَلِّ
 ٦٩٣ وَالْبَغْوِيُّ وَالْهَجِيمِيُّ وَفِيهِ
 ٦٩٤ وَيَنْبَغِي الْإِمْسَاكُ الْأَعْمَى ابْنُ يَحْفَ
 ٦٩٥ رُجْحَانُ رَأَوْفِيهِ دَلَّ فَهُوَ حَقُّ
 ٦٩٦ وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ الْأَخْذَ سَنَهُ
 ٦٩٧ وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ وَأَقْبِلِ
 ٦٩٨ وَاحْذِهِ وَصَلِّ مَعَ سَلَامٍ وَدُعَا
 ٦٩٩ وَاعْقِدْ لِلْإِمْلَاءِ مَجْلِسًا فَذَلِكَ مِنْ
 ٧٠٠ تَكَثُّرِ جُمُوعٍ فَاتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا
 ٧٠١ بَعَالٍ أَوْ فَقَاءً يَتَّبِعُ مَا
- خَصَّصَ، لَا كَمَا لَكَ وَالشَّافِعِيُّ
 وَابْنُ تَائِينَ ابْنُ خَلَادٍ جَزَمَ
 كَأَنَّهُ، وَمَا لَكَ، وَمَنْ فَعَلَ
 كَالطَّبْرِيِّ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمَاءِ
 وَأَنَّ مَنْ سِيلَ الْجُرْعِ قَدْ عَرَفَ
 وَتَرَكَ تَحْدِيثَ بِحَضْرَةِ الْأَحَقِّ
 بِبَلَدٍ، وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ
 عَلَيْهِمْ، وَلِلْحَدِيثِ رَتِّلِ
 فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخَتْمِهِ مَعَا
 أَرْفَعِ الْإِسْمَاعِي وَالْأَخْذَ، ثُمَّ آتِ
 مُحْصَلًا ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيًا
 يَسْمَعُهُ مُبَلِّغًا أَوْ مُفْهِمًا

٦٩٠ - علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٢٠.

٦٩١ - قول الرامهرمزي (ابن خلاد) في المحدث الفاصل ص ٣٥٤، والإلماع لعياض ص ٢٠٤.

٦٩٣ - «والبغوي»: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (٢١٤ - ٣١٧هـ).
 انظر: تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٧٣.

«والهَجِيمِيُّ»: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَصْرِيُّ (بعد ٢٥١ - ٣٥١هـ). انظر: سير
 أعلام النبلاء ١٥/ ٥٢٥.

وَالطَّبْرِيُّ: أَبُو الطَّيِّبِ طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّبْرِيُّ (٣٤٨ - ٤٥٠هـ). قال الخطيب:
 مات صحيح العقل ثابت الفهم في ربيع الأول سنة (٤٥٠) وله مائة وستان.

انظر: تاريخ بغداد ٩/ ٣٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٦٨.

- ٧٠٢ وَاسْتَحْسَنُوا الْبَدْءَ بِقَارِئٍ تَلَا
 ٧٠٣ فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ ثُمَّ أَقْبَلَ
 ٧٠٤ لَهُ، وَصَلَّى وَتَرَضَى رَافِعًا
 ٧٠٥ وَذَكَرَ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ مِنْ لَقَبٍ
 ٧٠٦ لِأُمِّهِ، فَجَازَ مَا لَمْ يَكُنْ
 ٧٠٧ وَارِوِ فِي الْإِمْلَاءِ عَنْ شَيْخٍ قَدَّمَ
 ٧٠٨ مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ وَلَا تَزِدْ
 ٧٠٩ عَالِي إِسْنَادٍ قَصِيرَ مَتْنٍ،
 ٧١٠ وَاسْتَحْسَنَ الْإِنْشَادُ فِي الْآخِرِ
 ٧١١ وَإِنْ خُرِّجَ لِلرُّوَاةِ مُتَقِينُ
 ٧١٢ وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ
- وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ بَسَمَلًا
 يَقُولُ: «مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ وَأَبْهَلُ
 وَالشَّيْخُ تَرْجَمَ الشُّيُوخَ وَدَعَا
 كَغُنْدَرٍ أَوْ وَصَفَ نَقِصًا وَنَسَبَ
 يَكْرَهُهُ كَابِرٌ عَلِيَّةٍ فَضَنُ
 أَوْلَاهُمْ، وَاسْتَقْبَلَ وَأَفْهَمَ
 عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ، وَاعْتَمَدَ
 وَاجْتَنَبَ الْمُشْكَلَ خَوْفَ الْفُتْنِ
 بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ
 جَالِسَ الْإِمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنُ
 نَعْنَى عَنِ الْعَرْضِ لَزِيغٍ يَحْصُلُ

٧٠٣ - «فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ» بالفتح كما في الأصل، وعاملهما محذوف تقديره «وذكر الحمد والصلاة» وفي الأصول الأخرى: «فالحمد فالصلاة» بالضم، وهو الأظهر.
 «يَقُولُ» كما في الأصول كلها، وهو الظاهر من شرح السخاوي وزكريا. وفي الأصل المعتمد «يَقُولُ»، وكأنه كان فيه ما يوافق ما تقدم ثم مُسِّحَ.

٧٠٥ - «كَغُنْدَرٍ» لقب لمحمد بن جعفر الهذلي البصري (ت ١٩٣هـ). وسيصرح به الناظم في البيت (٨٧٥).

٧٠٧ - «أَوْلَاهُمْ» كما في النسخ المعتمدة والأصل، وفي هامشه وعليها تصحيح، وفي أسفل السطر منه «أَعْلَاهُمْ» وعليها تَضْيِيبٌ.

٧٠٩ - «الْفُتْنِ» بسكون التاء المشاة، كما في الأصول.

٧١٢ - في هامش الأصل هنا بلاغ بخط الحافظ ابن عمار بالقراءة عليه: «بَلَّغَ عَرْضًا وَسَمَاعًا» من صدره صاحبه الفطن بحفظها الشيخ جمال الدين عبد الله النابتي الشافعي عليّ برك الله تعالى فيه، وكتب محمد بن عمار المالكي بمنزله المبارك بالمدرسة الناصرية =

آدَابُ طَالِبِ الْحَدِيثِ^(١)

- ٧١٣ وَأَخْلَصِ النَّيَّةَ فِي طَلَبِكَ وَجِدَّ، وَابْدَأْ بِعَوَالِيهِ مِصْرِكَ
٧١٤ وَمَا يُهْمُ، ثُمَّ شَدَّ الرَّحْلَ لغيرِهِ، وَلَا تَسَاهَلْ حَمَلًا
٧١٥ وَاعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ وَالسَّخِجَ بِجَلِّهِ وَلَا تَتَأَقَّلِ
٧١٦ عَلَيْهِ تَطْوِيلًا يَحِثُّ يَضْجَرُ وَلَا تَكُنْ يَمْنَعُكَ التَّكَبُّرُ
٧١٧ أَوْ أَحْيَا عَنْ طَلَبٍ، وَاجْتَنِبِ كَثَمَ السَّمَاعِ فَهُوَ لُؤْمٌ وَآكُتُبِ
٧١٨ مَا تَسْتَفِيدُ عَالِيًا وَنَازِلًا لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ صِيئًا عَاطِلًا
٧١٩ وَمَنْ يَقُلْ: «إِذَا كُنْتُ قَمَشٍ» ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَشَّشْ
٧٢٠ فَلَيْسَ مِنْ ذَا، وَالْكِتَابُ تَمِّمِ سَمَاعَهُ لَا تَسْخِبْهُ تَنْدَمِ
٧٢١ وَإِنْ يَضِيقُ حَالُكَ عَنِ اسْتِيعَابِهِ لِعَارِفٍ أَجَادَ فِي ابْتِخَائِهِ
٧٢٢ أَوْ قَصُرَ اسْتِعَانُكَ ذَا حِفْظٍ فَقَدْ كَانَ مِنْ الْحَفَاطِ مَنْ لَهُ يُعَدُّ
٧٢٣ وَعَاسَمُوا فِي الْأَصْلِ: إِمَّا خَطَا أَوْ هَمَزَتَيْنِ أَوْ بَصَادٍ أَوْ طَا

= بين القصرين من القاهرة المعزية. صباح يوم الأربعاء المبارك الرابع عشر من جمادى الأولى، عام (٨٠٩هـ) أتمه الله تعالى بخير وسلامة.

(١) «آدَابُ» كما في الأصل و(ظ)، وأشار إليه زكريا أنه في نسخة، وفي (س) و(ح) و(جب): «أَدَبٌ». وانظر: فتح الباقي ١١٧/٢.

٧١٣ - «وَجِدَّ» بكسر الجيم كما في الأصول، وبضمها كما في (ظ)، ونص على الوجهين زكريا في فتح الباقي ١١٨/٢.

٧١٨ - «لَا كَثْرَةَ» بالفتح كما في النسخ المعتمدة، وفي الأصل جَاءَتْ مَكْسُورَةً: «لَا كَثْرَةَ» ولم يبد لي وجهها.

٧٢٠ - «وَالْكِتَابُ» بالضم كما في الأصل، وفي (س) و(ح) و(ظ): «وَالْكِتَابُ» بالفتح، وهو الذي نص عليه السخاوي في فتح المغيث ٣١٣/٣.

- ٧٢٤ وَلَا تَنْكَرُ مُقْتَصِرًا أَنْ تَسْمَعَ
 ٧٢٥ وَأَقْرَأُ كِتَابًا فِيهِ صَلَواتُ الْأَنْثَرِ
 ٧٢٦ وَيَا الصَّيْحَيْنِ ابْدَأَنَّ شَمَّ السُّنَنِ
 ٧٢٧ بِمَا اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِنْ مُسْتَدِ
 ٧٢٨ وَعِلَالٍ، وَخَيْرُهَا لِأَحْمَدَا
 ٧٢٩ مِنْ خَيْرِهَا الْكَبِيرُ لِلْجُعْفِيِّ
 ٧٣٠ وَكُتِبَ الْمُؤْتَلَفُ الْمَشْهُورُ
 ٧٣١ وَاحْفَظْهُ بِالتَّحْدِيدِ ثُمَّ ذَاكِرِ
 ٧٣٢ إِذَا تَاهَلَّتْ إِلَيَّ التَّأْلِيفُ
 ٧٣٣ طَرِيقَتَانِ: جَمْعُهُ أَبْوَابًا
 ٧٣٤ وَجَمْعُهُ مُعَلَّلًا كَمَا فَعَلُ
 ٧٣٥ وَجَمَعُوا أَبْوَابًا أَوْ شَيْوُخًا أَوْ
 ٧٣٦ كَرَاهَةَ الْجَمْعِ لِذِي تَقْصِيرِ
- وَكُتِبَهُ مِنْ دُونِ فَهْمٍ نَفَعَا
 كَابْنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا الْمُخْتَصِرِ
 وَالْبَيْهَقِيُّ ضَبْطًا وَفَهْمًا، ثُمَّ تَتَتْ
 أَحْمَدَ وَالْمَوْطَلَّيْنِ الْمُحَمَّدِ
 وَالْأَرْقُطَيْنِ، وَالتَّوَارِيخِ عَدَا
 وَالْجَرْجُ وَالنَّعْدِيلُ لِلرَّزِيِّ
 وَالْأَكْمَلُ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ
 بِهِ، وَالْإِتْقَانُ أَصْحَابَتُهُ، وَبَادِرِ
 تَمَهَّرَ، وَتَذَكَّرَ، وَهُوَ فِي التَّصْنِيفِ
 أَوْ مُسْنَدًا تُفَرِّدُهُ صِحَابًا
 يَعْقُوبُ أَعْلَى رُتَبَةً وَمَا كَمَلُ
 تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقًا، وَقَدْ رَأَوْا
 كَذَاكَ الْإِخْرَاجُ بِإِلَاحْصِيرِ

٧٢٤ - «وَكُتِبَهُ» بالنصب كما في الأصل و(ظ) ونص عليه الناظم في شرحه ص ٣٠٣،
 والسخاوي في فتح المغيث ٣/٣١٧، وزكريا في فتح الباقي ٢/١٢٦، وفي (س)
 و(ح): «وَكُتِبَهُ» بالضم.

٧٢٥ - وقد اقتبس منه السيوطي قوله:

وَأَقْرَأُ كِتَابًا تَدْرِي مِنْهُ الْإِصْطِلَاحُ كَهَذِهِ وَأَصْلُهَا وَابْنُ الصَّلَاحِ
 وَيَعْنِي بِ «أَصْلُهَا» أَلْفِيَّةُ الْعِرَاقِيِّ.

٧٢٨ - «وَالْتَّوَارِيخُ» بالجر كما في الأصل و(ظ)، وبالضم كما في (س) و(ح).

٧٣٦ - في نهاية البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

الْعَالِي وَالنَّازِلُ

- ٧٣٧ وَطَلَبُ الْعُلُوسِ سَنَةً، وَقَدْ
 ٧٣٨ وَقَسَمُوهُ خَمْسَةً: فَأَلَاوَكُ
 ٧٣٩ إِنْ صَحَّ الْإِسْنَادُ، وَقَسَمُ الْقُرْبِ
 ٧٤٠ بِنِسْبَةِ لِلْكَتُبِ السَّيِّئَةِ إِذَا
 ٧٤١ فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهُ
 ٧٤٢ أَوْ شَيْخٍ شَيْخِهِ كَذَاكَ فَ«الْبِدَاكُ»
 ٧٤٣ فَهُوَ «الْمَسَاوَاةُ»، وَحَيْثُ رَاجَعَهُ
 ٧٤٤ ثُمَّ عُلُوٌّ قَدِمَ الْوَفَاةُ
 ٧٤٥ لِأَخَرٍ، فَقِيلَ: لِلْخَمْسِينَ
 ٧٤٦ ثُمَّ عُلُوٌّ قَدِمَ السَّمَاعِ
 ٧٤٧ وَحَيْثُ ذِمٌّ فَهُوَ مَا لَمْ يُجْبَرَ
- فَضَلَ بَعْضُ الزُّوَلِ، وَهُوَ رَدُّ
 قُرْبٍ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ
 إِلَى إِمَامٍ، وَعُلُوٌّ نِسْبِيٌّ
 يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أَخَذَ
 مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ «الْمُوَافَقَةُ»
 وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدًّا قَدْ حَصَلَ
 الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فَ«الْمُصَافَحَةُ»
 أَمَّا الْعُلُولا مَعَ الثِّفَاتِ
 أَوِ الثَّلَاثِينَ مَضَتْ سِنِينَا
 وَضِدُّهُ التُّرُولُ كَالْأَنْوَاعِ
 وَالصَّحَّةُ الْعُلُوسُ عِنْدَ النَّظَرِ

٧٣٩ - «وَعُلُوٌّ نِسْبِيٌّ» كما في الأصول جميعها غير أنه في (ح) «وَعُلُوٌّ» بِالْكَسْرِ، وفي الأصل المعتمد «وَعُلُوٌّ نِسْبِيٌّ» وقد أثبت ما اتفقت عليه النسخ.

٧٤٢ - «عَدًّا» كما في الأصول، وفي (ح): «عَدٌّ» بالرفع.

٧٤٥ - «لِأَخَرٍ» بالصرف للضرورة كما قال السخاوي في فتح المغيث ٣/٣٧٢، وزكريا في فتح الباقي ٢/١٤٣، وفي (س) بكسر الخاء، وفي الأصل كأنها بالكسر والفتح.

قول «الخمسين» رواه أبو علي النيسابوري عن أبي العباس أحمد بن عمير الدمشقي؛ قال: «إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو».

وقول «الثلاثين» هو لابن منده؛ قال: «إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة، فهو عال». انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٤٧، وفتح المغيث للسخاوي ٣/٣٧٢.

الْغَرِيبُ، وَالْعَزِيزُ، وَالْمَشْهُورُ

- ٧٤٨ وَمَا بِهِ مُطْلَقًا الرَّأْيُ انْفَرَدَ فَهُوَ الْغَرِيبُ، وَابْنُ مَنْدَةَ فَحَدَّثَ
- ٧٤٩ بِالْإِنْفِرَادِ عَنْ إِمَامٍ مُجْمَعٍ حَدِيثُهُ، فَإِنْ عَلَيْهِ يُتَّبَعُ
- ٧٥٠ مِنْ وَاحِدٍ وَاشْنَيْنٍ فَالْعَزِيزُ، أَوْ فَوْقَ مَشْهُورٍ، وَكُلُّ قَدْ رَأَوْا
- ٧٥١ مِنْهُ الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ، ثُمَّ قَدْ يَغْرِبُ مُطْلَقًا أَوْ اسْتِذَاقًا فَقَدْ
- ٧٥٢ كَذَلِكَ الْمَشْهُورُ أَيْضًا قَسَمُوا لِشَهْرَةٍ مُطْلَقَةٍ كَ«الْمُسْلِمِ»
- ٧٥٣ مَرْسَلٍ»، الْحَدِيثَ، وَالْمَقْصُورِ عَلَى الْمُحَدَّثِينَ مِنْ مَشْهُورٍ
- ٧٥٤ قُنُوتُهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا وَمِنْهُ ذُو تَوَاسُطٍ مُسْتَقَرًّا
- ٧٥٥ فِي طَبَقَاتِهِ كَمَثَلِ «مَنْ كَذَبَ» فَفَوْقَ سَيِّئِينَ رَوَاهُ، وَالْعَجَبُ

٧٥٠ - نص كلام ابن منده: «الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة، وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسَمَّى: غريباً، فإذا انفرد عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديث يُسَمَّى: عزيزاً، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً يسمى: مشهوراً». انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٥٦، وفتح المغيث ٣/ ٣٨٣.

٧٥١ - «فَقَدْ» هنا في تمام البيت ليس حرفاً، وإنما اسمٌ فعلٌ بمعنى: يكفي أو حسب. انظر: فتح المغيث ٣/ ٣٩٢.

٧٥٢ - حديث عبد الله بن عمرو: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ» رواه البخاري ١/ ٧٤ (١٠)، ومسلم ٢٠٠/ ١ (١٦٠).

٧٥٤ - «قُنُوتُهُ» برفع التاء والهاء كما في الأصل، وبكسرهما كما في (س) و(ح) و(ظ). وحديث أنس أن النبي ﷺ: «قنت شهراً بعد الركوع...» رواه البخاري ٢/ ٦٣٠ (١٠٠٣)، ومسلم ٣/ ١٨٥ (١٥٥٠).

٧٥٥ - حديث أبي هريرة: «من كذب...» رواه البخاري ١/ ٢٦٥ (١١٠)، ومسلم في المقدمة ١/ ٢٧ (٤).

وانظر: شرح العراقي نفسه ص ٣٢٣، وقد أفرد طريقه بجزء الحافظ الطبراني، وقد طبع بتحقيق علي حسن، وهشام السقا في ١٧٦ ص في المكتب الإسلامي سنة (١٤١٠هـ).

- ٧٥٦ بِأَنَّ مَرْتَ رَوَاتِهِ لِلْعَشْرَةِ وَخَصَّ بِالْأَمْرِ نَيْفَ فِيمَا ذَكَرَهُ
٧٥٧ السَّيِّحُ عَنْ بَعْضِهِمْ، قُلْتُ: بَلَى
٧٥٨ عَشْرَهُمْ رَفَعَ الْيَدَيْنِ نَسَبًا وَنَيَّفُوا عَنْ مِائَةٍ «مَنْ كَذَبَا»

غَرِيبُ أَفْصَاطِ الْحَدِيثِ

- ٧٥٩ وَالتَّضَرُّ أَوْ مَعْمَرٌ خَلْفًا وَلَوْ
٧٦٠ ثُمَّ تَلَا أَبُو عُبَيْدٍ، وَاقْتَفَى
٧٦١ فَاعْتَبَرْتُ بِهِ، وَلَا تَخْضُ بِالْظَّنِّ،
٧٦٢ وَخَيْرُهُمَا فَسَّرَتْهُ بِالْوَارِدِ
٧٦٣ كَذَلِكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَالْحَاكِمِ
مَنْ صَنَّفَ الْغَرِيبَ فِيمَا نَقَلُوا
الْقُتَيْبِيُّ، ثُمَّ حَمَدُ صَنَّفَا
وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ
كَالدُّخِّ بِالْذُّخَانِ لِابْنِ صَائِدٍ
فَسَّرَهُ «الْجَمَاعَةُ»، وَهُوَ وَاهِمٌ

السُّسْلُ

- ٧٦٤ مُسْلَسُ الْحَدِيثِ مَا تَوَارَدَا
٧٦٥ حَالًا لَهُمْ، أَوْ وَصَفَ مَتْنٍ أَوْ سَنَدَ
فِيهِ الرُّوَاةُ وَاحِدًا فَوَاحِدًا
كَقَوْلِ كُلِّهِمْ: «سَمِعْتُ» فَأَتَّخَذَ

٧٥٦ - «لِلْعَشْرَةِ» كما في الأصول، ونص عليه زكريا في فتح الباقي ١٦٥/٢. وفي الأصل: «لا لِلْعَشْرَةِ» لكنه شطب على «لا».

٧٥٧ - «مُنْدَةً» بالفتح دون تنوين، وبالكسر مع التنوين كما في الأصل - والفتحة باهتة فيه - (و) (جب) ووضع عليها «معا». وفي (ح) و(ظ) بالكسر مُنَوْنًا، ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٤٠٣/٣.

٧٥٩ - «التَّضَرُّ» هو: ابن شُمَيْل البصري (ت ٢٠٣هـ).

و«مَعْمَرٌ» هو: أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المُنْتَى اللُّعَوِيُّ النحوي (ت ٢٠٩هـ).

٧٦٠ - «الْقُتَيْبِيُّ»: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، و«حَمَدٌ» هو أبو سليمان الخطابي وتقدم التعريف به في البيت (٥١).

٧٦٣ - قول الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث ص ٣٠٢.

٧٦٥ - «أَوْ وَصَفَ مَتْنٍ أَوْ سَنَدًا»، وفي هامش الأصل وباقي النسخ المعتمدة: «أَوْ وَصَفًا أَوْ وَصَفَ سَنَدًا»، وهو الذي في فتح المغيث ٤٣٣/٣، وفتح الباقي ١٦٧/٢.

- ٧٦٦ وَقَسَمُهُ إِلَى ثَمَانٍ مِثْلٍ وَقَلَّمَ يَسَامُ ضَعْفًا يَحْصُلُ
٧٦٧ وَمِنْهُ ذُو نَقْصٍ يَقْطَعُ السِّلْسِلَةَ كَأَوَّلِيَّةٍ، وَبَعْضُ وَصَلَةٍ

النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ

- ٧٦٨ وَالنَّاسِخُ رَفَعَ الشَّارِعَ السَّائِقِينَ أَحْكَامِهِ بِإِلَاحِقٍ، وَهُوَ قَمِينُ
٧٦٩ أَنْ يُعْتَنَى بِهِ. وَكَانَ الشَّافِعِيُّ ذَا عِلْمِهِ، ثُمَّ بَنَى الشَّارِعَ
٧٧٠ أَوْ صَاحِبِ أَوْ عَرَفَ التَّكْرِيجُ أَوْ أَجْمَعَ تَرْكًا بَانَ نَسَخٌ، وَرَأَوْا
٧٧١ دَلَالَةً لِإِجْمَاعٍ لَا النَّسَخَ بِهِ كَأَلْقَتْلٍ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ

التَّصْحِيفُ

- ٧٧٢ وَالْعَسْكَرِيُّ وَالذَّارِقُطِيُّ صَنَّفَا فِيمَا لَهُ بَعْضُ الرِّوَاةِ صَحَّفَا
٧٧٣ فِي الْمَثْنِ كَالصُّوْلِيِّ سِتًّا غَيْرَ «شَيْئًا» أَوِ الْإِسْنَادِ كَابْنِ النُّدَّرِ
٧٧٤ صَحَّفَ فِيهِ الطَّبْرِيُّ قَالَا «بُذِّرُ» بِالْبَاءِ وَنَقَطِ ذَالَا
٧٧٥ وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرَ كَقَوْلِهِ «اِحْتَجَمَ» مَكَانَ «اِحْتَجَلَ»

٧٧١ - حديث: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَأَقْتُلُوهُ» عند الترمذي (١٤٤٤) من حديث معاوية رضي الله عنه، وصححه الألباني.

* في (جب) إزاء البيت من جهة اليمين: «بلغ مقابلة على نسخة الأصل المنقول منها على حسب الجهد والطاقة».

٧٧٣ - «سِتًّا» من حديث أبي أيوب الأنصاري: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ» عند مسلم ٢٩٦/٤ (٢٧٥٠)، وأبي داود (٢٤٣٣)، والترمذي (٧٥٩)، وابن ماجه (١٧١٦). «ابن النُّدَّر» وهو عتبة بن النُّدَّر السُّلَمِيُّ، صحابي شهد فتح مصر، وسكن دمشق، روى له ابن ماجه وتوفي سنة (٨٤هـ).

انظر: معجم الصحابة لابن قانع ٣٦٩/٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٥٤.

٧٧٤ - «بُذِّرُ» بالضم كما في الأصل و(ظ)، وبالفتح كما في (جب) و(ح).

٧٧٥ - حديث زيد بن ثابت «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ» أي: اتخذ حُجْرَةً من حَصِيرٍ =

- ٧٧٦ وَوَاصِلُ بَعَا صِمِّ وَالْأَحْدَبُ بِأَحْوَلِ تَصْحِيفَ سَمِعَ لَقَّبُوا
٧٧٧ وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِمَامُ عَنَزَةٍ ظَنَّ الْقَبِيلَ بِحَدِيثِ «الْعَنَزَةُ»
٧٧٨ وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سَكُونَ نُونِهِ فَقَالَ: شَاةٌ خَابَ فِيهِ ظُنُونُهُ

مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

- ٧٧٩ وَالْمَثْنُ إِنْ تَأَفَاهُ مَثْنٌ آخَرُ وَأَمَّا مَنَ الْجَمْعُ فَلَا تَنَافُرُ
٧٨٠ كَمَتْنٍ «لَا يُورَدُ» مَعَ «لَا عَدَوَى» قَالَ النَّفِيُّ لِلطَّلَبِ، وَفَرَّ عَدَا
٧٨١ أَوْ لَا، فَإِنْ تَسَخَّرَ بَدَا فَاغْمَلْ بِهِ أَوْ لَا فَرَحَّحْ، وَأَعْمَلْتَ بِالْأَشْبِهِ

خَفِيُّ الْإِسْأَالِ، وَالْمَزِيدُ فِي الْإِسْنَادِ^(١)

- ٧٨٢ وَسَعَدُ السَّمَاعِ وَاللَّقَاءُ يَبْدُو بِهِ الْإِسْأَالُ ذُو الْخَفَاءِ
٧٨٣ كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدِ إِنْ كَانَ حَذْفُهُ بَعْضَ فِيهِ وَرَدَ

= أَوْ نَحْوَهُ يُصَلِّي فِيهَا. وَقَدْ نَبِهَ عَلَى هَذَا التَّصْحِيفِ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ التَّمْيِيزِ ص ١٣٩ - ١٤٠، وَأَفْرَدَهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي بِجُزْءٍ سَمَاهُ: «جَوَابُ بَعْضِ الْخَدَمِ لِأَهْلِ النَّعْمِ عَنْ تَصْحِيفِ حَدِيثِ «اِخْتَجَمَ»»، وَهُوَ مُطْبُوعٌ.

٧٧٧ - «إِمَامُ عَنَزَةٍ»: أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمَثْنِيِّ الْعَنَزِيُّ الْمَلَقَبُ بِالزَّمَنِ الْمَتُوفَى سَنَةَ (٢٥٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٢٣.

وحديث أبي جحيفة أن النبي ﷺ صلى إلى عَنَزَةٍ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ ١/ ٦٢٩ (٣٧٦).

٧٧٨ - «شَاةٌ» مجرور كما في الأصل و(س) على الحكاية، وفي (ظ) و(ح) بالفتح.

٧٨٠ - حديث: «لَا يُورَدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِحٍّ» عِنْدَ الْبَخَارِيِّ ١٠/ ٢٩٩ (٥٧٧٤)، ومسلم ٧/ ٤٣٤ (٥٧٥٢) و(٥٧٥٣) من حديث أبي هريرة.

وحديث: «لَا عَدَوَى وَلَا طَيْرَةٌ» عِنْدَ الْبَخَارِيِّ ١٠/ ٢٩٩ (٥٧٧٢)، ومسلم ٧/ ٤٤٠ (٥٧٦٦) من حديث ابن عمر.

(١) «فِي الْإِسْنَادِ» وفي (ح): «فِي مُتَّصِلِ الْإِسْنَادِ»، وقد جمع الناظم هنا بين نوعين من علم الحديث، وهما نوعان مستقلان عند ابن الصلاح. وانظر: علوم الحديث ص ٤٨٠، و ٤٨٣.

- ٧٨٤ وَإِنْ بَيَّحْدِيشَاتٍ فَأَحْكُمُ لَهُ
مَعَ اِحْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حَمَلَهُ
- ٧٨٥ عَنْ كُلِّ الْأَحْيَاتِ مَا زِيدَ وَقَعَ
وَهُمَا، وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيبِ قَدْ جَمَعَ

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

- ٧٨٦ رَأَيْتُ النَّبِيَّ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةٍ
وَقِيلَ: إِنْ طَالَتْ، وَلَمْ يُثَبَّتْ
- ٧٨٧ وَمَعَهُ. وَذَا الْإِبْنِ الْمُسَيَّبِ عَمْرًا
وَقِيلَ: مَنْ أَقَامَ عَامًا أَوْ غَزَا
- ٧٨٨ وَتَعَرَّفَا لَصُحْبَةٍ بِأَشْهُارٍ أَوْ
تَوَارٍ، أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ، وَلَوْ
- ٧٨٩ قَدْ ادَّعَاهَا وَهُوَ عَدْلٌ قَبْلًا
وَهُمْ عُدُولٌ، قِيلَ: لَا مَزْدَخَلًا
- ٧٩٠ فِيهِ فِتْنَةٌ. وَالْمُكْرَبُونَ سِتَّةُ
أَنْسٍ، ابْنُ عُمَرَ، الصَّدِيقَةُ
- ٧٩١ الْبُخْرِيُّ جَابِرٌ، أَبُو هُرَيْرَةَ
أَكْثَرُ فُتُوَى، وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ
- ٧٩٢ عَلَيْهِمُ بِالشُّهُرَةِ «الْعَبَادِلَةُ»
وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ عُمَرَ، قَدْ جَرَى
- ٧٩٣ وَهُوَ وَزِيدٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ
لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَلَا مَزْدَخَلَةٌ
- ٧٩٤ فِي الْفَقْهِ أَتْبَاعُ يَرْوَنَ قَوْلَهُمْ

٧٨٥ - يعني أن الخطيب خص كل واحد من النوعين بتصنيف:

فالأول: «التفصيل لمبهم المراسيل»، والثاني: «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»
ومن الأول نسخة في الأسكوريال برقم (١٥٩٧) باختصار وترتيب النووي.

انظر: علوم الحديث ص ٤٨٠، وموارد الخطيب في تاريخ بغداد ص ٧١.

٧٨٦ - «يُثَبَّت» كما في الأصول. ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٢٢/٤، وزكريا في
فتح الباقي ١٨٧/٢، وفي (جب): «يُثَبَّت» بفتح الأول، وضم الباء مخففة.

٧٨٧ - «عَامًا». وفي نسخة بهامش (ح): «حَوْلًا»، وقوله: «أَوْ غَزَا» كذا في الأصل و(س)
و(جب)، وفي (ح) و(ظ): «وَغَزَا».

٧٨٨ - «وَتَعَرَّفَا» في (جب) بالياء التحتية.

٧٩١ - إزاء البيت من اليمين في الأصل علامة بلاغ القراءة.

٧٩٤ - «وهو» يعني: ابن مسعود رضي الله عنه.

- ٧٩٥ وَقَالَ مَسْرُوقٌ: انْتَهَى لِعَالِمٍ إِلَى
سِتَّةِ أَصْحَابٍ كِبَارٍ بِلَا
٧٩٦ زَيْدٍ، أَبِي الدَّرْدَاءِ مَعَ أَبِي
سَمَرَ، عَبْدِ اللَّهِ، مَعَ عَلِيٍّ
٧٩٧ ثُمَّ انْتَهَى لِذَيْنِ وَالبَعْضُ جَعَلَ
الْأَشْعَرِيَّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بَدَلُ
٧٩٨ وَالْعَدُّ لَا يَحْصُرُهُمْ، فَقَدْ ظَهَرَ
سَبْعُونَ أَلْفًا يَتَبَوَّكُ وَحَضَرَ
٧٩٩ أَحْبَجَ أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَقَبِضُ
عَزْدَيْنِ مَعَ أَرْبَعِ أَلْفٍ تَنْضُ
٨٠٠ قِيلَ: اثْنَا عَشْرَةَ أَوْ تَزِيدُ
وَهُمْ طَبَاقٌ إِنْ يُرَدُّ تَعْدِيدُ
٨٠١ وَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ ثُمَّ سَمَرَ
أَوْ فَعَلِيٌّ قَبْلَهُ، خُلْفٌ حِكِي
٨٠٢ فَالْسِتَّةُ الْبَاقُونَ فَالْبَدْرِيَّةُ
٨٠٣ قَالَ: وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدَ
قِيلَ: بَلْ أَهْلُ الْقَبْلَتَيْنِ وَاخْتَلَفَ
٨٠٤
٨٠٥

٧٩٥ - «مَسْرُوقٌ» منع من الصرف للضرورة.

٧٩٨ - عدد المترجمين في الإصابة (١٢٣٠٤) رجالاً ونساءً، وفيهم المختلف في صحبته، ومن لا تصح صحبته، وهناك بحث لفضيلة الدكتور أكرم العمري سماه «عدد الصحابة الرواة». وقد ناقش الموضوع في ضوء النقولات عن الأئمة، وبالنظر إلى المسانيد. راجع: بحوث في تاريخ السنة ص ٣٨٢ - ٣٨٥.

٧٩٩ - «أَرْبَعِ أَلْفٍ». قال الناظم في شرحه ص ٣٥٣: «وَأَسْقَطْتُ الهاء من «أَرْبَعِ» لضرورة الشعر وإن كان «الْأَلْفُ مُذَكَّرًا». وخرجه زكريا في فتح الباقي ١٩٥/٢ على تشبيه الرجال بالدراهم.

٨٠٠ - الذي عدّ طبقات الصحابة ١٢ هو الحاكم في معرفة الحديث ص ٢٢ - ٢٤.

٨٠٤ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٩٧.

٨٠٥ - «أَيُّهُمْ» بضم الياء المشددة والميم، كما في الأصول، ونص على ضم الميم زكريا في فتح الباقي ٢٠٠/٢. غير أن السخاوي في فتح المغيث ٦٩/٤ ضبط الياء في «أَيُّهُمْ» بالنصب.

- ٨٠٦ قِيلَ: أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ: بُلْعَلِيحٌ
 ٨٠٧ وَقِيلَ: زَيْدٌ، وَادَّحَى وَفَاقَا
 ٨٠٨ وَمَاتَ آخِرًا بِغَيْرِ مَرْهَةٍ
 ٨٠٩ وَقَبْلَهُ السَّائِبُ بِالْمَدِينَةِ
 ٨١٠ وَقِيلَ: الْآخِرُهَا ابْنُ عُمَرَ
 ٨١١ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بِالْبَصْرَةِ
 ٨١٢ وَالشَّارِفَانِ بُسْرٍ أَوْ ذُوبَاهِلَةَ
 ٨١٣ وَإِنَّ فِي حِمَصِ ابْنِ بُسْرِ قُبْضًا
 ٨١٤ وَفِي لَسْطِ ابْنِ أَبِي جَبْرٍ
- وَمُدَّحَى إِجْمَاعِهِ لَمْ يُقْبَلِ
 بَعْضُ عَلَى خَدِيجَةَ اتَّفَاقًا
 أَبُو الطُّفَيْلِ، مَاتَ عَامَ مِائَةٍ
 أَوْ سَهْلٌ أَوْ جَابِرٌ أَوْ مَكَّةُ
 إِنَّ لَا أَبَا الطُّفَيْلِ فِيهَا قَبْرًا
 وَابْنُ أَبِي أَوْفَى قَضَى بِالْكُوفَةِ
 خُلْفٌ، وَقِيلَ: بِدِمَشْقَ وَابْنُهُ
 وَإِنَّ بِالْحَبَشَةِ الْعُرْسَ قَضَى
 وَمَصْرَ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْرِ

٨٠٦ - «إِجْمَاعُهُ» بالكسر كما في الأصول، وفي (ظ) بالفتح. في الأصل: «وَمُدَّعِي عَلِي إِجْمَاعِهِ» لكن الناسخ شَطَبَ «علي».

٨٠٧ - «زَيْدٌ» كما في النسخ لَدَيَّ، وفي الأصل «زَيْدٌ» بالجر. ولا يظهر وجه إعرابه.

٨٠٨ - «أَبُو الطُّفَيْلِ»: عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ الْكِنَانِي، توفي بمكة سنة (١٠٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤٦٧/٣، والإصابة ٢٦١/٢.

٨٠٩ - السائب بن يزيد بن سعيد بن ثُمَامَةَ الْكِنْدِيِّ، صحابي صغير، مات سنة (٩١هـ)، وهو آخرهم. انظر: معجم الصحابة لابن قانع ٣٠٠/١، والإصابة ٢٦/٣.

٨١٢ - «ابْنُ بُسْرٍ»: هو عبد الله بن بُسْرٍ المازني، صحابي صغير نزل حمص، توفي سنة (٨٨هـ)، طبقات ابن سعد ٤١٣/١، والإصابة ٢٣/٤.

و«ذُو بَاهِلَةٍ»: هو أبو أَمَامَةَ صُدْيُّ بْنُ عَجْلَانَ الْبَاهِلِي، سكن الشام، ومات بها سنة (٨٦هـ). انظر: السير للذهبي ٣٥٩/٣.

و«وَائِلَةُ» بن الأَسْقَعِ بن عبد الله بن عبد ياليل الليثي، نزل الشام، وتوفي (٨٥هـ). معجم الصحابة ٦٨٨/٣، وشذرات الذهب ٩٥/١.

٨١٣ - «الْعُرْسُ»: هو ابن عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ، صحابي مُقِلٌّ. انظر: الإصابة ٤٨٤/٤.

٨١٤ - «أَبُو أَبِي» ابن امرأة عبادَةَ بن الصامت، يسمى عبد الله بن عمرو بن قيس الخزرجي الأنصاري، وقيل غير ذلك. انظر: طبقات ابن سعد ٤٠٥/٩، وفتح المغيث ٨٧/٤.

- ٨١٥ وَقَبِضَ الْهُرْمَاسُ بِالْيَمَامَةِ وَقَبْلَهُ رُوَيْفِعُ بِبَرْقَةٍ
٨١٦ وَقِيلَ: إِفْرِيقِيَّةٌ، وَسَامَةٌ يَادِيًا أَوْ بِطَيْبَةِ الْمُكْرَمَةِ

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ

- ٨١٧ وَالتَّابِعُ: اللَّاقِي لِمَنْ قَدْ صَحِبَا وَالْخَطِيبُ حَدُّهُ: أَنْ يَصْحَبَا
٨١٨ وَهُمْ طَبَاقٌ. قِيلَ: خَمْسَ عَشْرَةَ أُولَهُمْ: رُوَاةُ كُلِّ الْعَشْرِ
٨١٩ وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَوْفٍ وَقَيْسُ الثُّفَرِ بِهَذَا الْوَصْفِ
٨٢٠ وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعِيدًا فَعَلَطَ بَلْ قِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ سِوَى سَعْدٍ فَقَطْ
٨٢١ لَكِنَّهُ الْأَفْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَعِنْدَهُ قَيْسٌ، وَسِوَاهُ وَرَدَا
٨٢٢ وَفَضَّلَ الْحَسَنُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ وَالْقُرَنِيُّ أَوْسِيَاءَ أَهْلِ الْكُوفَةِ
٨٢٣ وَفِي نِسَاءِ التَّابِعِينَ الْأَبْدَا وَفِي الْكِبَارِ الثَّقَهَاءُ السَّبْعَةُ
٨٢٤ ثُمَّ سُلَيْمَانُ، عُبَيْدُ اللَّهِ، ثُمَّ سَعِيدُ
٨٢٥ إِمَّا أَبُو سَكَمَةٍ أَوْ سَالِمٌ حَفْصَةُ مَعَ عَمْرَةَ، أُمُّ الدَّرْدَا
٨٢٦ أَوْ فَا بَوْبِكْرِ خِلَافُ قَائِمُ خَارِجَةٌ، ثَقَاسِمٌ، ثُمَّ عُرْوَةُ
سَعِيدُ، وَالسَّابِغُ ذُو اشْتِبَاهِ

- = «قَابُنُ الْحَارِثِ» كما في النسخ، وسقطت «ابن» من الأصل، لكنه استدركها في الهامش، وعليها تصحيح. «جزي» قال زكريا في فتح الباقي ٢/٢٠٧: «بإبدال همزته ياءً ثم إتباعها للوزن». وانظر: فتح المغيث ٨٨/٤.
٨١٦ - «إِفْرِيقِيَّةٌ» بالكسر كما في الأصل و(س) و(جب)، وفي (ح) و(ظ) بالضم. ونص على الأول - وهو الكسر - السخاوي فتح المغيث ٩٠/٤.
٨١٧ - قول الخطيب في الكفاية ص ٣٢، وعلوم الحديث ص ٥٠٦.
٨١٨ - «خَمْسَ عَشْرَةَ» بكسر الشين كما في الأصل و(ح)، قال السخاوي في فتح المغيث ٩٨/٤: «بكسر الشين المعجمة، كما كتبه الناظم بخطه مَشِيًّا على لغة تميم ليكون مُتَعَايِرًا مع آخر البيت»، وهي في (س) و(ظ) بفتح الشين.
٨١٩ - قيس بن أبي حازم البجلي الكوفي، مات بعد التسعين (٩٠هـ). التقريب (٥٥٦٦).

- ٨٢٧ وَامْدُرْكُونِ جَاهِلِيَّةَ فَسَمَّ
خُضْرَمِينَ كَسُوَيْدٍ فِيهِ أُمَمٌ
٨٢٨ وَقَدْ يُعَدُّ فِي الطَّبَاقِ النَّابِعُ
فِي تَابِعِيهِمْ إِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ
٨٢٩ أَحْمَلُ عَنْهُمْ كَأَيِّ الزَّنَادِ
وَالْعَكْسُ جَاءَ، وَهُوَ ذُو فَسَادٍ
٨٣٠ وَقَدْ يُعَدُّ تَابِعِيًّا صَاحِبُ
كَأَنِّي مُقَرَّبٍ، وَمَنْ يُقَارِبُ

الْأَكْبَرُ عَنِ الْأَصَاغِرِ

- ٨٣١ وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَزِيَّ الصُّغُرِ
طَبَقَةً وَسِنًّا أَوْفَى الْقَدْرِ
٨٣٢ أَوْفِيهَا، وَمِنْهُ أَخَذَ الصَّحْبُ
عَنْ تَابِعٍ كَعِدَّةٍ عَنْ كَعْبٍ

رَوَايَةُ الْأَقْرَابِ

- ٨٣٣ وَالْأَقْرَبُ مَنْ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ
وَالسَّنَّ غَالِبًا، وَقَسَمِينَ أَحَدُ
٨٣٤ مُدْبَجًا، وَهُوَ إِذَا كُلُّ أَحَدُ
عَنْ آخِرٍ، وَغَيْرُهُ أَنْفَرْدُ فَذُ

الْإِخْوَةُ وَالْأَخْوَاتُ

- ٨٣٥ وَأَفْرَدُوا الْإِخْوَةَ بِالتَّصْنِيفِ
فَذُو ثَلَاثَةٍ بَنُو حَنِيفٍ
٨٣٦ أَرْبَعَةٌ أَبَوْهُمْ السَّمَاتُ
وَحَمْسَةٌ أَجَلُّهُمْ سُفْيَانُ

٨٢٧ - «سُوَيْد» بن غَفَلَةَ الْكِنْدِيِّ، والمخضرمون عدَّهم مسلم (٢٠) نفساً فيما ذكره عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤٤، وانظرهم في: علوم الحديث مع المحاسن ص ٥١٣، وتدريب الراوي ٧٠٧/٢، وفتح المغيث ١١٠/٤.
وأفردهم بالتصنيف سبط ابن العجمي في «تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال إنه مُخْضَرَمٌ»، وقد طبع، ووَعَدَ الْبُلْقِينِي بأن يفردهم في عمل مستقل في كراسة. انظر: محاسن الاصطلاح مع المقدمة ص ٥١٤.

٨٣٦ - «أَرْبَعَةٌ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (ح) و(جب) بالكسر، وفي (ظ) بالضم، وكذا ضبط «سِتَّةٌ» في البيت التالي، و«سَبْعَةٌ» في الذي بعده، وأما (س) ففيها ضم =

- ٨٣٧ وَسَيِّدٌ نَحْوُ بَنِي سِيرِينَا وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةَ يَرُوءُنَا
٨٣٨ وَسَيِّعَةٍ بَنُو مَقَرِّبٍ، وَهُمْ مُحَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدُّهُمْ
٨٣٩ وَالْأَخْوَانِ جُمْلَةٌ كَعُثْبَةٍ أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ هَذَا ذُو صُحْبَةٍ

رَوَايَةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَعَكْسُهُ

- ٨٤٠ وَصَنَّفُوا فِيهِمَا عَنِ ابْنِ أَخْذَا أَبُ، كَعَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ، كَذَا
٨٤١ وَائِلٌ عَنْ بَكْرِ ابْنِهِ، وَالتَّيْمِي عَرِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمٍ
٨٤٢ أَمَّا أَبُو بَكْرٍ عَنْ الْحَمْرَاءِ عَاسْتَةٍ فِي «الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ»
٨٤٣ فَإِنَّهُ لَا بَنَ إِيَّاهُ عَتِيقٍ وَغُلَطَّ الْوَاصِفُ بِالصَّدِّيقِ
٨٤٤ وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَائِلِيُّ وَهُوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاقِلِ
٨٤٥ وَمِنْ أَهْمِهِ إِذَا مَا أَبُ هَمَا الْأَبُ أَوْجَدُ، وَذَلِكَ قِسْمًا

= «أَرْبَعَةٌ» و«خَمْسَةٌ» والباقي بالكسر.

٨٣٨ - «بنو مَقَرِّبٍ» وهم: النعمان، ومَعْقِل، وسُوَيْد، وسِنَان، وَعَقِيل، وعبد الرحمن، وعبد الله. وهؤلاء السبعة جمعوا مكرمة الهجرة مع شرف الصحبة، وذكر بعضهم آخرين غيرهم، لكن لا يخلو ذلك من خلاف ونظر. انظر: فتح المغيث ١٣٩/٤، ومحاسن الاصطلاح ص ٥٢٨، لكنه ذكر نَعِيمًا بدل عبد الله. «مُحَاجِرُونَ لَيْسَ» أفاد السخاوي في فتح المغيث ١٣٩/٤ أنه في نسخة بدلاً عنها «صَحَابَةٌ وَلَيْسَ».

٨٤٠ - صنف فيه الخطيب البغدادي جزءاً كما ذكره ابن الصلاح ص ٥٣٧، وانظر: فتح المغيث ١٤٥/٤، وموارد الخطيب لأكرم العمري ص ٧٢.
٨٤٢ - حديث: «الْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ» عند البخاري في الطب ١٠/١٧٧ (٥٦٨٧).

٨٤٣ - «أبو بكر» في هذا الحديث هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، والواصف له بالصديق هو المَنْجَنِقِيُّ، إسحاق بن إبراهيم الوراق (ت ٣٠٤هـ) في كتابه: رواية الأكابر عن الأصاغر. وانظر: علوم الحديث ص ٥٣٩، وفتح المغيث ١٥١/٤.

- ٨٤٦ قَسَمِينَ، عَنْ أَبِي فَقَطْحَوَائِي
 ٨٤٧ وَاسْمُهُمَا عَلَى الشَّهِيرِ فَأَعْلَمَ
 ٨٤٨ وَالتَّائِبُ: أَنْ يَزِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ
 ٨٤٩ وَالْأَكْثَرُ اخْتِجَاوِ بَعْمُرٍ وَحَمَلَا
 ٨٥٠ وَسُلْسَلَ الْأَبَا التَّمِيمِيُّ فَقَعْدُ
 الْعُشْرَاءُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ
 أُسَامَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ قُهْمِطٍ
 كَبَهْرًا وَعُمَرُ أَبًا أَوْجَدَهُ
 لَهُ عَلَى أَجْدَ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى
 عَزِيسَةً، قُلْتُ: وَفَوْقَ ذَا وَرْدُ

السَّابِقُ وَالْآخِرُ

- ٨٥١ وَصَفَنُوا فِي سَابِقٍ وَآخِرٍ
 ٨٥٢ مَوْتًا كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارِكٍ
 ٨٥٣ سَبْعُ ثَلَاثُونَ، وَقَرْنٌ وَآفٍ
 وَهُوَ اشْتِرَاكَ رَاوِيَيْنِ سَابِقٍ
 كَابَنِ دُوَيْدٍ رَوِيَا عَنْ مَالِكٍ
 أُخْرًا كَالْجُعْفِيِّ، وَالْخَفَافِ

مَنْ يَرُو عَنْهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ^(١)

- ٨٥٤ وَمُسَامٍ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ
 مَنْ عَنْهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لَا تَأْفِي

٨٤٨ - «أَوْجَدَهُ» بهمزة قطع كما في (س) و(ظ)، وهي مَنْقُولَةٌ فِي الْأَصْلِ، و(جب)، وفي (ح): «وَجَدَهُ» بالواو.

٨٤٩ - «الْأَعْلَى» هو عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن الذين احتجوا بهذه النسخة البخاري، وأحمد، وابن المديني، وابن راهويه وغيرهم.

وانتصر لهم البلقيني في رسالة «بذل الناقد بعض جهده في الاحتجاج بعمر بن شعيب عن أبيه عن جده». انظر: علوم الحديث مع المحاسن ص ٥٤٢، وفتح المغيث ١٥٨/٤، وتدريب الراوي ٧٣١/٢.

٨٥٠ - «التميمي»: هو أبو الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث...، الفقيه الحنبلي (٣٥٣ - ٤٢٥هـ). انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٣٢/١١.

(١) «رَاوٍ» فِي الْأَصْلِ أَدْخَلَهَا بِخَطٍ دَقِيقٍ، وَهِيَ فِي (ح). وَقَدْ سَقَطَتْ مِنْ (س) وَ(جب) وَ(ظ).

- ٨٥٥ كَعَامِرُ بْنُ شَهْرٍ أَوْ كَوْهَبٍ هُوَ ابْنُ خَنْبَشٍ، وَكَتَنُ الشَّعْبِيِّ
٨٥٦ وَخُلِّطَ أَحَاكِمُ حَيْثُ زَعَمَا بِأَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيهِمَا
٨٥٧ فِيهِ الصَّحِيحُ أَخْرَجَا الْمُسَيَّبَا وَأَخْرَجَ الْجُعْفِيُّ ابْنَ تَغْلِبَا

مَنْ ذَكَرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ

- ٨٥٨ وَأَعْنِ بِأَنَّ تَعْرِفَ مَا يَلْتَسِيسُ مِنْ خَلَّةٍ يُعْنَى بِهَا الْمُدَلَّسُ
٨٥٩ مِنْ نَعْتِ رَاوِ بِنُعُوتٍ تَحْوِمَا فَعِلَ فِي الْكَلْبِيِّ حَتَّى أَبْهَمَا
٨٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْعَلَّامَةُ سَمَاهُ، «حَمَادًا» أَبُو أُسَامَةَ
٨٦١ وَبِأَبِي سَعِيدٍ الْعَوْفِيِّ شَهْرُ وَبِأَبِي النَّضْرِ ابْنِ إِسْحَاقَ ذَكَرَ

أَفَرَادُ الْعِلْمِ

- ٨٦٢ وَأَعْنِ بِالْأَفَرَادِ سُمًّا أَوْ لَقَبًا أَوْ كُنْيَةً تَحْوِلِي ابْنَ لَبَا

٨٥٧ - المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي، لم يرو عنه غير ابنه سعيد، روى له البخاري ٢٨٢/٣ (١٣٦٠)، ومسلم ٥٤/١ (٣٩) حديث وفاة أبي طالب عم النبي ﷺ.

وعمر بن تغلب صحابي، ولم يرو عنه غير الحسن البصري، روى له البخاري في الجهاد والسير ١٢٧/٦ (٢٩٢٧).

٨٥٩ - «أَبْهَمَا» كذا في الأصل و(جب) و(ح) بفتح الهاء: يقال: أَبْهَمَ الْأَمْرُ، أي: خَفِيَ وَأَشْكَلَ، وفي (س) و(ل) و(ظ): «أَبْهَمَا».

٨٦٠ - معنى البيت: أن أبا أسامة حماد بن أسامة سَمَّى الْكَلْبِيِّ محمد بن السائب حَمَادًا.

٨٦١ - وكناه محمد بن إسحاق: بأبي النضر، وهي كنية شهيرة لابن السائب، وكناه عطية بن سعد العوفي بأبي سعيد، مُوهِمًا أَنَّهُ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ الصَّحَابِيِّ.

قوله: «ذَكَرَ - شَهْرَ» بالبناء للفاعل كما نص عليه السيوطي، وكما هو في الأصول المعتمدة. انظر: شرح السيوطي ص ٣١٥.

٨٦٢ - «أَوْ لَقَبًا» كما في الأصول، وفي (ح): «وَلَقَبًا».

٨٦٣ أَوْ مِندَلٍ: عَمْرُؤٌ، وَكُسْرًا نَصُوا فِي الْمِيمِ أَوْ أَيْهِ مُعِيدٍ حَفْصٌ

الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى

- ٨٦٤ وَاعْتَبَرَ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى، وَقَدْ قَسَمَ الشَّيْخُ ذَا لَيْتَعٍ، أَوْ عَشْرٍ قَسَمَ
- ٨٦٥ مَرِ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ أَنْفَرَادَا نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ قَدْ كُنِيَ
- ٨٦٦ أَبَا مُحَمَّدٍ يَخْلُفُ فَا فَطِنُ نَحْوُ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ الْخَدْرِيُّ
- ٨٦٧ وَالثَّانِ: مَنْ يُكْنَى وَلَا اسْمًا نَدْرِي شَمَّ كُنَى الْأَلْقَابِ وَالنَّعْدُ
- ٨٦٨ وَابْنُ حُبَيْجٍ بِأَبِي الْوَلِيدِ وَخَالِدٍ كُنِيَ لِلنَّعْدِ
- ٨٧٠ ثُمَّ ذَوُّوْا يُخْلَفُ كُنَى وَعُلَمَا أَسْمَاءُ وَهُمْ وَعَكْسُهُ، وَفِيهِمَا
- ٨٧١ وَعَكْسُهُ، وَذَوُ اسْمَيْهِمَا بِسْمٍ وَعَكْسُهُ أَبُو الضُّحَى الْمُسْلِمُ

٨٦٧ - «نَدْرِي» فِي (ل): «يَدْرِي». «نَحْوُ» بِالضَّمِّ كَمَا فِي الْأَصْلِ (ظ)، وَفِي (س) وَ(جَب) بِالْفَتْحِ.

٨٦٨ - «أَبِي الشَّيْخِ»: هُوَ الْحَافِظُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَيَكْنَى أَيْضًا أَبَا مُحَمَّدٍ، تَوَفَّى سَنَةَ (٣٦٩هـ) صَاحِبُ الْمَصْنُفَاتِ الْمَشْهُورَةِ. انْظُرْ: تَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ ٢/ ٩٤٥.

٨٦٩ - «كُنِيَ» بِالْتَّخْفِيفِ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(ح) وَ(جَب) وَفِي (س) وَ(ظ) بِالتَّشْدِيدِ. وَنَصَّ عَلَيْهِ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢٠٨/٤، وَزَكَرِيَا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ٢٤٣/٢.

٨٧٠ - «وَفِيهِمَا» يَعْنِي: فِي الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى اخْتِلَافٌ، فَكِلَاهُمَا مُخْتَلِفٌ فِيهِ؛ مِثْلُ سَفِينَةِ مُوَلَّى النَّبِيِّ ﷺ. اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ عَلَى أَقْوَالٍ عَدَّةٍ.

٨٧١ - «وَعَكْسُهُ أَبُو الضُّحَى» هَكَذَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (جَب): «وَالْعَكْسُ كَأَبِي» وَأَشَارَ زَكَرِيَا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ٢/ ٢٤٥ أَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ.

و«أَبُو الضُّحَى»: هُوَ مُسْلِمُ بْنُ صُبَيْحِ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيِّ الْعَطَّارُ (١٠٠هـ).

وَفِي شَرْحِ السِّيُوطِيِّ ص ٣١٩ (مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ)، وَهُوَ خِلَافُ مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْعِرَاقِيُّ وَالسَّخَاوِيُّ.

الْأَلْقَابُ

- ٨٧٢ وَاعْتَبَرَ بِالْأَلْقَابِ فَرَبًّا جَعَلَ
الْوَحْدَ أَشْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عَطَلَ
٨٧٣ نَحْوُ الضَّعِيفِ أَيُّ: جِسْمِهِ، وَمَنْ
ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ، وَلَنْ
٨٧٤ يَجُوزَ مَا يَكْرَهُهُ الْمُلقَبُ
وَرَبِّمَا كَانَتْ لِبَعْضِ سَبَبٍ
٨٧٥ كَعُنْدِي: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ
وَصَالِحٍ حَبْرَةُ الْمُشْتَهَرِ

الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ

- ٨٧٦ وَاعْتَبَرَ بِمَا صَوَّرَتْهُ مُؤْتَلَفُ
خَطًّا، وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلَفُ
٨٧٧ نَحْوُ سَلَامٍ كُلَّهُ فَتَقَلَّ
لَا ابْنَ سَلَامٍ الْحَبْرَ، وَالْمُعْتَرِي
٨٧٨ أَبَا عَلِيٍّ فَهُوَ خِفُّ الْجَدِّ
وَهُوَ الْأَصَحُّ فِي أَبِي الْيَكْنَدِيِّ
٨٧٩ وَابْنِ أَبِي الْحَقِّيقِ وَابْنِ مَشْكَمٍ
وَالْأَشْهُرُ الشَّدِيدُ فِيهِ فَأَعْلَمَ
٨٨٠ وَابْنَ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ فَخِفُ
أَوْزْدُهُ هَاءٌ فَكَذًا فِيهِ اخْتِلَفُ
٨٨١ قُلْتُ: وَلِلْحَبْرَيْنِ أُخْتُ خَفِيفُ
كَذَلِكَ جَدُّ السَّيِّدِيِّ وَالنَّسْفِيِّ

٨٧٣ - قال عبد الغني الأزدي: «رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم الضال، وإنما ضل في طريق مكة، وعبد الله بن محمد الضعيف، وإنما كان ضعيفا في جسمه لا في حديثه».

انظر: علوم الحديث ص ٥٨٣، وفتح المغيث للسخاوي ٢١٧/٤.

٨٧٧ - «سَلَامٌ» في الشطر الأول والثاني وضع عليهما في (جب) كَلِمَةً «خَفٌ» يعني أنه بلام مخففة وهو كذلك في الأصول.

«الْحَبْرَ» كتب عليها في الأصل و(جب) «مَعًا» يجوز فيها الوجهان، وهو كذلك عند أهل اللغة.

٨٧٩ - «وَابْنُ» بالفتح في الأصل و(ح)، وفي (ظ) بالكسر، وفي (س) بالوجهين، وقد حكى السخاوي عن شيخه ابن حجر بأن «ابْنَ أَبِي الْحَقِّيقِ» ممن اختلف فيه. قال: «وعلى هذا فيصح فيه الجر أيضاً». وانظر: فتح المغيث ٢٣٠/٤.

- ٨٨٢ عَيْنُ الْحُبِّ ابْنُ عِمَارَةَ أَكْسِرِ
 ٨٨٣ وَفِي قُرَيْشٍ أَبَدًا حِزَامُ
 ٨٨٤ فِي السَّكَامِ عَشِيٌّ بَنُونٌ، وَبِئَا
 ٨٨٥ فِي بَصْرَةَ، وَمَا لَهُمْ مِنْ كُتْنَى
 ٨٨٦ فِي السَّفَرِ بِالْفَتْحِ وَمَا لَهُمْ عَسَلُ
 ٨٨٧ وَالْعَامِرِيُّ بْنُ عَلِيٍّ عَتَّامُ
 ٨٨٨ وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيرٌ، صَغَرُوا
 ٨٨٩ ابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
 ٨٩٠ وَوَصَفُوا الْحَمَّالَ فِي الرُّوَاهِ
 ٨٩١ وَوَصَفُوا حَنَاطًا أَوْ خَبَاطًا
 ٨٩٢ وَالسَّيِّحِيَّ افْتَحَى فِي الْأَنْصَارِ، وَمَنْ
 ٨٩٣ وَمِنْ هُنَا لِمَالِكٍ وَلَهُمَا
 ٨٩٤ وَلَهُمَا سَيَّارِي: أَبُو الْحَكَمِ
- وَفِي خُرَاصَةَ كَرِيضُ كَبَرِ
 وَافْتَحَى فِي الْأَنْصَارِ بِرَاحِرَامُ
 فِي كُوفَةٍ، وَالشَّيْنُ وَالْيَا غَلَبَا
 أَبَا عَبِيدَةَ بِفَتْحٍ، وَالْكُنَى
 إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ وَعَسَلُ فُجْمَلُ
 وَغَيْرُهُ فَالْتُونُ وَالْإِعْجَامُ
 سِوَاهُ ضَمًّا وَلَهُمْ مُسَوَّرُ
 وَمَا سَوَى ذَيْنِ فَمِسَوَّرُ حَكِي
 هَارُونَ وَالْغَيْرُ جِيمٌ يَأْتِ
 عِيسَى وَمُسْلِمًا كَذَا خِيَّاطًا
 يَكْسِرُ لَامَهُ كَأَصْلِهِ لَحَنُ
 بَشَارًا أَفْرَدَ أَبَ بُنْدَارِهِمَا
 وَابْنُ سَلَامَةٍ وَبِالْيَا قَبْلُ جَمُ

٨٨٤ - إزاء البيت في الأصل علامة بلاغ للقراءة والمقابلة.

٨٨٥ - «عَبِيدَةَ» كذا في الأصل و(ظ) غير مصروف، وفي (ل): «عَبِيدَةَ» بالصرف، ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٢٤١/٤.

٨٨٦ - «ابْنُ ذَكْوَانَ» في الأصل بالضم، وفي (س) و(ح) و(ظ) بالفتح.

٨٨٨ - قَمِيرُ بَنْتُ عمرو، زوجة مسروق الكوفية، وهي ثقة تروي عن عائشة.

٨٩٢ - في الأصل عند نهاية البيت علامة بلاغ القراءة.

٨٩٣ - «وَلَهُمَا» الضمير يعود إلى البخاري ومسلم.

- ٨٩٥ وابن سعيد بُسْرُمِثْلُ الْمَارِثِي
٨٩٦ وَفِيهِ خُلْفٌ، وَبُشَيْرًا أَعْجَمَ
٨٩٧ يُسَيْرُ ابْنُ عَمْرٍو وَأَوْسَيْرُ
٨٩٨ جَدُّ عَلِيٍّ بْنِ هَاشِمٍ بَرِيدُ
٨٩٩ وَلَهَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو
٩٠٠ ذُو كُنْيَةٍ بِمَعَشَرٍ، وَالْعَالِيَّةُ
٩٠١ ابْنُ قُدَامَةَ، كَذَاكَ وَالِدُ
٩٠٢ ابْنُ الْعَلَا، وَابْنُ أَجْبٍ سُفْيَانُ
٩٠٣ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ لَا تُهْمِلُ
وَابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَابْنُ مُحَمَّدٍ
فِي ابْنِ يَسَارٍ وَابْنُ كَعْبٍ وَاضْمَمَ
وَالنُّونُ فِي أَجْبٍ قَطَنُ سَيْرُ
وَابْنُ حَفِيدٍ الْأَشْعَرِيُّ بَرِيدُ
ابْنِ الْبَرِيدِ فَأَلَا مِيرَ كَسَرَهُ
بَرَاءُ أَشَدُّ، وَبَجِيمٌ جَارِيَةٌ
يَزِيدُ، قُلْتُ: وَكَذَاكَ الْأَسْوَدُ
عَمْرُو، فَجَدُّ ذَا وَذَا سَيَّانُ
وَالِدِ رَبِيعِي حِرَاشُ أَهْمِلُ

٨٩٥ - «بُسْرُ» بغير تنوين للضرورة كما في فتح المغيث للسخاوي ٢٥٢/٤.

«وَابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَابْنُ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (س) و(ظ) بالضم، وفي (جب) بالفتح لِكِلَيْهِمَا.

٨٩٧ - يُسَيْرُ: هو ابن عَمْرٍو، وقيل: ابن جابر، قيل: أصله أُسِيرَ فسهلت الهمزة، وله رؤية، مات سنة (٨٥هـ). التقريب لابن حجر (٧٨٠٨).

وَقَطَنُ: أبوه نُسَيْرٌ - مُصَغَّرًا - أَبُو عَبَّادِ الْبَصْرِيِّ، الْغُبَرِيُّ. انظر: التقريب (٥٥٥٦).

٨٩٩ - «الْبَرِيدُ» كذا ضبطه ابن ماكولا في الإكمال ٢٥٢/١. وانظر: توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٢٣١/٩.

٩٠٠ - يعني: أبو معشر: يوسف بن يزيد، وأبو العالية: زياد بن فيروز، كل منهما يسمى: بَرَاءً، ومن عداهما فبالتحفيف.

٩٠١ - «قُدَامَةُ» في الأصل و(ظ) بالفتح، وفي (س) بالكسر مع التنوين، وهو في الأصل أيضاً لكنه باهت، وقد نص السخاوي في فتح المغيث ٢٥٨/٤ على أنه بالصرف للضرورة.

٩٠٣ - «مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ» بالفتح كما في الأصل و(س). وفي (ظ) بالضم.

«وَالِدُ» في الأصل بفتحة كأنها معدلة عن ضمة. ووقعت بالضم في (س) و(ح) و(ظ). =

- ٩٠٤ كَذَا حَرِيزُ الرَّجِيِّ، وَكُنْيَةُ
 ٩٠٥ حُضَيْنٌ مِّنْ أَجْمَهُ أَبُو سَاسَانَا
 ٩٠٦ كَذَا الْكَحْبَانُ بَنُ مُنْقِذٍ وَمَنْ
 ٩٠٧ ابْنُ عَطِيَّةٍ مَعَ ابْنِ مُوسَى
 ٩٠٨ خُبَيْبًا أَعْجَمَ فِي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 ٩٠٩ لَابِنِ التُّزْبِيرِ، وَرِيَاكِ أَكْسَرِيَا
 ٩١٠ وَاضْمُ حُكَيْمٍ فِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ
 ٩١١ زَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ وَاضْمُ وَاكْسِرِ
 ٩١٢ وَابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ أَحْمَدُ ثَسَا
 ٩١٣ عَمْرُو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلَمَةَ
 ٩١٤ وَالِدُ سَامِرٍ كَذَا السَّلَامِي
- قَدْ عَلَّقْتُ، وَابْنُ حُدَيْرٍ سِدَّةٌ
 وَافْتَحَى أَبَا حَصِينٍ أَيْ: عُمَانَا
 وَلَدَهُ، وَابْنُ هِلَالٍ، وَاكْسِرَتْ
 وَمَنْ رَحَى سَعْدًا فَنَالَ بُوْسَا
 وَابْنُ عَدِيٍّ وَهُوَ كُنْيَةُ كَانَتْ
 أَبَا زِيَادٍ بِجَلَا فِي حُكَيْمًا
 كَذَا زَيْدُ بْنُ حُكَيْمٍ وَانْفَرَدَ
 وَفِي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمٌ كَبِيرٌ
 بَوْلَدِ النَّعْمَانِ، وَابْنُ يُونُسَا
 وَاخْتَرَعَ عَبْدُ الْخَالِقِ ابْنُ سَلَمَةَ
 وَابْنُ حُمَيْدٍ، وَلَدُ سَفِيَا

= «جَرَّاشٌ» بالضم كما في الأصول، وفي (ظ) بالجر.

«أَهْمِلُ» بالقطع كما في الأصل و(ظ)، وبغير همز كما في (س) ونص عليه
 السخاوي في فتح المغيث ٢٦٠/٤.

٩٠٤ - «وَكُنْيَةُ» يعني: أبو حَرِيزَ - بالحاء - عبدُ الله بنُ الحسينِ البصري، له رواية معلقة في
 البخاري ٣١٨/٥ عقب رقم (٢٦٥٠).

٩٠٥ - «حُضَيْنٌ» في (ظ) بِالْجَرِّ.

٩٠٦ - «وَابْنُ هِلَالٍ» بالضم كما في الأصل و(ح) و(ظ)، وفي (س) و(جب): «وَابْنُ هِلَالٍ»
 بالفتح.

٩١٠ - «قَدْ» أي: حسب، أي: لَيْسَ فِيهِ إِلَّا ضَمُّ أَوَّلِهِ فَقَطْ.

٩١١ - «زَيْدٌ» في الأصل و(جب) كتب فوقه «مَعًا» يعني جواز الوجهين الضم والكسر، وفي
 باقي النسخ بالضم فقط.

٩١٣ - «سَلَمَةُ» في نهاية البيت بفتح اللام في الأصول ما عدا (س) فهي بالكسر.

- ٩١٥ كُلُّهُمْ عَبِيدُهُ مُكَبَّرُ
٩١٦ وَافْتَحِي عِبَادَةَ أَبَا مُحَمَّدٍ
٩١٧ وَحَامِرُ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ
٩١٨ عَقِيلُ الثَّقِيلِ وَابْنُ خَالِدٍ
٩١٩ هُمْ، كَذَا الْأَيْلِيُّ لَا الْأَيْلِيَّ
٩٢٠ بَزَارًا أَنْسَبَ ابْنُ صَبَاحٍ حَسَنُ،
٩٢١ بِالنُّونِ سَالِمًا، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ
٩٢٢ وَالتَّوَزِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ
٩٢٣ فِي أَتْنَيْنِ: عَبَّاسٍ، سَعِيدٍ، وَبَجَا
٩٢٤ وَأَنْسَبُ حَزَامِيًّا سَوَى مَنْ أَبُهَا
٩٢٥ وَسَعْدُ الْجَارِي فَقَطْ. وَفِي النَّسَبِ
- لَكِنْ عُبَيْدٌ عِنْدَهُمْ مُصَغَّرُ
وَاضْمُهُمْ أَبَا قَيْسٍ عِبَادًا أَفْرِدُ
كُلُّ، وَبَعْضُ بِالْكَوْنِ قَيْدُهُ
كَذَا أَبُو حَيْيٍ، وَقَافُ وَقِيدِ
قَالَ: سَوَى شَيْبَانَ، وَالرَّافَا جَعَلَ
وَابْنُ هَشَامٍ خَلْفًا، ثُمَّ أَنْسَبَ
وَمَالِكُ بْنُ الْأَوْسِ نَصْرِيًّا يَرِدُ
وَفِي الْجَزِيرِيِّ مُمْ جِيمٍ يَأْتِي
يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ الْحَمِيرِيُّ فَتَحَا
فَاخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لَهَا
هَمْدَانُ، وَهُوَ مُطْلَقًا قَدْ مَا غَلَبَ

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرَقُ

- ٩٢٦ وَهُمْ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرَقُ مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقٌ

٩١٦ - «عِبَادَةُ» فِي الْأَصُولِ بَدُونِ تَنْوِينٍ، وَنَصِ السَّخَاوِي فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢٧٢/٤ عَلَى أَنَّهُ «عِبَادَةُ» بِالتَّنْوِينِ لِلضَّرُورَةِ.

وَفِي نَهَايَةِ نَسْخَةِ الرِّبَاطِ نَقْلَ أَبِياتٍ لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاضِي الْمَكْنَسِيِّ (١٠٢٥) نَظْمٌ فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَهِيَ:

وَعَيْنُ قَيْسٍ بَنِ عُبَادٍ ضَمَّهَا
وَقَدْ أَتَى أَيْضًا بِعَيْنِ تَكْسَرُ
وَكُلُّ مَنْ بَقِيَ عَبَادٌ شَهْرُ
عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فَحَقُّ مَا ذَكَرُ

٩٢٥ - إِزَاءُ الْبَيْتِ فِي (س) مِنَ الْيَسَارِ عَلَامَةُ بَلَاغِ السَّمَاعِ.

- ٩٢٧ لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ لِعِدَّةٍ
 ٩٢٨ وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدَهُ
 ٩٢٩ وَهُمْ أَجُوفِي أَبُو عِمْرَانَ
 ٩٣٠ كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 ٩٣١ ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ لَهُمْ
 ٩٣٢ وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كَأُحْمُ
 ٩٣٣ وَمِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَقَطُّ وَبِشْكَلٍ
 ٩٣٤ فَإِنْ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ عَارِمٌ فَتَدُ
 ٩٣٥ عَنْ التَّبُودَكِيِّ أَوْ عَفَّانٍ
 ٩٣٦ وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَالْحَنَفِيِّ
- تَحْوَابْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِ سِتَّةُ
 حَمْدَانُ هُمُ أَرْبَعَةٌ تَعْلُهُ
 اثْنَانِ وَالْآخَرُ مِنْ بَغْدَانَا
 هُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ ذُو اشْتِبَاهِ
 ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنَّا مُحَلَّهُمْ
 ابْنُ أَبِي صَالِحٍ اتَّبَاعُهُ هُمُ
 كَنَحْوِ حَمَادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ
 أَطْلَقَهُ فَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرْدُ
 أَوْ ابْنٍ مِنْهَا لِي فَذَلِكَ الثَّانِي
 قَبِيلًا أَوْ مَذْهَبًا أَوْ بَالِيًا صِفَ

٩٣٠ - «ذُو اشْتِبَاهٍ» كما في النسخ المعتمدة، لكن في هامش الأصل كتب: «بَيَّانٌ: ذُو» بفتحة فوق الذال، فَيَكُونُ مُثْنًى، لكن الوزن لا يسمح بذلك. والبيت استدركه الناسخ في هامش الأصل.

٩٣٤ - «يَكُ» بحذف النون للضرورة كما في النسخ الأربعة ما عدا الأصل؛ ففيه «يَكُنْ» - بنون لم يُقَيِّدْهَا بِشَيْءٍ، للدلالة على أنها لا تلفظ في الْقِرَاءَةِ - وعليه فالوزن يصح بإثباتها أيضاً.

٩٣٥ - «الثاني» يعني حماد بن سلمة؛ وألحق المزي بهؤلاء الثلاثة: (التبوذكي، وعفان، وَحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) هَذَبَةُ بْنُ خَالِدٍ، ونظمه البرهان الحلبي فقال:

كَذَا إِذَا أَطْلَقَهُ هَذَابٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ فَلَا يُرْتَابُ

انظر: فتح المغيث للسخاوي ٣٠٦/٤.

٩٣٦ - «أَوْ بَالِيًا صِفَ» أي: إنك تميز المنسوب إلى مذهب أبي حنيفة بزيادة الياء فيه، فتقول: حَنِيفِي، قال السيوطي: وإن كان أكثر النحاة يمنعون ذلك، فقد جوزه أبو بكر بن الأنباري.

تَلْخِصُ الْمُشَابِه

- ٩٣٧ وَهَمُّ قِسْمٍ مِنَ النَّوْعَيْنِ مَرَكَّبٌ مُتَّفِقُ اللَّفْظَيْنِ
 ٩٣٨ فِي الْأِسْمِ لَكِنَّ أَبَاهُ اخْتَلَفَا أَوْ عَكْسِيهِ أَوْ نَحْوَهُ وَصَنَّفَا
 ٩٣٩ فِيهِ الْخَطِيبُ، نَحْوُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَلِيٍّ وَحَنَانِ الْأَسَدِيِّ

الْمُشَبَّهُ الْمُقْلُوبُ

- ٩٤٠ وَهَمُّ الْمُشَبَّهِ الْمُقْلُوبِ صَنَّفَ فِيهِ أَحْمَدُ الْخَطِيبُ
 ٩٤١ كَابُنِ يَزِيدَ الْأَسْوَدِ الرَّبَّانِيِّ وَكَابُنِ الْأَسْوَدِ يَزِيدَ اشْنَانِ

مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

- ٩٤٢ وَنَسَبُوا إِلَى سِوَى الْأَبَاءِ إِمَّا لِأُمٍّ، كَبَنِي عَفْرَاءِ
 ٩٤٣ وَجَدَّةٍ نَحْوَ ابْنِ مُنِيَّةٍ، وَجَدُّ كَابُنِ جُرَيْجٍ وَحَمَائِلٍ، وَقَدْ
 ٩٤٤ يُنْسَبُ كَالْمَقْدَادِيِّ بِالْبَنِيِّ فَلَيْسَ لِلْأَسْوَدِ أَصْلًا بِابْنِ

٩٣٨ - «عَكْسِيهِ» بالضم كما في الأصول، وفي (ح) بالكسر، وعليها تصحيح.
 ٩٣٩ - كتاب الخطيب سماه: «تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم» وقد طبع بتحقيق: سَكِينَةُ الشَّهَابِي.
 ٩٤٢ - «بَنِي عَفْرَاءٍ» وهم: مُعَادٌ، وَمُعَوِّذٌ، وَعَوْدٌ أَوْ عَوْفٌ، واسم أبيهم: الحارث بن رفاعَةَ بنِ الحارث، من بني النَّجَّار. انظر: فتح المغيث للسخاوي ٤/٣٢٩.
 ٩٤٣ - مثال النسبة للجدَّة بـ: يعلى بن مُنِيَّةٍ، وهو يعلى بن أمية بن أبي عُبَيْدَةَ التَّمِيمِي الصَّحَابِي الْجَلِيل. و«منية» قيل: جدته أم أبيه، وقيل: هي أمه. وهذا الذي رجحه المزي وابن حجر.
 انظر: علوم الحديث ص ٦٣١، وشرح التبصرة للعراقي ص ٤٣٩، وفتح المغيث للسخاوي ٤/٣٣٣.
 ومثال الجدِّ: الإمام عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج المكي، يعرف بِجَدِّهِ «ابن جُرَيْج».

المنسوبون إلى خلاف الظاهر

- ٩٤٥ وَنَسَبُوا لِعَارِضٍ كَالْبِدْرِيِّ نَزَلَ بَدْرًا: عُقْبَةُ بْنُ عَكْرِو
٩٤٦ كَذَلِكَ التَّيْمِيُّ سُلَيْمَانُ نَزَلَ تَيْمًا، وَخَالِدٌ بِحَدَاءٍ جَعَلَ
٩٤٧ جُلُوسُهُ، وَمَقْسَمٌ لَمَّا لَزِمَ مَجْلِسَ عُبَيْدِ اللَّهِ مَوْلَاهُ وَوَسِيمِ

المبهمات

- ٩٤٨ وَمُبْهَمُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يُسَمَّ كَامَرَةً فِي الْحَيْضِ، وَهِيَ أَسْمَا
٩٤٩ وَمَنْ رَقِيَ سَيِّدَ ذَاكَ أُنْحِيَ رَاقٍ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
٩٥٠ وَمِنْهُ نَحْوُ: ابْنُ فُلَانٍ عَمِّهِ عَمَّتِهِ زَوْجَتُهُ ابْنُ أُمِّهِ

تواريخ الرواة والوفيات

- ٩٥١ وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لَمَّا كَذَبَا ذَوُوهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَا

٩٤٥ - «عُقْبَةُ بْنُ» بكسر النون كما في الأصل، وفي (ح) بفتحها، وفي (ظ): «عُقْبَةُ بْنُ» بالضم.

٩٤٨ - يشير إلى أن امرأة سألت رسول الله ﷺ عن الغسل من الحيض؛ فقال ﷺ: «خذي فُرْصَةً مِنْ مِسْكِ»، فالمرأة التي سألت هي أسماء بنتُ شَكْلٍ، وقيل: بنتُ يزيد بن السكن. والحديث في البخاري ٥٣٧/١ (٣١٤)، ومسلم ٢٣٨/٢ (٧٤٦ - ٧٤٧).

٩٤٩ - «أَبِي سَعِيدٍ» كما في الأصول بالجر، وفي (ظ): «أَبُو» بالضم. وأفاد السخاوي في فتح المغيث ٣٥٣/٤ أنه وقع في بعض النسخ قال: وهو أظهر، وإن اختلف الرويُّ فيه فهو جائز، كما أشار زكرياء الأنصاري في فتح الباقي ٣٠٠/٢ أنه في نسخة.

والحديث في البخاري ٦٨/٩ (٥٠٠٧)، ومسلم ٤٠٩/٧ (٥٦٩٧) من حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه)، وفات الناظم أن يذكر من صنّف في هذا النوع، وقد صنف فيه الخطيب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»، وعبد الغني الأزدي - وكلاهما طبع - والقطب القسطلاني وغيرهم، وابن الناظم أبو زرعة في «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» طبع. ٩٥٠ - «ابْنُ فُلَانٍ» بالضم في الأصل، وفي (جب) و(ح) و(ظ) بالجر، وهو أظهر.

- ٩٥٢ فَاسْتَكْمَلَ النَّبِيُّ وَالصَّدِيقُ كَذَا عَلَيَّ وَكَذَا الْفَارُوقُ
٩٥٣ ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسَّيِّئَاتِ وَفِي ربيعٍ قَدْ قَضَى يَقِينَا
٩٥٤ سَنَةً إِحْدَى عَشْرَةَ، وَقَبِضَا عَامَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ النَّبِيِّ الرِّضَا
٩٥٥ وَلِثَلَاثَ بَعْدَ عِشْرِينَ عُمَرُ وَخَمْسَةَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ عَدْرُ
٩٥٦ عَادَ بِعُثْمَانَ، كَذَاكَ بَعْلِي فِي الْأَرْبَعِينَ ذُو الشَّقَاءِ الْأَزَلِيُّ
٩٥٧ وَطَلَحَهُ مَعَ الزُّبَيْرِ جُمُعَا سَنَةً سِتٍّ وَثَلَاثِينَ مَعَا
٩٥٨ وَعَامَ خَمْسَةَ وَخَمْسِينَ قَضَى سَعْدُ، وَقَبْلَهُ سَعِيدُ قَضَى
٩٥٩ سَنَةً إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِينَ، وَفِي عَامِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ تَفِي
٩٦٠ قَضَى ابْنُ عَوْفٍ، وَالْأَمِينُ سَقَبَهُ عَامَ ثَمَانٍ عَشْرَةَ مُحَقَّقَهُ
٩٦١ وَعَاشَ حَسَّانُ كَذَا حَكِيمُ عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ تَقُومُ
٩٦٢ سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ حَضَرَتْ سَنَةً أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ خَلَتْ
٩٦٣ وَفَوْقَ حَسَّانٍ ثَلَاثَةٌ، كَذَا عَاشُوا، وَمَا لْغَيْرِهِمْ يُعْرِفُ ذَا
٩٦٤ قُلْتُ: حُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مَعَ ابْنِ يَرْبُوعٍ سَعِيدُ يَعْنِي

٩٥٣ - «قضى» بمعنى مات، وهو فعل قاصر غير متعد.

٩٥٤ - «إِحْدَى عَشْرَةَ» أصله مبني على الفتح، لكنه أعربه ونوّنه للضرورة.

٩٥٦ - ذُو الشَّقَاءِ الْأَزَلِيُّ: هو عبد الرحمن بن ملجم المرادي، والناظم يشير إلى الحديث الذي رواه أحمد ٢٦٣/٤، والنسائي في الكبرى (٨٥٣٨)، وأبو يعلى (٤٨٥)، والطبراني في الكبير (٧٣١١)، عن عمار في قاتل علي (رضي الله عنه).

٩٦٠ - وَالْأَمِينُ: هو أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح، أمين هذه الأمة.

٩٦١ - فِي هَامِش (ج) من اليمين: «بلغ مقابلة على نسخة المنقول منها حسب الجهد والطاقة».

٩٦٤ - «قُلْتُ: حُوَيْطِبُ» وفي هامش الأصل مُقَابَلَةٌ: «بَيَانُ: حُوَيْطِبُ بْنُ».

- ٩٦٥ هَذَانِ مَعَ حَمْنٍ وَابْنِ نَوْفَلٍ
 ٩٦٦ وَفِي الصَّحَابِ سِتَّةٌ قَدْ عَمَرُوا
 ٩٦٧ وَقُبِضَ التَّوْرِيُّ عَامًا إِحْدَى
 ٩٦٨ وَبَعْدُ فِي تِسْعٍ تَلِيكَ سَبْعِينَ
 ٩٦٩ وَمِائَةً أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى
 ٩٧٠ لِارْبَعٍ، ثُمَّ قَضَى مَمُوتًا
 ٩٧١ ثُمَّ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى
 ٩٧٢ وَمُسْلِمٌ سَنَةً إِحْدَى فِي رَجَبٍ
 ٩٧٣ ثُمَّ لِخَمْسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو
 ٩٧٤ سَنَةً تِسْعَ بَعْدَهَا، وَذُونَسَا
 ٩٧٥ ثُمَّ لِخَمْسٍ وَثَمَانِينَ تَفِي
- كُلُّ إِلٍ وَصَفٍ حَكِيمٍ فَاجْمَلِ
 كَذَاكَ فِي الْمُعْمَرِينَ ذُكِّرُوا
 مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْنٍ عُدًّا
 وَفَاةً مَالِكٍ، وَفِي الْخَمْسِينَ
 وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْنَيْنِ مَضَى
 أَحْمَدُ فِي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ
 سِتٍّ وَخَمْسِينَ بِحَرْثَنكَ رَدَى
 مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَسِتِّينَ ذَهَبَ
 دَاوُدَ، ثُمَّ التِّرْمِذِيُّ يَعْقُبُ
 رَابِعَ قَرْنٍ لِسَلَاتٍ رُفِسَا
 الدَّارَقُطْنِيُّ، ثُمَّتَ الْحَاكِمُ فِي

= «سَعِيدٌ» بالضم كما في الأصل، وفي باقي النسخ بالجر.

٩٦٥ - «حَمْنٌ وَابْنٌ» كذا في الأصول وهامش نسخة (جب) وفي متن (جب) بدله: «مُخَرَّمَةٌ بَنٍ».

٩٧١ - «بِحَرْثَنكَ» في الأصل كتب عليه «معاً» يعني جواز الوجهين.

«رَدَى» كذا في النسخ، وفي (جب): «دَرَى» بتقديم الدال. وكتب فوقها «صَحَّ»، ومعناها: دَرَاهُ الْمَوْتُ أَي: أَصَابَهُ، من قولهم: دَرَى الصَّيْدُ أَي: خَتَلَهُ. وأشار أنه في نسخة بدل هذا البيت:

ثُمَّ الْبُخَارِيُّ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ سَنَةً خَمْسِينَ وَسِتٍّ فَادِرِي
 لكن السخاوي في فتح المغيث ٤/٢٠٠ عزا البيت للبرهان الحلبي.

٩٧٤ - لم يذكر الناظم وفاة ابن ماجه، بل اقتصر على الخمسة تبعاً لابن الصلاح، وقد نظم وفاته البرهان الحلبي (كما في فتح المغيث للسخاوي ٤/٢٢٥) فقال:

قُلْتُ: وَمَاتَ الْحَافِظُ ابْنُ مَاجَةٍ مِنْ قَبْلِ حَبْرِ تِرْمِذٍ بِسِتَّةٍ

- ٩٧٦ خَامِسَ قَرْنٍ عَامَ خَمْسَةِ فَيْنِ وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعِ عِبْدُ الْغَنِيِّ
 ٩٧٧ فِي الثَّلَاثِينَ أَبُو نُعَيْمٍ وَلِثَمَانٍ بَيْهَقِي الْقَوْمِ
 ٩٧٨ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ خَطِيبُهُمُ وَالنَّمْرِيُّ فِي سَنَةِ

مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

- ٩٧٩ وَاعْتَبَرَ بِعِلْمِ الْجَرْحِ وَالنَّعْدِلِ فَإِنَّهُ الْمَرْقَاةُ لِلتَّفْصِيلِ
 ٩٨٠ بَيْنَ الصَّيْحِ وَالسَّقِيمِ وَأَحْذَرَ مِنْ غَرَضٍ، فَأُجْرِحَ أَيُّ خَطَرٍ
 ٩٨١ وَمَعَ ذَا فَالْتَّصَحُّ حَقٌّ، وَلَقَدْ أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدُّ
 ٩٨٢ «لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِي أَحَبُّ مِنْ كَوْنِ خَصَمِي الْمُصْطَفَى إِذْ لَمْ أَذُبْ»
 ٩٨٣ وَرُبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ كَالنَّسِيِّ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ
 ٩٨٤ فَرُبَّمَا كَانَتْ لِجَرْحٍ مَحْرُجٌ غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يُجْرِحُ

مَعْرِفَةُ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ

- ٩٨٥ وَفِي الثَّقَاتِ مَنْ أَخِيرَ اخْتِلَاطُ فَمَا رَوَى فِيهِ أَوْ أَبْهَمَ سَقَطَ

٩٧٦ - عَبْدُ الْغَنِيِّ: هو ابن سعيد بن علي الأزدي المِصْرِيُّ، أبو محمد الحافظ الإمام صاحب المؤتلف والمختلف، ومُشْتَبِهٌ لِلنِّسْبَةِ (ط). انظر: وفيات الأعيان ١/٣٠٥.
 ٩٧٨ - مراد الناظم أن وفاة البيهقي لثمان بعد خمسين (٤٥٨هـ)، وتضيف إليها خمساً، فتصير (٤٦٣هـ)، وهي السنة التي توفي فيها حافظ المشرق أبو بكر الخطيب، وحافظ المغرب يوسف بن عبد البر القرطبي رحمهما الله تعالى.
 ٩٧٩ - «الْمَرْقَاةُ» بالفتح، وفي (ظ) بكسر الميم. وكلا الوجهين ثابت، ونص عليهما السخاوي في فتح المغيث ٤/٤٣١.
 ٩٨٠ - «أَيُّ خَطَرٍ» بالضم كما في الأصل و(ح) و(ظ) وبالفتح كما في (س) و(ج).
 ٩٨٤ - «يُجْرِحُ» بالحاء المهملة، وضم أوله مع فتح الراء كما في نسخة (ج) و(ظ)، ونص عليه السخاوي ٤/٢٦٧، والشيخ زكرياء ص ٦٦٢، وبكسر الراء أيضاً كما في (ج) و(ح).

- ٩٨٦ نَحْوَعَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ
 ٩٨٧ إِسْحَاقَ، ثُمَّ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ
 ٩٨٨ كَذَا حُصَيْنُ السَّائِبِ الْكُوفِيُّ
 ٩٨٩ كَذَا ابْنُ هَمَّامٍ بَصْنَعًا إِذْ سَمِيَ
 ٩٩٠ وَابْنُ عُيَيْنَةَ مَعَ الْمَسْعُودِيِّ
 ٩٩١ ابْنُ خَزِيمَةَ مَعَ الْعِطْرِيفِ
 وَكَأَبْنُ الْحَرِثِيِّ سَعِيدٍ، وَأَبِي
 ثُمَّ الرَّقَاشِيُّ أَبِي قِلَابَةَ
 وَكَأَبْنُ مُحَمَّدٍ وَالثَّقَفِيُّ
 وَالرَّأْيِيُّ فِيمَا زَعَمُوا وَالتَّوَّامِيُّ
 وَآخِرُ حَاكُوهُ فِي الْحَفِيدِ
 مَعَ الْقَطِيعِيِّ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

- ٩٩٢ وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ
 ٩٩٣ يَغْلُطُ فِيهَا، وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَهَا
 بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ، وَكَمْ مُصَنِّفٍ
 فِيهَا، وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضَعْفٍ

الموالي من العلماء والرّواة

- ٩٩٤ وَرَبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يُنْسَبُ
 مَوْلَى عَنَّا قَةً، وَهَذَا الْأَغْلَبُ

٩٨٧ - «أبي إسحاق»: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِي الهَمْدَانِي.
 «ثُمَّ ابْنُ» بالضم كما في الأصل، وفي (ح) و(ظ) بالجر.
 ٩٨٩ - «والرَّأْيِيُّ» أي: الإمام ربيعة بن أبي عبد الرحمن: فروخ المدني شيخ مالك. وقوله:
 «زعموا» يدل على عدم وثوقه بهذا القول: وقد قال في شرحه ص ٤٧١: «ولم أر من
 ذكر أنه اختلط إلا ابن الصلاح».
 «والتَّوَّامِيُّ»: صالح بن أبي صالح: نبهان يعرف بمَوْلَى التَّوَّامَةِ.
 ٩٩٠ - «عُيَيْنَةَ» بفتح التاء كما في الأصل، وبكسرها مع التنوين كما في باقي النسخ المعتمدة.
 «الحَفِيدُ» أي: حفيد الإمام ابن خزيمة؛ فهو أبو الطاهر محمد بن الفضل بن محمد بن خزيمة.
 ٩٩١ - «خَزِيمَةَ» بالفتح كما في الأصل، وبالكسر مع التنوين كما في (س) و(ظ).
 ٩٩٢ - «تُعْرَفُ» مُصَنَّفٌ في نسخة (س) أشار أنه بدلها في نسخة أخرى: «فَاعْرَفُ» ووضع
 فوق «مُصَنَّفٌ» «معاً» يعني جواز الكسر والضم بناءً على قراءة الشطر الأول للبيت.
 وراجع: فتح المغيث ٥٠٥/٤.

٩٩٥ أَوْ لَوْلَاءِ أَحْلَفِ كَالْتَّيْمِيِّ مَالِكٍ، أَوْ لِلدَّيْنِ كَالْجُعْفِيِّ

٩٩٦ وَرُبَّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمُؤَلَّفِ نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَصْلًا

أَوْطَانُ الرِّوَاةِ وَبِلَدُهُمْ

٩٩٧ وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبُلْدَانِ فَنُسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ

٩٩٨ وَإِنْ يَكُنْ فِي بِلَدَتَيْنِ سَكَنَّا فَأَبْدَأُ بِالْأُولَى وَبِثُمَّ حَسُنَا

٩٩٩ وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بِلَدَةٍ يُنْسَبُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ النَّاحِيَةِ

١٠٠٠ وَكَمَلْتُ بِطَيْبَةِ الْمَيْمُونَةِ فَبَرَزَتْ مِنْ خَدْرِهَا مَصُونَةُ

١٠٠١ فَرَبُّنَا الْمُحَمَّدُ وَالْمَشْكُورُ إِلَيْهِ مِمَّا تَرَجِعُ الْأُمُورُ

١٠٠٢ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ^(١)



٩٩٥ - مقابل البيت من اليمين في (س) «بلغ مقابلة».

الإمام مالك بن أنس ينسب إلى بني تيم؛ لكون جده مالك بن أنس كان عسيفاً لطلحة بن عبيد الله التيمي، و«الجعفي» أي: البخاري، لكون جده المغيرة، أسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي. انظر: شرح السيوطي ص ٣٦٣، والسخاوي ٥٠٨/٤.

١٠٠٠ - «وَكَمَلْتُ» في الأصل كتب عليها النسخ «معاً» علامة على جواز الوجهين.

(١) انظر: وصف الأصول المعتمدة فيما تقدم لتعرف أسماء الناسخين وتواريخ النسخ ونحو ذلك.

بُلِّغَتْ مُقَابِلَةً
قَرَأَهُ عَلَى الْمُصَنِّفِ

وَكُنِيَ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهِيرُ بِالْكَفْتِيِّ اللَّحْمَ^(١) اغْفِرْ لَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ

المصنف
قرار على المصنف

وَكُنِيَ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهِيرُ بِالْكَفْتِيِّ اغْفِرْ لَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ

(١) هو الشيخ محمد بن أحمد بن علي الكفتي الدمشقي، قال الغزي: «العالم الفاضل المتفنن شمس الدين أبو عبد الله الشهير بالكفتي، اشتغل ومهر، وألف وحضر عنده مشايخ بلده، وظهرت فضائله، وبرع سيما في اللغة والعربية؛ فله فيهما اليد البيضاء، مع مشاركة في الفقه والأصول وغيرهما، وسمع الحديث وصنّف كتاباً نفيساً صغيراً سماه «مختصر فقه اللغة»، وهو عندي بخطه، وفيه فوائد جمّة تشهد له بالاطلاع والفضل. وكان نزيهاً خفيف الروح. مات رحمه الله على طاعون سنة (٨١٤هـ). انظر: بهجة الناظرين للغزي ص ٩٠، ومعجم المؤلفين ٥١١/٣.

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
 اما بعد فقد عرض علي جميع النسخ والنكره في علوم الحديث بحسب الامور
 العلامة العاصم بن ابي العسل عبد الرحمن العاصم بن عبد الله بن حمزة
 وسفي سمع عنه الشيخ الفاضل البارع الحنف اللوح المغير الجيد جمال الدين منقر
 الطاهر عبد الله بن الحسن بن خلف النابغ عرضاً حفظه اجاز فيه فبان انه الفرد
 وتوسع في ابراره فلم يقدّر في الترتيب وداخر له اسره على تراكيها على
 وان يدعي شرحها وجميع ما هو في مجموع او محار ووالي من مطر وادو
 واسال الله ان يعصمنا من كل غيظ وارتطول على بعضه بايوم العرض عليه
 فانه كنهه احد على في العظمى الاصل السهمان في مساهلة في
 والحمد لله كمال الصلاة والسلام على سائرهم وعلى آلهم وصحبه وسلم



المصنفون والمكتبة

- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، للبوصيري، أحمد بن أبي بكر (٨٤٠هـ)، ت: عادل بن سعد وصاحبه، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ.
- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ت: جماعة من الباحثين بمركز خدمة السنة والسيرة بالجامعة الإسلامية، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالتعاون مع الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤١٥هـ.
- **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، لابن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- **الأدب المفرد للإمام البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، ط ١، ١٤١٩هـ.
- **الأعلام: قاموس لأشهر العلماء والمستشرقين والمستعربين**، لخير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٦، ١٩٨٤م.
- **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، لابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب (٧٠٢هـ)، ت: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- **أقصى الأمل والسل في معرفة أنواع حديث الرسول**، للخوئي، محمد بن أحمد الدمشقي (٦٩٣هـ)، نسخة أبي العباس المرسي بالإسكندرية، مصورة في الجامعة الإسلامية (فيلم ٧٧٧١).
- **الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، لابن ماكولا، أبي نصر، علي بن هبة الله العجلي (٤٧٥هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط ١، ١٣٨١هـ.
- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض (٥٤٤هـ)، ت: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٣٧٩هـ.
- **إنباء الغمر بأبناء العمر**، للحافظ ابن حجر، ت: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ.

المصادر والمراجع

- الأنساب، للسمعاني، أبي سعد عبد الكريم بن أبي بكر التميمي (٥٦٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- الباحث عن علل الطعن في الحارث، جمال الدين أبي اليسر عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري (ت ١٤١٨هـ)، مطبعة الشرق، القاهرة.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الأشبال أحمد محمد شاكر (١٣٧٧هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
- البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، ت: أنيس طاهر، وعبد الباري الأنصاري، رسالتان جامعتان مقدمتان للجامعة الإسلامية.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٥، ١٤١٥هـ.
- التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، ت: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث، دون تاريخ.
- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي، أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي (٤٠٣هـ)، ت: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- التاريخ الكبير، للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (٥٧١هـ)، ت: محب الدين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- تاريخ مدينة السلام (بغداد)، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تحرير التقريب، لابن حجر، تأليف بشار عواد وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي (٧٥٢هـ)، وبهامشه: «النكت الظراف» لابن حجر، ت: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي (٩١١هـ)، ت: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط ٥، ١٤٢٢هـ.

- تذكرة الحفاظ، للذهبي، ت: عبد الرحمن المعلمي، دار التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- وت: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- التلخيص الحبير، لابن حجر، ت: عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (٤٦٣هـ)، ت: سعيد أعراب وآخرين، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، يوسف بن الزكي (٧٥٢هـ)، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٧هـ.
- توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي (٨٤٢هـ)، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
- الثقات، لابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٩٣هـ، تصوير مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخيهم، لصالح بن حامد الرفاعي، دار الخضير، المدينة المنورة، ط ٣، ١٤١٨هـ.
- الثمر الداني إلى المعجم الصغير، للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٨هـ)، ت: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط ١، ١٣٩٨هـ، دار البيان، دمشق.
- الجامع الصحيح المسند للبخاري = فتح الباري.
- الجامع الكبير، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- الجامع الكبير (جمع الجوامع)، للسيوطي، نشر الهيئة العامة للكتاب، بالقاهرة.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٧١هـ.
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، ت: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

المصنفون والمكتبة

- الحافظ العراقي وأثره في السنة، لأحمد معبد عبد الكريم، أضواء السلف، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- خلاصة الأثر، للمحبي، محمد أمين بن فضل الله (١١١١هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- دراسة حديث (نصر الله امرأ سمع مقالتي) دراية ورواية، لشيخنا: الشيخ عبد المحسن العباد، ط ١، ١٤٠١هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي، ت: محمد بن لطفي الصباغ، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، ت: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٨٧هـ.
- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ت: محمود شكور الميادين، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ذيل لسان الميزان، للشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي، عبد الرحيم بن الحسين، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ط ١، ١٣٥٨هـ.
- الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ)، ت: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٤، ١٤٠٦هـ.
- الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي، ت: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، للشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر (١٠٦٩هـ)، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط ١، ١٣٨٦هـ.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمراي، محمد خليل بن علي (١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، ط ٣، ١٤٠٨هـ.

- السنن، لأبي داود السجستاني، سليمان بن داود بن الأشعث (٢٧٥هـ)، ت: محيي الدين عبد الحميد، دار الحديث القاهرة.
- السنن، لابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
- السنن، للدارقطني، أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (٣٨٥هـ)، ت: عادل بن عبد الموجود وصاحبه، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- السنن، للدارمي، أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن (٢٥٥هـ)، ت: فواز أحمد زمرلي وغيره، كراتشي - باكستان، وتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.
- السنن، لسعيد بن منصور الخراساني (٢٢٧هـ)، ت: سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
- السنن الصغرى، للنسائي، أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، ت: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- السنن الكبرى، للبيهقي، وبذيله: الجوهر النقي في الرد على البيهقي، لابن التركماني (٧٤٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- السنن الكبرى، للنسائي، ت: حسين بن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- سؤالات ابن الجنيّد، لابن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- سؤالات أبي داود، لابن حنبل، ت: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٤هـ.
- سؤالات البرقاني، للدارقطني، ت: عبد الرحيم محمد القشقري، نشر كتب خانه جميلي، باكستان، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات الحاكم، للدارقطني، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات السهمي، للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات السلمي، للدارقطني، ت: سليمان آتش، دار العلوم، الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.

- **سؤالات السجزي**، للحاكم، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٤٠٥هـ.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد (١٠٨٩هـ)، ت: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- **الشرب المحتضر والسر المنتظر من معين أهل القرن الثالث عشر**، لجعفر بن إدريس الكتاني، ت: حمزة الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- **شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى**، لأبي شامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (٦٦٥هـ)، ت: جمال عزون، مكتبة العمرين العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- **شرح ألفية العراقي**، للسيوطي، ت: عبد الله الدرويش، مكتبة الفارابي، ط ١، ١٤١٨هـ.
- **شرح الستة**، للبغوي، محيي الدين الحسين بن مسعود (٥١٠هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- **شرح صحيح مسلم**، للنووي، محيي الدين يحيى بن شرف (٦٧٦هـ)، ت: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- **شرح علل الترمذي**، لابن رجب، أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢١هـ.
- **صحيح الجامع الصغير**، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤١٠هـ.
- **صحيح ابن خزيمة**، أبي بكر محمد بن إسحاق (٣١١هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- **صحيح ابن حبان = الإحسان**.
- **صحيح مسلم = شرح صحيح مسلم**.
- **الضعفاء**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، ت: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- **الضعفاء**، للعُقيلي، أبي جعفر، محمد بن عمر بن موسى (٣٢٢هـ)، ت: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- **الضعفاء والمتركون**، للنسائي، ت: بوران الضناوي، وكمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

- الضعفاء والمتركون، للدارقطني، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
- الضعفاء والمتركون، لابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ)، ت: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الطبقات، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، ت: مشهور حسن آل سلمان، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (٧٧١هـ)، ت: محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ.
- العقود اللآلي في الأسانيد العوالي، للشيخ محمد أفندي عابدين، تصوير الدار العمرية.
- علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ)، ت: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، نشر دار المعارف، بمصر، ط٢، ١٤٠٩هـ.
- عمل اليوم والليلة، لابن السني، أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري (٣٢٧هـ)، ت: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- الغنية، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، ت: ماهر جرار، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ.
- الغوامض والمبهمات، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (٥٧٨هـ)، ت: محمود مغراوي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط١، ١٤١٥هـ.
- الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، ت: علي بن محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ.
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لذكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، ت: عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ)، ت: حمدي السلفي، دار عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، ت: شيخنا الدكتور محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
- فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، ت: وصي الله بن محمد بن عباس، ط: مركز البحث العلمي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- فضائل الصحابة، للنسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (١٣٨٢هـ)، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي وعلومه)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الأردن - عمان.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية، للشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، للمناوي، محمد عبد الرؤوف (١٠٣١هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٦، ١٤١٩هـ.
- قطف الأزهار المتناثرة من الأخبار المتواترة، للسيوطي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، لابن حجر، ومعه ذيله لقاضي الملك محمد صبغة الله المدرسي الهندي، إدارة ترجمان السنة، لاهور - باكستان.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، ت: محمد عوامة وأحمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، ط ١، ١٤١٣هـ.
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري (٦٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٦، ١٤٠٦هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للهيثمي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، سبط بن العجمي، أبي الوفاء إبراهيم بن محمد الحلبي (٨٤١هـ)، ت: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ.
- كشف النقاب عن الأسماء والألقاب، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ)، ت: شيخنا عبد العزيز بن راجي الصاعدي، دار السلام، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ.
- الكنى والأسماء، للدولابي، أبي بشر محمد بن أحمد (٣١٠هـ)، ت: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، ت: عبد الرحيم بن محمد القشقر، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، للهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين (٩٧٥هـ)، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال، أبي البركات محمد بن أحمد (٩٣٩هـ)، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠١هـ.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- اللآلئ المنتورة في الأحاديث المشهورة، للزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (٧٩٤هـ)، ت: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- مأخذ العلم، لابن فارس، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، ت: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والكذابين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين، للهيثمي، ت: عبد القدوس محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ.
- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبى موسى محمد بن عمر المدينى (٥٨١هـ)، ت: عبد الكريم العزباوى، نشر مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- المداوى لعل الجامع الصغير وشرحي المناوى، للحافظ أحمد بن الصديق الغمارى (١٣٨٠هـ)، المكتبة المكية، دار الكتبي القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقى، ت: شيخنا محمد ضياء الرحمن الأعظمى، أضواء السلف، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- المدخل إلى الصحيح، للحاكم، أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد (٤٠٥هـ)، ت: الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- المراسيل، لابن أبى حاتم الرازى، ت: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- المستدرک على الصحيحين، للحاكم، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ، وطبعة دار الحرمين بتعليقات الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ط ١، ١٤١٧هـ.
- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، ت: جماعة من المحققين بإشراف الشيخ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦ - ١٤٢١هـ.
- مسند البزار (البحر الزخار)، أبى بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي (٢٩٢هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- مسند الحميدى، أبى بكر عبد الله بن الزبير (٢١٩هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- مسند الرويانى، أبى بكر محمد بن هارون (٣٠٧هـ)، ت: أيمن علي أبو أيمن، مؤسسة قرطبة، ومكتبة الخراز، جدة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- مسند الشاشى، أبى سعد الهيثم بن كليب (٣٣٥هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- مسند الطيالسى، أبى داود سليمان بن داود (٢٠٤هـ)، ت: محمد بن عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ.

- مسند الشاميين، للطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- مسند علي بن الجعد، أبي الحسين الجوهري (٢٣٠هـ)، ت: عبد المهدي عبد الهادي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.
- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ت: م. فلايشهمر، مكتبة ابن الجوزي، الدمام.
- المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح، عبد المتعال محمد الجبري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.
- مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله (بعد ٧٣٧هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المصنف، لابن أبي شيبة، أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم (٢٣٥هـ)، ت: عامر العمري الأعظمي، المطبعة السلفية، الهند، ط١، ١٤٠١هـ.
- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لعلي القاري، علي بن سلطان الهروي (١٠١٤هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط٤، ١٤٠٤هـ.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر، ت: سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، الرياض، دار الغيث، ط١، ١٤١٩هـ.
- المعجم، للإسماعيلي، أبي بكر أحمد بن إبراهيم (٣٧١هـ)، ت: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
- المعجم، لابن الأعرابي، أبي سعيد أحمد بن محمد (٣٤١هـ)، ت: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
- المعجم الأوسط، للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد وآخرين، دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.
- معجم الشيوخ، للصيداوي، محمد بن أحمد بن جميع (٤٠٢هـ)، ت: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، ودار الإيمان، ط١، ١٤٠٥هـ.
- معجم الشيوخ، للذهبي، ت: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ.

المصادر والمراجع

- **معجم الصحابة**، للبغوي، أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (٣١٧هـ)، ت: محمد الأمين بن محمد محمود الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ.
- **المعجم الكبير**، للطبراني، ت: حمدي السلفي، نشر: وزارة الأوقاف العراقية، ومكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ.
- **المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف**، محمد خير يوسف، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ.
- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**، جماعة من المستشرقين بإشراف: أرند جان فنسك (١٣٥٨هـ)، مكتبة بريل ليدن، القاهرة، ١٩٣٦م.
- **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- **المعجم الوسيط**، الدكتور إبراهيم أنيس، وعبد الحلیم منتصر، المكتبة الإسلامية، استنبول.
- **معرفة السنن والآثار**، للبيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، دار الوعي، حلب، ط١، ١٤١١هـ.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، للذهبي، ت: بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **المعرفة والتاريخ**، للفسوي، أبي يوسف يعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ)، ت: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
- **المغني في الضعفاء**، للذهبي، ت: نور الدين عتر، نشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدولة قطر.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، للسخاوي، ت: عبد الله بن الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **المقتنى في سَرَدِ الكنى**، للذهبي، ت: محمد صالح مراد، نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **المنتخب من المسند**، لعبد بن حميد الكشي (٢٤٩هـ)، ت: مصطفى بن العدوي، دار الأرقم، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **المنتخب من العلل**، للخلال، لابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد (٦٢٠هـ)، ت: طارق عوض الله، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

- المنجم في المعجم، للسيوطي، ت: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، ط ١، ١٤١٥هـ.
- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، لابن الجوزي، ت: نور الدين بن شكري بن علي بوياء، أضواء السلف، ط ١، ١٤١٨هـ.
- الموطأ، رواية الليثي، يحيى بن يحيى (٢٤٤هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٧هـ.
- الموطأ، رواية أبي مصعب الزهري (٢٤٢هـ)، ت: بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٢هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ)، ت: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ)، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.
- نظم الاقتراح، لابن دقيق العيد، للحافظ زين الدين العراقي، مخطوط مصور من مكتبة لا له لي في تركيا - إستانبول، (٣٩٢).
- نظم الدرر السنية في السير الزكية، للحافظ زين الدين العراقي، مصور من مكتبة الحرم النبوي.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ)، ت: زين العابدين بلا فريج، أضواء السلف، ط ١، ١٤١٩هـ.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥هـ)، ت: جمعان الزهراني، وعبد الرحمن الرشيدان؛ من رسائل علمية مقدمة في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية.
- هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، لابن حجر، ت: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار ابن عفا، الدمام.
- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- الوسيط في تراجم أدياء شنقيط، لأحمد الأمين الشنقيطي، ت: فؤاد سيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٥، ١٤٢٢هـ.

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

الصفحة	الموضوع
٧	* تقریظ فضيلة الشيخ د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير
١١	* مقدمة الطبعة الثانية
١٣	* مقدمة الطبعة الأولى
١٧	نبذة موجزة عن الحافظ العراقي
٢١	- نبذة عن الألفية
٦٠	- نبذة في الكلام على وصف الأصول المعتمدة، ومنهجي في التحقيق
٧١	- صور المخطوطات
٩١	- نص الألفية محققاً
٩٣	○ أقسام الحديث
٩٤	○ أصح كتب الحديث
٩٥	○ الصحيح الزائد على الصحيحين
٩٥	○ المستخرجات
٩٦	○ مراتب الصحيح
٩٦	○ حكم الصحيحين والتعليق
٩٧	○ نقل الحديث من الكتب المعتمدة
٩٧	○ القسم الثاني: الحسن
١٠٠	○ القسم الثالث: الضعيف
١٠١	○ المرفوع
١٠١	○ المسند
١٠٢	○ المتصل والموصول
١٠٢	○ الموقوف
١٠٢	○ المقطوع
١٠٢	○ فروع
١٠٤	○ المرسل

١٠٥	○ المنقطع والمعضل
١٠٥	○ العننة
١٠٦	○ تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف
١٠٧	○ التدليس
١٠٧	○ الشاذ
١٠٨	○ المنكر
١٠٩	○ الاعتبار والمتابعات والشواهد
١٠٩	○ زيادة الثقات
١١٠	○ الأفراد
١١١	○ المعلل
١١٢	○ المضطرب
١١٢	○ المدرج
١١٤	○ الموضوع
١١٥	○ المقلوب
١١٦	○ تنبيهات
١١٦	○ معرفة من تقبل روايته ومن تُرد
١٢٢	○ مراتب التعديل
١٢٣	○ مراتب التجريح
١٢٤	○ متى يصح تحمل الحديث أو يستحب
١٢٥	○ أقسام التحمل
١٢٥	○ أولها: سماع لفظ الشيخ
١٢٦	○ الثاني: القراءة على الشيخ
١٢٨	○ تفريعات
١٣١	○ الثالث: الإجازة
١٣٦	○ لفظ الإجازة وشرطها
١٣٦	○ الرابع: المناولة
١٣٧	○ كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة
١٣٩	○ الخامس: المكاتبه
١٣٩	○ السادس: إعلام الشيخ
١٤٠	○ السابع: الوصية بالكتاب

١٤٠ الثامن : الوجادة
١٤١ كتابة الحديث وضبطه
١٤٣ المقابلة
١٤٤ تخريج الساقط
١٤٤ التصحيح والتمريض، وهو التضييب
١٤٥ الكشط والمحو والضرب
١٤٥ العمل في اختلاف الروايات
١٤٦ الإشارة بالرمز
١٤٦ كتابة التسميع
١٤٧ صفة رواية الحديث وأدائه
١٤٨ الرواية من الأصل
١٤٩ الرواية بالمعنى
١٤٩ الاختصار على بعض الحديث
١٤٩ التسميع بقراءة اللّحّان والمصحّف
١٥٠ إصلاح اللحن والخطأ
١٥١ اختلاف ألفاظ الشيوخ
١٥١ الزيادة في نسب الشيخ
١٥٢ الرواية من النسخ التي إسنادها واحد
١٥٢ تقديم المتن على السند
١٥٢ إذا قال الشيخ «مثله» أو «نحوه»
١٥٣ إبدال الرسول بالنبي وعكسه
١٥٣ السماع على نوع من الوهن أو عن رجلين
١٥٤ آداب المحدث
١٥٧ أدب طالب الحديث
١٥٩ العالي والنازل
١٦٠ الغريب والعزيز والمشهور
١٦١ غريب ألفاظ الحديث
١٦١ المسلسل
١٦٢ الناسخ والمنسوخ
١٦٢ التصحيف

١٦٣	○ مختلف الحديث
١٦٣	○ خفي الإرسال والمزيد في الإسناد
١٦٤	○ معرفة الصحابة
١٦٧	○ معرفة التابعين
١٦٨	○ رواية الأكابر عن الأصاغر
١٦٨	○ رواية الأقران
١٦٨	○ الإخوة والأخوات
١٦٩	○ رواية الآباء عن الأبناء وعكسه
١٧٠	○ السابق واللاحق
١٧٠	○ من لم يرو عنه إلا راو واحد
١٧١	○ من ذكر بنوع متعددة
١٧١	○ أفراد العلم
١٧٢	○ الأسماء والكنى
١٧٣	○ الألقاب
١٧٣	○ المؤلف والمختلف
١٧٧	○ المتفق والمفترق
١٧٩	○ تلخيص المتشابه
١٧٩	○ المشتبه المقلوب
١٧٩	○ من نسب إلى غير أبيه
١٨٠	○ المنسوبون إلى خلاف الظاهر
١٨٠	○ المبهمات
١٨٠	○ تواريخ الرواة والوفيات
١٨٣	○ معرفة الثقات والضعفاء
١٨٣	○ معرفة من اختلط من الثقات
١٨٤	○ طبقات الرواة
١٨٤	○ الموالي من العلماء والرواة
١٨٥	○ أوطان الرواة وبلدانهم
١٨٩	* المصادر والمراجع
٢٠٣	* فهرس الموضوعات

سيصدر قريباً

إن شاء الله

من سلسلة منشوراتنا

- ١ - شرح العقيدة الأصبهانية؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، تحقيق فضيلة الشيخ الدكتور محمد السعوي.
- ٢ - شرح نظم النخبة؛ لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير.
- ٣ - ألفية ابن مالك في النحو؛ تحقيق ودراسة فضيلة الشيخ الدكتور سليمان العيوني.
- ٤ - القصيدة المالكية في القراءات السبع؛ لابن مالك الأندلسي (صاحب الألفية في النحو).
- ٥ - نظم الدرر السنية في السير الزكية (ألفية الحافظ العراقي في السيرة النبوية)؛ تحقيق ودراسة فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف الجيلاني.
- ٦ - تعارض دلالات الألفاظ والترجيح بينها دراسة أصولية، تطبيقية، مقارنة؛ لفضيلة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد العويد.
- ٧ - كتاب المغازي؛ لموسى بن عقبة (١٤١هـ)، جمع ودراسة وتخريج فضيلة الدكتور محمد باقشيش أبو مالك.
- ٨ - وهج الجمر في تحريم الخمر؛ لأبي الخطاب ابن دحية، تحقيق الشيخ أنس وكاكا.



* صدر من سلسلة منشوراتنا *

- ١ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير والشيخ الدكتور محمد الفهيد ٥/١ (١)
- ٢ - الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير (٣)
- ٣ - تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير (٦)
- ٤ - ألفية العراقي المسمأة ب: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تحقيق الشيخ العربي الدائر الفرياطي (٩)
- ٥ - كتاب التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، للقرطبي تحقيق الدكتور الصادق محمد ٣/١ (١٠)
- ٦ - وكل بدعة ضلالة، للشيخ محمد المنتصر الريسوني (١١)
- ٧ - أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، للدكتور حسن الفكي (١٢)
- ٨ - الأحكام المترتبة على الفسق في الفقه الإسلامي، للشيخ فوفانا آدم ٢/١ (١٣)
- ٩ - الاقتباس أنواعه وأحكامه، للشيخ الدكتور عبد المحسن العسكر (١٤)
- ١٠ - الاستغاثة في الرد على البكري، لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَحْقِيقُ الشَّيْخِ الدكتور عبد الله السهلي (١٥)
- ١١ - التسبيح في الكتاب والسنة والرد على المفاهيم الخاطئة فيه، للدكتور محمد إسحاق كندو ٢/١ (١٦)
- ١٢ - النفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السنة والجماعة والمعتلة، للشيخ أرزقي سعيداني (١٧)
- ١٣ - خصائص المصطفى ﷺ بين الغلو والجفاء، للدكتور الصادق محمد إبراهيم (١٨)
- ١٤ - أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين دراسة وترجيح، للشيخ الدكتور سليمان الديخي (٢٠)
- ١٥ - مرصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع، للسيوطي، تحقيق الشيخ الدكتور عبد المحسن العسكر (٢١)
- ١٦ - النكت على تقريب التهذيب، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ اللهُ اعْتَنَى بِهِ الشَّيْخُ الدُّكْتُورُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانِ (٢٢)
- ١٧ - شرح السنة، للبرهاري، تحقيق الشيخ عبد الرحمن الجميزي (٢٣)
- ١٨ - الحافظ العلائي وجهوده في الحديث وعلومه، للشيخ الدكتور عبد الباري البدخشي (٢٤)
- ١٩ - مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري، للشيخ الدكتور محمد الشيخ عليو (٢٦)
- ٢٠ - آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية عرض وتقويم في ضوء عقيدة السلف، للشيخ محمد بن عبد العزيز الشايع (٢٧)
- ٢١ - علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول حتى نهاية القرن التاسع، للشيخ محمد بن مطر الزهراني رحمه الله (٣٢)
- ٢٢ - إعجاز القرآن الكريم عند شيخ الإسلام ابن تيمية مع المقارنة بكتاب إعجاز القرآن للباقلاني، للشيخ الدكتور محمد بن عبد العزيز بن محمد العواجي (٣٤)